الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف-
UNIVERSITE CHADLI BENJEDID -ELTarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية
وعلوم التسيّير
قسم : العلوم الاقتصادية

Faculté Des Sciences Economique,
Commercial Et Science Des Gestion
Département des Sciences Economiques

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان :

دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر –

تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي.

- **تحت إشراف :**

د. عتروس سيف الدين

من إعداد الطلبة :

- بوناصري شيماء
- بومهرة خديجة

لجنة المناقشة :

عيدة أنور	رئيسا
عتروس سيف الدين	مقررا
عزيزي محمد الصالح	مناقشا

السنة الجامعية :
2023/2022

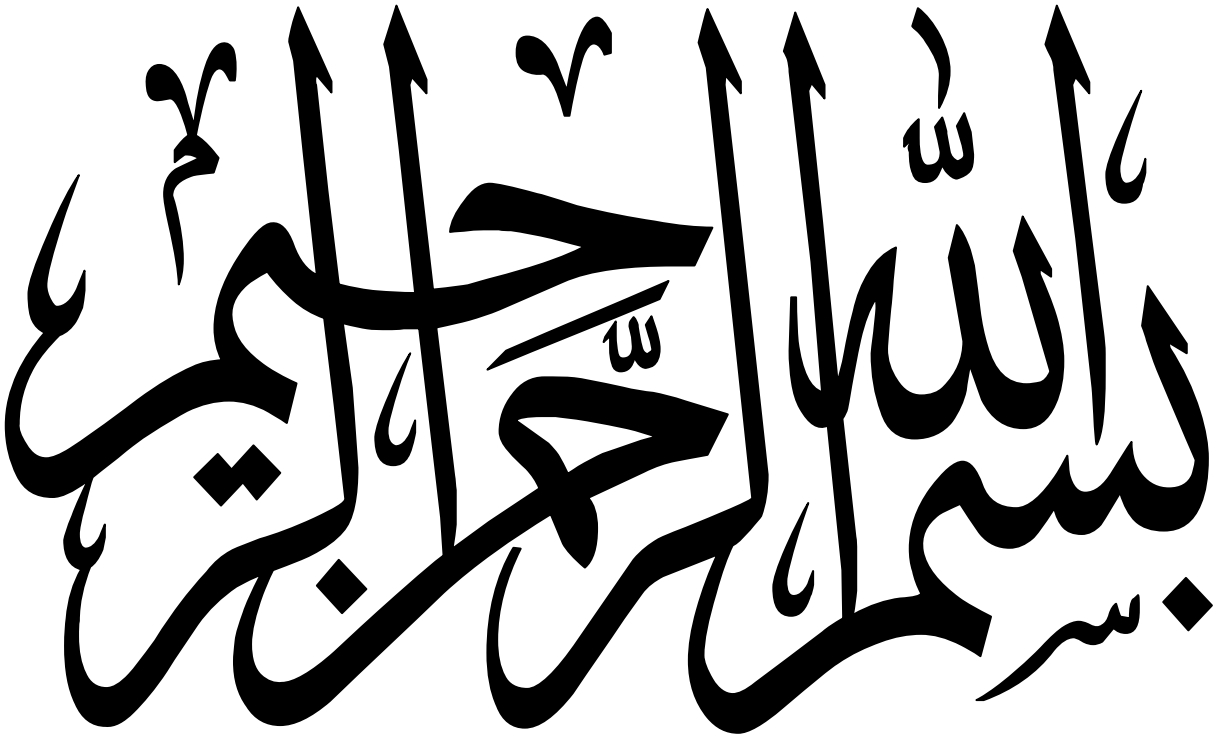

مـلـخـص :

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع القطاع السياحي كأحد آليات التنويع الاقتصادي في الجزائر ، و تهدف دراستنا الى ابراز مدى مساهمته في التنويع الاقتصادي بالإضافة الى اظهار مختلف إمكانيات و مقومات الاقتصاد الجزائري عامة و القطاع السياحي خاصة.

و لتحقيق هذا الهدف اعتمدنا في هذه الدراسة على على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم وصف كل من ظاهرة السياحة و عملية التنويع الاقتصادي وتحليل مختلف أبعادهما، و ذلك بالاستعانة بمجموعة من المصادر المختلفة و المتنوعة ، منها الإحصائيات الصادرة عن الهيئات المختلفة منها المحلية كوزارة السياحة و الصناعات التقليدية، والديوان الوطني للإحصائيات، و منها الهيئات العالمية كالمنظمة العالمية للسياحة.

و قد توصلت دراستنا الى أن قطاع السياحة في الجزائر يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال توظيف اليد العاملة و زيادة حجم الإيرادات ، حيث تعمل السياحة على تقديم خدمات مباشرة مثل الايواء ، الاطعام ، و خدمات أخرى تكميلية و ترفيهية ، و أخرى غير مباشرة كونها صناعة تساهم في تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى ، غير أن مساهمتها في التنويع الاقتصادي ضئيلة جدا ، نظرا لصعوبات التي تواجهها كضعف الوعي السياحي ، ضعف السياسة التسويقية و الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات السياحي ، و عدم إعطاء الدولة الأهمية الكافية لترقية مكانة هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية : قطاع سياحي ، تنويع اقتصادي ، قطاع محروقات ، إمكانات سياحية ، تنمية مستدامة.

Abstract :

We have tried through this study to address the issue of the tourism sector as one of the mechanisms of economic diversification in Algeria, and our study aims to highlight the extent of its contribution to economic diversification in addition to showing the various capabilities and components of the Algerian economy in general and the tourism sector in particular.

In order to achieve this goal, we relied in this study on the analytical descriptive approach, where both the phenomenon of tourism and the process of economic diversification were described and their various dimensions analyzed, with the help of a group of different and diverse sources, including statistics issued by various bodies, including local ones such as the Ministry of Tourism and traditional industries, and the National Bureau of Statistics, including international bodies such as the World Tourism Organization.

Our study concluded that the tourism sector in Algeria contributes to achieving economic diversification through employment of the workforce and increasing the volume of revenues. It contributes to the revitalization of many other economic sectors, but its contribution to economic diversification is very small, due to the difficulties it faces such as weak tourism awareness, poor marketing policy and services provided by tourism institutions, and the state's failure to give sufficient importance to promoting the status of this sector.

Keywords: tourism sector, economic diversification, fuel sector, tourism potential, sustainable development.

شكر و عرفان

يقول سبحانه و تعالى :

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الْإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

كل الحمد و الثناء أولا لمن خلقنا وأفاض علينا بنعمه التي لا تعد و لا تحصى ووفقنا في إتمام هذا البحث المتواضع رب السموات و الأرض.

ثم نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ و المشرف على هذا البحث "**الدكتور عتروس سيف الدين**" والذي لم تمنعه أعماله ومشاغله من متابعة هذا العمل المتواضع فكانت إرشاداته وتوجيهاته السديدة هي المنهج الذي سرنا عليه طوال إنجازنا لهذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة و لو بالكلمة الطيبة و الابتسامة المحفزة.

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريق العلم و حببه إلى قلبي

أهدي ثمرة عملي هذا إلى من خلقني و كفلني و رزقني و أنعم علي

بالبصر و الثبات و الأمل حتى أتمكن من إتمام و مواصلة دربي

إلى نبض الحنان الذي دوما يغمرني ...

إلى القلب الكبير الذي أعطاني بلا حدود ...

والدي الكريمان حفظهما الله و رعاهما

إلى النور الذي يضيء و يملأ كل حياتي إخواني و أخواتي

إلى كافة أصدقائي

إلى كل من يحبني دون استثناء.

خديجة

إهداء

إلى من علمني أن الحياة مشوار أبدأه باسم الله و أزينه

بالأخلاق إليك " **أبي**"

إلى من خطت معي أول خطوة و خطت معي أول حرف و

الداعم الأول لي إليك "**أمي**"

إلى سنداي في الحياة إخوتي "**عبد الجليل**" و "**مُحَمَّد أنيس**"

إلى الذين كانوا مصدر تحفيز و على رأسهم جدتي الغالية

"**الهذبة**" أطال الله في عمرها

أهدي ثمرة عملي هذا لكم جميعا.

شيماء

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للسنة 2022	12
(2-1)	تدفق السياح وعائدات السياحة حسب الدول خلال سنة 2022.	13
(3-1)	دوافع السياحة	21
(1-2)	محددات التنويع الاقتصادي	39
(2-2)	القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2001-2022	49
(3-2)	تطور مساهمة القطاعين العام و الخاص في القيمة المضافة الكلية في الجزائر للفترة 2000-2021.	52
(1-3)	تطور التدفقات السياحية الوافدة من الخارج خلال الفترة 2015-2022.	64
(2-3)	حركية المواطنين نحو الخارج خلال الفترة 2015-2022.	66
(3-3)	تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في PIB خلال الفترة 2015-2021.	68
(4-3)	تطور ميزان المدفوعات –بند السفر – خلال الفترة 2014-2020.	70
(5-3)	تطور عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة 2014-2019.	71

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في خلق فرص العمل لسنة 2017.	14
(1-2)	مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام للفترة 2001-2022.	49
(2-2)	نسبة مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية للفترة 2000-2021.	51
(1-3)	التدفقات السياحية الوافدة من الخارج خلال الفترة 2015-2022.	64
(2-3)	حركية المواطنين نحو الخارج خلال الفترة 2015-2022.	65
(3-3)	تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019.	67
(4-3)	نسب مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (فرع فنادق ، مقاهي ، مطاعم) خلال الفترة 2015-2021.	68
(5-3)	تطور ميزان المدفوعات –بند السفر- للفترة 2014 –2020.	69
(6-3)	مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل (فرع : فنادق ، مطاعم ، مقاهي) خلال الفترة 2014-2019.	71
(7-3)	السيناريوهات المتوقعة في آفاق 2030.	80

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
- بسملة	I
- ملخص	II
- Abstract	III
- شكر و عرفان	IV
- إهداء	VI-VII
- قائمة الأشكال	IX
- قائمة الجداول	X
- فهرس المحتويات	XI
- مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول قطاع السياحة.	28-7
تمهيد	7
المبحث الأول : نشأة السياحة و مفهومها.	14-8
المطلب الأول : التطور التاريخي للسياحة.	8
المطلب الثاني : مفهوم السياحة و السائح.	9
المطلب الثالث : قطاع السياحة عبر العالم.	11
المبحث الثاني : خصائص السياحة ، أنواعها ، دوافعها و أهميتها.	22-14
المطلب الأول : خصائص السياحة.	14
المطلب الثاني : أنواع السياحة.	15
المطلب الثالث : دوافع السياحة و أهميتها.	20
المبحث الثاني : طبيعة النشاط السياحي.	27-22
المطلب الأول : مقومات الجذب السياحي.	22

المطلب الثاني : الشروط الواجب توفرها يف السياحة.	24
المطلب الثالث : أسس السياحة و آثارها.	25
خلاصة الفصل الأول.	28
الفصل الثاني : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.	54-29
تمهيد.	29
المبحث الأول : مفهوم التنويع و أهميته.	33-30
المطلب الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي و خصائصه.	30
المطلب الثاني : أهمية التنويع الاقتصادي.	32
المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي.	32
المبحث الثاني : أنماط التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه.	38-33
المطلب الأول : أنماط التنويع الاقتصادي.	33
المطلب الثاني : مؤشرات التنويع الاقتصادي.	34
المطلب الثالث : محددات التنويع الاقتصادي.	37
المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي واستراتيجياته.	53-39
المطلب الأول : استراتيجيات التنويع الاقتصادي.	39
المطلب الثاني : واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.	44
خلاصة الفصل الثاني.	54
الفصل الثالث : القطاع السياحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.	82-55
تمهيد.	55
المبحث الأول: واقع القطاع السياحي في الجزائر.	67-55
المطلب الأول: الإطار التاريخي و المؤسساتي للسياحة في الجزائر.	56
المطلب الثاني: المقومات السياحية للجزائر.	61
المطلب الثالث : المؤشرات السياحية في الجزائر.	63
المبحث الثاني: واقع مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية.	72-67
المطلب الأول : مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي .	67

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.	69
المطلب الثالث:مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل.	71
المبحث الثالث: معوقات القطاع السياحي في الجزائر وآفاق تطويره.	81-72
المطلب الأول : معوقات تفعيل القطاع السياحي والحلول المقترحة.	72
المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية السياحة في الجزائر لآفاق 2025.	77
المطلب الثالث: السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي آفاق 2030.	79
خلاصة الفصل الثالث.	82
خـاتـمـة.	83
قائمة المراجع .	90

مقدمة عامة

1- توطئة :

يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية في العصر الحالي، فهذا القطاع أصبح محط اهتمام ليس الدول المتقدمة فقط بل و كذلك الدول النامية فقد عملت هذه الدول على تطويره من خلال تخصيص مواردها المختلفة للاستثمار فيه، و هذا لما له من نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني خاصة و الاقتصاد العالمي عامة.

فالارتقاء بالقطاع السياحي سيساعد على حل الكثير من المشاكل التي تواجه تلك الدول من توفير مناصب عمل و امتصاص البطالة، فضلا عن إنعاش الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة و التي تساعد على دعم رصيد ميزان المدفوعات، و كذا المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بحيث أثبتت دراسات حديثة بأن الصناعة السياحية من أسرع الصناعات تحقيقا لمعدلات النمو.

و الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو تراهن على قطاع السياحة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني و تعظيم إيراداته ، فالاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال كان و لا زال يعتمد على مصدر وحيد و قطاع واحد في دفع عجلة النمو و تعظيم الدخل الوطني و هو قطاع المحروقات، وفي ظل عدم استقرار أسعار النفط في الآونة الأخيرة و ما ينجم عنه من أزمات و صدمات و اختلال في النشاط الاقتصادي جعل صناع القرار أمام حتميةالبحث عن مصادر أخرى لتنويع الدخل أو ما يعرف بالتنويع الاقتصادي، حيث يعمل هذا الأخير على الحماية من الصدمات من خلال تفعيل دور جميع القطاعات الاقتصادية و على رأسها القطاع السياحي و الذي يعد من أكثر القطاعات المذرة للثروة.

2- الإشكالية الرئيسية :

بذلت الجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط جهودا عديدة و انتهجت سياسات مختلفة لتنويع اقتصادها و الخروج من تبعية قطاع المحروقات، و من بين الجهود المبذولة تنمية قطاع السياحة، فالجزائر تزخر بالعديد من الإمكانات و المقومات السياحية التي تمكنها من تطوير هذا القطاع و تحقيق التنمية من خلاله، و من هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هو الدور الذي يؤديه القطاع السياحي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟

3- الأسئلة الفرعية :

و انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالسياحة وفيم تكمن الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة على المستوى العالمي؟
- ما هو مفهوم التنويع الاقتصادي ؟ و ما هو واقعه في الجزائر ؟

- ما هو واقع القطاع السياحي في الجزائر ؟ و ما هو دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

4- فرضيات الدراسة :

و على ضوء الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا صياغة الفرضيات التالية :

- **الفرضية الأولى** :يساهم قطاع السياحة في إنعاش الاقتصاد العالمي من خلال خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة.
- **الفرضية الثانية** :دفعت الصدمات التي عرفتها أسعار النفط الجزائر إلى تسخير الإمكانات لتحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية الحادة لقطاع المحروقات.
- **الفرضية الثالثة** :تولي الجزائر أهمية بالغة للقطاع السياحي في بناء سياساتها الاقتصادية لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود.

5- دوافع اختيار موضوع الدراسة :

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي ويمكن ذكرها فيما يلي :

- **أسباب ذاتية :**
  - اهتمامنا الشخصي بالبحث في مثل هذه الدراسات و ميولنا نحو موضوع السياحة بصفة عامة ؛
  - الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي حتم علينا دراسة هذا الموضوع.
- **أسباب موضوعية :**
  - إثراء معلوماتنا و معلومات الطلبة الحاليين و المستقبليين ؛
  - الدور الفعال الذي يلعبه القطاع السياحي في الاقتصاديات المعاصرة ؛
  - طبيعة الاقتصاد الجزائري و كون القطاع السياحي يمكن أن يكون محرك للعجلة التنمية، و هذا ما نلمسه من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين و متخذي القرار حول فكرة تنويع الاقتصاد الوطني و الخروج من تبعية قطاع المحروقات.

6- أهداف الدراسة :

في إطار معالجة الإشكالية الرئيسية فإننا نسعى من خلال هذه الدراسةإلى تحقيق جملة من الأهداف و هي :

- ✓ الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياحة و دراسة و تحليل بعض من مؤشراتها على المستوى الدولي ؛
- ✓ التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي و تشخيص واقعه في الجزائر مع تحليل بعض مؤشراته ؛

✓ تسليط الضوء على واقع و مكانة القطاع السياحي في الجزائر و مدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني و تنويعه .

7- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على القطاع السياحي كمورد مهم في تعظيم الدخل و التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات و أحد القطاعات الذي يمتص البطالة و يوفر مناصب عمل، و محاولة إظهار هذا القطاع كآلية للتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات،من خلال الوقوف وعلى إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، كذلك ذكر وتعداد المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر وما هي الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة لتفعيله ومساهمته في التأثير على النشاط الاقتصادي وضرورة إعطاء الأهمية و الرعاية اللازمة للقطاع السياحي باعتباره ثروة دائمة وقطاع اقتصادي بديل.

8- حدود الدراسة :تتمثل حدود دراستنا في الأبعاد التالية :

- **الأبعاد الموضوعية** : حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالقطاع السياحي في الجزائر و مدى مساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال تحليل مؤشرات هذا القطاع من مساهمة في الناتج الداخلي الخام، المساهمة في توفير مناصب عمل، عدد السواح الوافدين من الخارج و إلى الخارج، مع التطرق إلى بعض مؤشرات قياس مدى التنويع الاقتصادي.
- **الأبعاد المكانية** : ارتأينا أن تكون بلدي الجزائر هو مكان الدراسة، من خلال تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي و القطاع السياحي.
- **الحدود الزمنية** : امتدت الفترة الزمنية لهذه الدراسة من 2000 إلى 2022 كون هذه الفترة صاحبت الكثير من التغيرات على الاقتصاد الجزائري.

9- منهج الدراسة :

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذه الدراسات، حيث تم وصف كل من ظاهرة السياحة و عملية التنويع الاقتصادي وتحليل مختلف أبعادهما، و ذلك بالاستعانة بمجموعة من المصادر المختلفة و المتنوعة، وتتمثل أساسا في الكتب،المقالات، الأطروحات و الرسائل، مختلف الإحصائيات الصادرة عن الهيئات المختلفة منها المحلية كوزارة السياحة و الصناعات التقليدية، والديوان الوطني للإحصائيات، و منها الهيئات العالمية كالمنظمة العالمية للسياحة.

10- صعوبات الدراسة :

كان البحث عرضة لبعض الصعوبات والتي عملنا على تجاوزها لإنهاء العمل في الوقت المحدد و نذكر منها :

- الوضعية المزرية للمكتبة التي تعيق الطالب للحصول على الكتب ؛
- صعوبة إيجاد إحصائيات دقيقة ولسنوات متقدمة للدراسة الإحصائية ؛
- قلة المراجع من الكتب خاصة في جزء التنويع الاقتصادي .

11- الدراسات السابقة :

- **الدراسة الأولى** : مُحَمَّد دعمي ، " **واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي و دورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000-2020** " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف ، المجلد 18 ، العدد 29 ، 2022 ، تهدف هذه الورقة البحثية الى تبيين واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020 و دورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي ، و هذا من خلال دراس المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من جهة و استخدام مؤشر هيرفندال – هيرشيمان لقياس درجة التنويع من جهة أخرى ، و توصل الباحث الى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد أحادي مع ووجود دلالات قليلة جدا و غير قوية في بعض المؤشرات الثانوية بخصوص التوجه نحو تحقيق التنويع خاصة خلال الفترة 2015-2020؛
- **الدراسة الثانية** : فطم عبد القادر و آخرون ، "**القطاع السياحي و رهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر**" ، الكتاب الجماعي " **القطاع السياحي و رهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر**" ، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، مارس 2022 ، إن الهدف من هذا البحث هو إبراز دور قطاع السياحة كأحد القطاعات الاقتصادية الفاعلة وأبرز مقومات التنوع الاقتصادي لما تدره على الاقتصاد الجزائري من مداخيل بالعملة الصعبة بالإضافة إلى امتصاص نسبة البطالة إلى حد ما، وكذلك المساعدة في التنمية المحلية للمناطق التي تتمتع بمقومات ومواقع للجذب السياحي بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وهذا بعيدا عن الاعتماد على الريع البترولي الذي تعتمد عليه الجزائر كباقي الدول التي تتمتع بإقتصاد يعتمد بشكل كلي ومطلق على المداخيل البترولية بشكل خاص منذ عقود، والتي جعلت الجزائر – محل الدراسة – تتخبط في مشكلات إقتصادية جراء تذبذب أسعار النفط وتحكم الدول الكبرى في السوق النفطية.

12- هيكل الدراسة :

تم عرض دراستنا المعنونة بـ" دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–" في ثلاث فصول مترابطة، تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية لموضوع البحث و إشكاليته، وتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات، و تكون الفصول كالتالي :

الفصل الأول :مفاهيم أساسية للقطاع السياحة:

تعرضنا فيه إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول تناولنا فيه نشأة السياحة و مفهومها وواقعها عالميا، أما المبحث الثاني خصصناه: لخصائص السياحة أنوعها و أهميتها، أما المبحث الأخير فجاء فيه طبيعة النشاط السياحي و الآثار المترتبة عن السياحة.

الفصل الثاني : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

يضم ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا إلى مفهوم التنويع الاقتصادي و أهميته و كذا إبراز أهدافه، أما المبحث الثاني فخصصناه : لأنماط التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه إضافة إلى محدداته، أما المبحث الثالث فيدور حول استراتجيات التنويع الاقتصادي و واقعه في الجزائر.

الفصل الثالث : القطاع السياحي كآلية للتحقيق التنويع الاقتصادي :

يضم بدوره ثلاث مباحث، يدور المبحث الأول حول مقومات السياحة في الجزائر و أهم المؤشرات السياحية، أما المبحث الثاني فيخص لدراسة واقع مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية، ثم المبحث الأخير حول معوقات القطاع السياحي في الجزائر و آفاق تطويره.

الفصل الأول:
مفاهيم أساسية حول قطاع السياحة

تمهيد للفصل :

تختلف التدفقات السياحية وتتوزع في أنحاء الكرة الأرضية بأعداد متفاوتة وبطريقة غير عادلة فبعض المناطق تعتبر أكثر جاذبية من مناطق أخرى بل هناك وجهات أخرى لا تعد وجهات جذابة على الإطلاق. فعندما يتعلق الأمر بفهم لماذا أصبحت بعض الأماكن سياحية وبعضها أكثر ارتيادا عن الأخرى فإن ذلك يمكن أن يرجع إلى وجود موارد نادرة ومتميزة وأن كل مكان له خصوصياته الضمنية والموضوعية التي تحبب توجه السياح إليها، والتي بدورها تأثر بطريقة كبيرة على التدفقات السياحية الممكنة.

ومن هنا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، كالتالي :

المبحث الأول : نشأة السياحة و مفهومها.

المبحث الثاني : خصائص السياحة و أهميتها.

المبحث الثالث : طبيعة النشاط السياحي.

المبحث الأول نشأة السياحة ومفهومها.

السياحة ظاهرة إنسانية قديمة قدم المجتمعات، عرفت تطورا واكب التطور الذي عرفه الإنسان عبر مختلف العصور نشأت مع نشأة الإنسان وكانت بسيطة ببساطته وبدائية كبدائيته في وسائلها ومظاهرها وأهدافها، ولكن سرعان ما تحولت من مجرد عملية ترحال من مكان لآخر قصد توفير مستلزمات الحياة إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها الراحة، الترفيه والاستجمام والعمل ثم إلى صناعة تساهم في دعم اقتصاديات الدول السياحية، وبالتالي تناولنا في هذا المبحث تاريخ السياحة، مفهوم السياحة ومفهوم السائح.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة.

عرفت السياحة تطورا عبر مختلف العصور ومرت بمراحل هي[1]:

الفرع الأول: العصور القديمة :

لقد كان لقدامى المصريين السبق في التنقل حيث اهتموا بإنشاء السفن وإرسال البعثات التجارية والاستكشافية. فمع ظهور طرق التجارة وتحسن النقل البري والجوي والبحري، ازدادت الرغبة في التنقل مما ساعد على قيام الحضارات، فالفينيقيون الذين عرفوا بحب المغامرة والاهتمام بالنقل البحري في سبيل الحصول على المعرفة والكسب المادي، وصلوا برحلاتهم إلى بلاد الغال ومالطة وكورسيكا وشمال إفريقيا. في حين توجه الإغريق برحلاتهم إلى منطقة الشرق الأدنى القديم، وصولا إلى الهند وآسيا الوسطى. أما قدماء اليونانيين فقد قاموا بالإقبال على جبل أولمبيا للمشاهدة والاشتراك في الألعاب الأولمبية، ومعها ازدادت الحاجة إلى الفنادق التي تأوي زوار أثينا. حيث خطت السياحة خطوة عملاقة إلى الأمام، ومن أبرز رحلاتهم طاليس، أفلاطون وهيرودوت. وبقيام الإمبراطورية الرومانية نشطت الحركة السياحية واتسعت أكثر.

الفرع الثاني: العصور الوسطى :

تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطورية الرومانية عام 395م حتى القرن الخامس عشر ميلادي، ومن المعروف أن الإمبراطورية الرومانية تعد أخر إمبراطورية في العصور القديمة وكانت مركز إشعاع ثقافي وفكري وتجاري كما لها الأثر الأكبر في تطور حركة الأسفار. وبعد ذلك انتقلت التجارة إلى الدولة البيزنطية وشهدت العصور الوسطى تطور في النقل البحري الأوروبي. ومع ظهور الدولة الإسلامية كقوة وحضارة منافسة وامتدادها إلى بيزنطة عاصمة البيزنطيين وإلى أوروبا وأسيا وإفريقيا جعل منها دولة ذات إشعاع فكري تطورت خلالها الأسفار إلى بيت المقدس ومكة

[1] – آسيا بلقاضي، "**دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي الدولي (مقارنة بين الجزائر وتونس)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، 2019 ،ص ص29 -30.

المكرمة، وهي الفترة التي عرفت اشتهار عدد من الرحالة العرب أمثال ابن بطوطة وابن جبير، فكان من أهم دوافع السفر في هذا العصر التجارة، الدافع الديني، الترحال والاستكشاف طلب العلم والاستشفاء.

الفرع الثالث: العصر الحديث :

تمتد هذه المرحلة من القرن السادس عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، حيث نالت وسائل النقل في هذه المرحلة قسطا من التطور بسبب اختراع القطار والسيارة، بالإضافة إلى تطور النقل البحري عبر السفن الكبيرة، حيث بدأ تنظيم عملية انتقال البشر مما طور الاكتشافات، فوصل الإسبان إلى معظم أقاليم أمريكا اللاتينية وتوجه الأوربيون إلى إفريقيا. ومع بروز علماء في مختلف المجالات العلمية والفنية، في أواخر القرن الثامن عشر، أثمرت بذور التنقل والترحال لتعطي ولأول مرة في إنجلترا تعبير سائح "Touriste" ليطلق على رحلات النبلاء الإنجليز إلى أوروبا. ومع بداية القرن التاسع عشر أحدثت الثورة الصناعية تغيرا كبيرا في وسائل المواصلات والاتصالات مؤدية إلى اختصار الوقت والمسافة، ومع زيادة الطبقة العاملة لم يعد الانتقال الترحال مقتصرا على الطبقة الغنية فحسب بل تعداه إلى الطبقة المتوسطة.

المطلب الثاني: تعريف السياحة والسائح.

و ينقسم هذا المطلب الى فرعين الفرع الأول متعلقة بمفاهيم السياحة و الفرع الثاني يتعلق بمفهوم السائح.

الفرع الأول: تعريف السياحة.

بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني جوبير فرويلر (Freuler Guyer) عام 1905م بوصفها: "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وهي ثمرة تقدم وسائل النقل".[1]

وما يعاب على التعريف السابق إهماله الجوانب الاقتصادية المترتبة عن النشاط السياحي، وهو ما حاول العالم النمساوي شولرن شراتنهومن (V.H.Schullard) التركيز عليه في تعريفه للسياحة عام 1910م، حيث أشار إلى أن السياحة هي: "اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق

[1] – يحي سعيدي، سليم العمراوي، "**مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36 ،2013 ، ص 97.

بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة".وقد ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي ولكنه أهمل هو الآخر الجانب النفسي والثقافي للسياحة.[1]

بعد هذين التعريفين تعاقبت الكثير من التعاريف المختلفة والحديثة للسياحة من خلال كتابات الكثير من الباحثين، كما كان للهيئات الإقليمية والدولية خاصة الاقتصادية والسياحية منها الدور الكبير في تقديم تعريف شامل للسياحة وأهمها:

تعريف منظمة السياحة العالمية(W.T.O): السياحة هي أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى".[2]

تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة: "مصطلح يطلق على الرحلات الترفيهية أو مجموع الأنشطة الإنسانية المتعددة لتحقيق ذلك النوع من الرحلات وكذلك هي صناعة تعمل على سد حاجات السائح".[3]

من خلال التعاريف السابقة يفهم بأن السياحة لها أكثر من تعريف واحد وكل منها يختلف عن الأخر بإخلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب. ولكن الأمر الذي تتفق فيه الكثير من التعاريف هو أن السياحة تنشأ للحصول على الراحة وليس للعمل، وأنها يجب أن لا تؤدي السياحة إلى إقامة دائمة ولا تكون لأقل من 24 ساعة.

الفرع الثاني: تعريف السائح.

– اعتمدت منظمة السياحة العالمية (WTO) بمؤتمرها في روما عام 1963م تعريف السائح بأنه: "الشخص الذي يزور بلدا أجنبيا ويمكث فيه أكثر من 24 ساعة وأقل من ثلاثة أشهر ولا يقصد القيام بوظيفة أو نشاط مهني".

[1]– نعيمة خطير ، "**الاستثمار في السياحة البيئية كإستراتيجية لدعم التنمية المستدامة**"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 4 ، جامعة الجزائر 3 ، 2018 ، ص 5 .

[2]– يحي سعيدي، سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[3]– زير راين، "**مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي (دراسة مقارنة الجزائر– تونس– الإمارات)**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسويق سياحي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017 ،ص 3.

– وقد عرف يفاس تينارد السائح بأنه: " كل شخص ينتقل خارج محل إقامته لمدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة كاملة ولا تزيد عن 4 أشهر لأجل أحد الأسباب التالية: المتعة، الصحة، الاجتماعات والمهام، التنقلات الخاصة ورحلات الأعمال، ورحلات الدراسة".[1]

– وقد انتهى المؤتمر العالمي للسياحة إلى تعريف الزائر على الوجه التالي:

"يقصد بكلمة زائر أي شخص يزور بلد غير البلد الذي يقيم فيها على وجه الاعتياد لأي سبب من الأسباب غير قبول وظيفة بأجر في الدولة التي يزورها."[2]

ومما سبق نستنتج أن السائح هو الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي ولأي سبب غير الكسب المادي، ولفترة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن سنة. وما يجب أن نذكره أن الفرد لا يتجه إلى السياحة ولا يسمى سائحا إلا إذا توفرت لديه عناصر ثلاثة هي: الوفرة المادية، وقت الفراغ، تولد الرغبة في ممارسة أنشطة جديدة خلافا عن الأنشطة التقليدية.

المطلب الثالث: قطاع السياحة عبر العالم.

يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي، حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما أنها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 10% و 7% من التجارة العالمية، وما يصل إلى واحد من كل 11 وظيفة على مستوى العالم، وقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الباطينية.

الفرع الأول: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي .

يوضح الشكل التالي مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الدولي للسنة 2022 :

[1]- خنتار نوال، قلش عبد الله، "**تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05 ، العدد 01 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019 ، ص197 .

[2]- سماعيني نسيبة، "**دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، تخصص إستراتيجية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014 ، ص11 .

الشكل رقم (1-1) : مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي حسب الدول للسنة 2022.

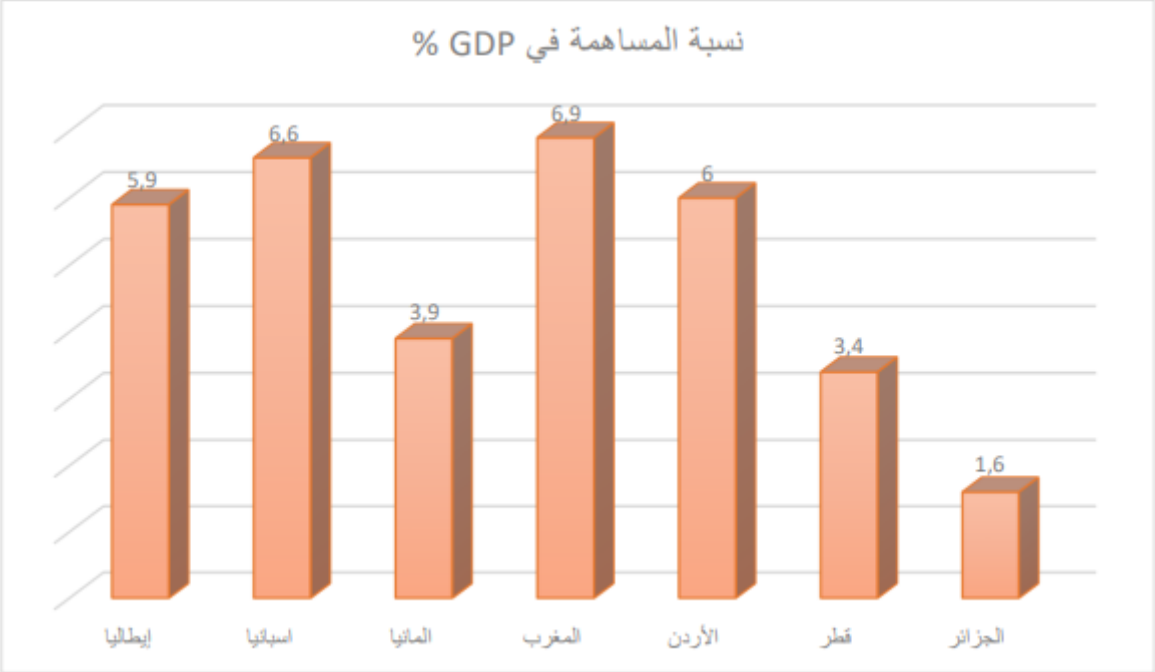

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لمنظمة السياحة العالمية https://www.unwto.org/.

بعد أزمة كوفيد-19 بدأ قطاع السياحة في العالم بالتعافي تدريجيا خلال سنة 2022 ، و حسب توقعات منظمة السياحة العالمية سترتفع نمو هذا القطاع سنة 2023 و سيرجع إلى وتيرته من قبل الأزمة ، و يساهم هذا القطاع بنسبة 10 % في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالمغرب المسيطر في نسبة المساهمة مقارنة بباقي الدول بنسبة 6.9 % ، تليها اسبانيا و الأردن على التوالي بنسبة 6.6 % و 6 % ، ثم ايطاليا بنسبة 5.9 % ، أما أقل نسبة فسجلتها الجزائر بـ 1.6 % ، بالتالي نستنتج بأن دول كالمغرب ، اسبانيا ، ايطاليا تولي اهتماما كبيرا بقطاع السياحة و أن اقتصادتها معتمدة على هذا القطاع و عائداته ، عكس الجزائر و التي تولي اهتمامها بقطاع المحروقات و اعتماد اقتصادها عليه بالدرجة الأولى.

الفرع الثاني : تدفق السياح حسب الدول.

يوضح الشكل التالي تدفق السواح و عائدات السياحة حسب ترتيب الدول في كل من القارة الأوروبية و منطقة الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا خلال سنة 2022 :

الشكل رقم (1–2) : تدفق السياح وعائدات السياحة حسب الدول خلال سنة 2022.

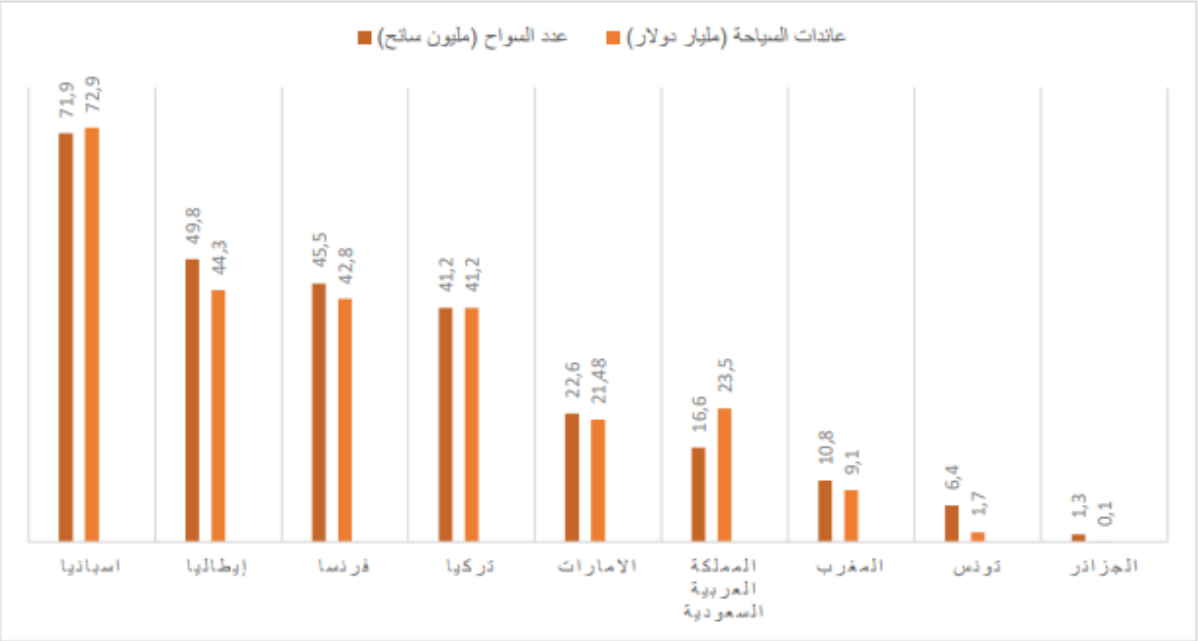

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لمنظمة السياحة العالمية https://www.unwto.org/.

يعتبر تطور عدد السياح المتدفقين من بين أهم المؤشرات الدالة على تطور السياحة وازدهارها في أي بلد ، و نلاحظ من الشكل أعلاه بأن اسبانيا احتلت المركز الأول من حيث عدد السواح القادمين إليها و الذي بلغ 71.659.282 مليون سائح ، تليها ايطاليا في المركز الثاني بـ 49.800.00 مليون سائح ، ثم فرنسا في المركز الثالث بـ 45.582365 مليون سائح ، و جاءت تركيا في المركز الرابع بـ 41.253.981 مليون سائح هذا بالنسبة للقارة أوروبا ، أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط سجلت كل من دولة الإمارات و المملكة العربية السعودية عدد سواح بلغ 22.654.080 مليون سائح و 16.637.854 مليون سائح على التولي ، أما بالنسبة للدول المغرب العربي تأتي المغرب في الصدارة بعدد سواح بلغ 10.868.857 مليون سائح ، ثم تونس بـ 6.437.633 مليون سائح ، فيما سجلت الجزائر أقل عددا من السواح مقارنة بالدول المنافسة و دول الجوار بـ 1.398.048 مليون سائح ، و هذا العدد بعيد كل البعد عن المستوى المطلوب حيث أنه لا وجه للمقارنة بين ما سجلته تلك الدول و الجزائر ، كما نلاحظ بأن تدفق السواح ينعكس على حجم الإيرادات و كما هو مبين في الشكل فإن إيرادات الدول المقارنة جد مرتفع ، و بالتالي نستنتج بأن الجزائر لا يضع السياحة ضمن الأولويات الاقتصادية على عكس تلك الدول التي تتمتع بمقاصد سياحية و إمكانات تنافسية ، كذلك استقطابها و دعمها للاستثمار الأجنبي الذي تفتقر إليه الجزائر.

الفرع الثالث: المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في خلق فرص العمل.

الجدول رقم (1-1): المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في خلق فرص العمل لسنة 2017.

الدول	إسبانيا	فرنسا	إيطاليا	مصر	تركيا	المغرب	تونس	الجزائر
نسبة المساهمة %	4.7	4.25	5.5	2.9	1.7	7.1	6	0.47
عدد الوظائف	937.262	1.170.310	1.118.990	1.110.550	599.870	731.525	185.290	327.306

المصدر بومدين مُحَمَّد ، بومدين الحسين، **"دراسة تقييمية لواقع القطاع السياحي فيا لجزائر دراسة مقارنة"** ، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان،الجزائر ، العدد 09 ، جوان 2022 ، ص 110.

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيرا لفرص العمل حيث تستوعب نحو 11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم. يوضح لنا الجدول أعلاه أن الجزائر هي أقل مساهمة بين دول المقارنة فرغم الاستثمارات الكبيرة التي تضمنها المخططات التنموية للسياحة إلا أن نسبة فرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي من إجمالي الوظائف لا تزال ضعيفة. حيث قدرت بـ 327.306 بنسبة تقدر بـ 0.47% مقارنة بالوظائف المستحدثة فحين أن فرنسا ، مصر وإيطاليا مثلوا النصيب الأكبر بعدد وظائف على التوالي بـ 1.170.310 وظيفة ، 1.118.990 وظيفة ، 1.110.550 وظيفة.

المبحث الثاني: خصائص السياحة، أنواعها، دوافعها وأهميتها

باعتبار السياحة صناعة متميزة تنفرد بخصائص معينة، وتحتاج إلى مجموعة من الإمكانيات والمقومات، كما تتنوع بتنوع معيار التصنيف. لهذا خصصنا هذا المبحث لدراسة خصائص السياحة وأنواعها، دوافع السياحة وأخيرا أهمية ودور السياحة.

المطلب الأول: خصائص السياحة .

يتصف قطاع السياحة عالميا بالخصائص التالية: [1]

[1] – إلهام بوحناش، فاطمة الزهراء شريط، **" تأثير عوامل الجذب السياحي على سلوك السياح"**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير السياحة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل ،2014، ص ص 4-5.

– ركيزة أساسية وأداة مهمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستديمة؛

– أسرع القطاعات الاقتصادية بمعدل نمو نسبي يبلغ 8 %كمعدل نمو سنوي؛

– متعددة الجوانب، تتناثر مكوناتها، وتتوزع مسؤولياتها ومقومات نجاحها بين عدد كبير من أجهزة ومؤسسات القطاعين الحكومي والخاص؛

– تساهم بنحو11 % من إجمالي الناتج المحلي؛

– يوظف 10 % من إجمالي القوى العاملة؛

– يشترك في جني ثمارها قطاعات متعددة، مما يجعل نجاح جهود التنمية السياحية مسؤولية مشتركة لأطراف عديدة؛

– يمثل 13 % من إجمالي الصادرات العالمية؛

– يستحوذ على 9 % من إجمالي الاستثمارات العالمية؛

– صناعة منتجة وفعالة؛

– ذات تأثير كبير ومضاعف على جميع جوانب الاقتصاد الوطني وقطاعاته؛

– ذات آثار مباشرة على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي، حيث تتأثر بالمجتمع ومؤسساته، وتؤثر عليه في علاقات تبادلية إيجابية تتحقق من خلال السياسات العامة والأنظمة واللوائح والإجراءات التنفيذية المناسبة، وتبني ثقافة تعاونية تتمحور حول الشراكة والتنسيق لتحقيق الأهداف المشتركة.

المطلب الثاني: أنواع السياحة.

للسياحة عدة أنواع اعتمد المختصون على عدة أسس ومعايير لتحديدها.

الفرع الأول: الأنواع وفقا للغرض من السياحة.

ويمكن تصنيفها إلى:

1– سياحة المؤتمرات والأعمال: وتتمثل في مجموعة رحلات العمل التي يقوم بها رجال الأعمال للحصول على صفقات تجارية والمشاركة في المؤتمرات والملتقيات العلمية، ويعد هذا النوع من أكثر الأنواع المكلفة لضخامة رؤوس الأموال التي يحتاجها لتحقيق المردودية الموجودة نظرا للمستوى الاجتماعي الراقي الذي يتميز به الأشخاص الذين يمارسون هذا النوع الموجود خاصة على مستوى الأقاليم ذات الأقطاب الإقليمية العالمية حيث يرتفع إنفاق الزائر

في سياحة المؤتمرات بـ 30 %عن إنفاق السائح العادي، وهذا ما يؤكد أهمية الأعمال وسياحتها كمورد اقتصادي مهم في الناتج المحلي الإجمالي للدول السياحية المنظمة للمؤتمرات.[1]

2- سياحة الصحة والعلاج : تعد السياحة العلاجية من أنواع السياحة المهمة، التي تدر دخلا جيدا، لأن فترة بقاء السائح لغرض العلاج تكون متوسطة أو طويلة، وكذلك تكون مصاريفه كبيرة، وخاصة إذا توفرت بالدولة المعينة مقومات السياحة العلاجية وتشمل على ما يلي:[2]

- توفر جو صحي ونقي؛
- توفر رمال ذات طبيعة خاصة؛
- توفر المياه المعدنية والكبريتية؛
- توفر مصحات ومستشفيات وكادر طبي وعلاجي جيد؛
- توفر أطباء أخصائيين جيدين؛
- و توفر الخدمات السياحية المساعدة، مثل المترجمين والصحفيين ووسائل الاتصالات السريعة ووسائل النقل، ...إلخ؛
- توفر طهاة جيدين لتقديم الطعام الخاص إلى المرضى.

وكما ذكرنا سابقا، فإن السائح الذي يزور دولة ما أو منطقة ما لغرض العلاج تزيد مصاريفه بالعملة الصعبة، وهذا بحد ذاته يعتبر مكسبا جيدا للحصول على العملة الصعبة، وتساعد السياحة العلاجية على خلق انطباع إيجابي للسياحة، خاصة للمرضى الذين يتم معالجتهم بصورة جيدة أو يشفون من أمراضهم عند قدومهم للعلاج، وهذا بدوره يشجع على نجاح المنطقة وجعلها من مناطق الجذب السياحي المهمة محليا أو عالميا.

3- السياحة الرياضية : إن هذا النوع من السياحة يعتبر من أنواع السياحة القديمة، التي كانت تشمل رحلات الصيد، وفي الوقت الحاضر يمثل هذا النوع من السياحة صيد الأسماك اليخوت التجديف ركوب الخيل الزوارق الشراعية، التزلج على الجليد، إلخ.

كما أخذت الكثير من الدول العالمية تنافس في إقامة مباريات كأس العالم أو دورة الألعاب الأولمبية العادية أو الشتوية أو أي مباريات أخرى وذلك للمكاسب التي تحققها هذه المباريات الرياضية، وكذلك عدد السياح المشاركين والدعاية التي تحصل عليها الدول، وهذا النوع من السياحة يتطلب إنشاء بنية تحتية وفوقية على مستوى

[1]- صليحة عشي، **"الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2011 ، ص 27.

[2]- زير راين ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

عال من التقدم والتطور وتطوير وسائل الاتصالات وإقامة ممتازة على مختلف الأسعار، وأصبحت هذه المباريات والسباقات تستقطب عددًا كبيرًا جدًا من المشاركين والمشجعين والهواة ورجال الأعمال والصحفيين....إلخ.

وكذلك تستعد الدول المضيفة لهذا النوع من المباريات قبل سنوات عديدة من إقامة هذه المباريات، ولهذا نرى كثيرًا من الدول تتسابق في تنظيم مثل هذه المسابقات والمباريات مثل تنظيم سباق الملاكمة العالمية والمصارعة وكرة القدم والتنس... إلخ.[1]

4- السياحة الثقافية: يعتمد هذا النوع من السياحة على إقامة الندوات والدورات الثقافية والمعارض الخاصة والمسابقات الثقافية، مثل مسابقات الشعر والمسرح والمقالة والموسيقى والفن، وكذلك مسابقات عروض الأزياء.. إلخ.

ويمكن أن تدخل ضمن سياحة الآثار والأماكن التاريخية في وضع شروطها ومتطلباتها، مثل شروط ومتطلبات سياحة الآثار والأماكن الأثرية، وتعتمد أيضا على إقامة المهرجانات الثقافية والشعرية مثل مهرجان جرش في الأردن، ومهرجان بعلبك في لبنان ومهرجان بابل في العراق ومهرجان السينما العربية أو توزيع جوائز الأوسكار في أمريكا أو مهرجان كان للسينما العالمية، وكذلك المهرجانات التي تقام في مصر مثل مهرجان شم النسيم.. إلخ.[2]

5- السياحة البيئية : هي السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يؤدي إلى حفظ البيئة وتحسين رفاه السكان المحليين. ولقد ظهر مفهوم السياحة البيئية منذ عدة سنوات ليؤكد أهمية الحفاظ على الخصائص الطبيعية والتراثية لكل المناطق بما يساهم إيجابيا في إشباع حاجات الأجيال الحاضرة واحتياجات الأجيال القادمة، ومن واقع بيانات منظمة السياحة العالمية سنة 1996 فإن الطلب على السياحة والرحلات الموجهة بيئيا في حالة تصاعد مستمر، وتقدر نسبة السياحة المعتمدة على الطبيعة بنحو 10 %إلى 15 %من إجمالي إنفاق السياحة العالمية.[3]

الفرع الثاني: السياحة وفق النظام الجغرافي.

تقسم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى:[4]

1- سياحة إقليمية : يقصد بها السفر والتنقل بين دول متجاورة تشكل منطقة سياحية واحدة، مثل الدول الإفريقية أو العربية أو دول جنوب شرق آسيا، من أهم خصائص هذه السياحة هو قرب المسافة بين دول المنطقة،

[1]- زيد منير عبوي ، **" مبادئ السياحة الحديثة"** ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان – الأردن ، 2016 ، ص 49.

[2]- المرجع نفسه ، ص 55.

[3]- شرفاوي عائشة ، **" السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الدولية "** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2015/2014 ، ص 11.

[4]- آسيا بلقاضي، مرجع سبق ذكره، ص38 .

قلة التكلفة، تنوع وتعدد المواصلات و أكثر انسجاما مع العادات والتقاليد السائدة من الدول البعيدة (السياحة الدولية)؛

2- سياحة داخلية: و يقصد بها حركة السياح داخل حدود الدولة السياحية السياسية و الزيارات والتنقلات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولتهم؛

3- سياحة دولية(خارجية): تتمثل في الانتقال والإقامة عبر حدود الدول والقارات المختلفة، وتتكون من السياحة الوافدة والسياحة الصادرة، حيث تعرف الأولى على أنها دخول زوار غير مقيمين إلى البلد أما السياحة الصادرة فتتعلق بزيارة مواطني البلد لدول أخرى.

الفرع الثالث: السياحة وفقا لعدد الأشخاص.

ويمكن تقسيم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى صنفين:[1]

1- السياحة الفردية: أي قيام السائح بمفرده أو بصحبة العائلة بتنفيذ رحلة على حسابه الخاص والاتصال المباشر بالمشروعات السياحية المختلفة وتتميز الرحلات الفردية بكبر تكلفتها مقارنة بالرحلات الجماعية، و بذلك فهي تمارس من طرف السواح الذين يمتلكون إمكانيات مادية عالية.

2- السياحة الجماعية: يقوم بها مجموعة من الأشخاص بالسفر مع بعضهم البعض مرتبطين برابطة معينة، مثل كونهم زملاء، أصدقاء، أصحاب، أعضاء في نادي أو مدرسة أو رابطة طلابية أو عمالية. فهي تشمل السواح الذين لا يميلون إلى تحمل مخاطر السفر، لذلك يفضلون الرحلات المنظمة من قبل وكالات السفر والشركات السياحية المختصة ويقوم السائح بدفع تكلفة الرحلة مسبقا للشركة، وفي هذا النمط من السياحة غالبا ما يحصل السائح على الخدمات السياحية بشكل غير مباشر، بحيث تكون الشركة المنظمة للرحلة هي الوسيط بينه وبين المشروعات السياحية، ويتميز هذا النوع من الرحلات بانخفاض أسعاره بالمقارنة بالسياحة الفردية.

الفرع الرابع: السياحة وفقا لمدة الإقامة .

تنقسم السياحة تبعا لهذا المعيار إلى:[2]

1- سياحة أيام: إن هذا النوع من السياحة عادة يستغرق أياما محدودة، من يومين إلى أسبوع، يقضيها السائح ضمن برنامج معد مسبقا (سياحة منظمة) أو تكون سياحة فردية، وتكون هذه السياحة متنوعة وخدماتها مختلفة

[1]- سماعيني نسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]- زيد منير عبوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

أيضا، وقد تكون في عطلة نهاية الأسبوع أو في مناسبات وطنية أو أعياد قومية، وهذا النوع من السياحة يكون مستمرًا على مدار السنة، ويتضمن برامج ورحلات مختلفة إلى أماكن مختلفة أيضا.

2- سياحة موسمية: إن هذا النوع من السياحة يرتبط بموسم معين أي قضاء السائح في مكان ما لموسم معين أي فترة الإقامة تتراوح من شهر إلى ثلاث أشهر، وغالبا ما يحمل هذا النوع من السياحة صفة الدورية أو التكرار، أي السياح أنفسهم يزورون المكان نفسه سنة بعد سنة، ومثال على ذلك: كثير من السياح الكنديين والأمريكيين الذين يعيشون في شمال الولايات المتحدة الأمريكية يتنقلون في الشتاء البارد من أمكان سكناهم إلى الولايات الجنوبية، وخاصة ولاية فلوريدا للتمتع بموسم دافئ بعيدا عن البرد والثلج، أو الهروب من الجو الحار إلى الأماكن الباردة مثل مواطني دول الخليج العربي، يتنقلون في موسم الصيف إلى البلدان التي يكون جوها باردًا، وهذا النوع من السياحة غالبا ما يتطلب خدمات ممتازة ومتنوعة، وأغلب الدول ترحب بهذا النوع من السياحة لأن فترة بقاء السائح فيها طويلة و بالتأكيد تكون مصاريفه كثيرة.

3- سياحة عابرة: إن هذا النوع من السياحة يكون على نوعين:

3-1 سياحة عابرة تكون في أثناء انتقال السياح بالطرق البرية عن طريق الباصات السياحية خلال توجههم إلى بلد ما يمرون ببلد معين، ويبقون فيه لمدة يوم أو يومين في هذه الحالات يمكن أن تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السياح.

3-2 سياحة عابرة تحصل في أثناء الانتقال بالطائرات كأن تتعطل طائرة في مطار ما، أو تحدث اضطرابات معينة في إحدى المطارات، ويؤدي إلى عدم تزويد الطائرات بالخدمات فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية لزيارة الأماكن الأثرية والحضارية والأماكن المهمة في البلد المضيف في أثناء توقف الطائرة بالمطار، وخاصةً إذا كان التوقف لمدة تزيد عن الخمس ساعات، هذا النوع من السياحة يكون دون تنظيم أو تخطيط له مسبقا، ويتم تنفيذ برامجه بسرعة، وتعتمد على المرونة المتوفرة في الشركات السياحية، وعلى مدى توفر الباصات السياحية والأدلاء السياحيين وعلى مدى علاقات الشركات السياحية مع شركات الطيران الجوية.

الفرع الخامس: السياحة وفقا للعمر.

تبعا لهذا المعيار تنقسم السياحة إلى:[1]

[1] – عميش سميرة، **"دور إستراتيجية الترويج في تكييف و تحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995–2015 "**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1 ، 2015 ، ص 45 .

1- سياحة الطلائع : ويتعلق هذا النوع من السياحة بالمراحل العمرية الأقل من 34 سنة، فهي مرحلة تعليمية يتم من خلالها اكتساب معارف ومهارات وسلوكيات معينة وتكون السياحة على شكل رحلات كشفية ورحلات تعلم أو رحلات التعرف على الطبيعة.

2- سياحة الشباب: و هي السياحة الخاصة بفئة الشباب، التي يقوم هبا الأفراد من سن 16 سنة إلى 34 سنة، حيث يمتاز هذا النوع من السياحة بالبحث عن الحياة الاجتماعية والإثارة والمغامرات، كما أنه غالبا ما يتم استخدام بيوت الشباب المعسكرات والقرى السياحية للإقامة فيها.

3- سياحة الناضجين : تسمى سياحة الناضجين كذلك بسياحة متوسطي العمر حيث يقوم بها الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 سنة و60 سنة، وهي سياحة استرخاء ومتعة وهروب من جو العمل ويغلب عليها طابع الراحة والاستجمام.

فغالبا ما يفضل الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الفئة العمرية السفر إلى الأماكن والمناطق التي تتميز بالهدوء، وبالتالي تكون أغلبها نحو الشواطئ والأماكن الهادئة والدافئة والجبال والأرياف.

4- سياحة المتقاعدين: تعتبر سياحة المتقاعدين من أنواع السياحة التقليدية، حيث يشارك فيها كل من المتقاعدين وكبار السن، حيث يقبل عليها الأفراد الذين تعدى سنهم 60 سنة أي بلغوا سن التقاعد عن العمل، بحيث يكون لديهم دوافع خاصة للسياحة كالعلاج مثال.

المطلب الثالث: دوافع السياحة وأهميتها.

تعتمد السياحة على جملة من الدوافع الاجتماعية والحضارية والتاريخية والدينية التي تعتبر أساس النشاط السياحي، وكذلك الدوافع الاقتصادية والتسويقية والترفيهية التي تسخر لوفير الخدمات الأساسية للسياح وتلبية احتياجاتهم المختلفة كما أن للسياحة أهمية كبيرة مما جعلها محل اهتمام الكثير من الدول.

الفرع الأول: دوافع السياحة.

للسياحة مجموعة من الدوافع التي تجعل الفرد يرغب في زيارة منطقة ما وهي كالتالي:[1]

- **دوافع اجتماعية:** كتعميق الروابط الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية مع الأهل والأقارب؛
- **دوافع اقتصادية وتسويقية:** كانخفاض الأسعار وتوفير الاحتياجات التي تلزم السائح؛
- **دوافع دينية:** كزيارة الأماكن والأضرحة الدينية؛

[1]- زيد منير عبوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 27-28.

- **دوافع تاريخية و ثقافية:** للتعرف على الحضارات السابقة وحضور المهرجانات والمؤتمرات والندوات وزيارة المتاحف والأبنية والبيوت الأثرية؛
- **دوافع ترفيهية:** لقضاء وقت الفراغ في أماكن للتسلية واللهو؛
- **دوافع علاجية:** للعلاج وزيارة المصحات العلاجية.

الشكل رقم (1–3): دوافع السياحة.

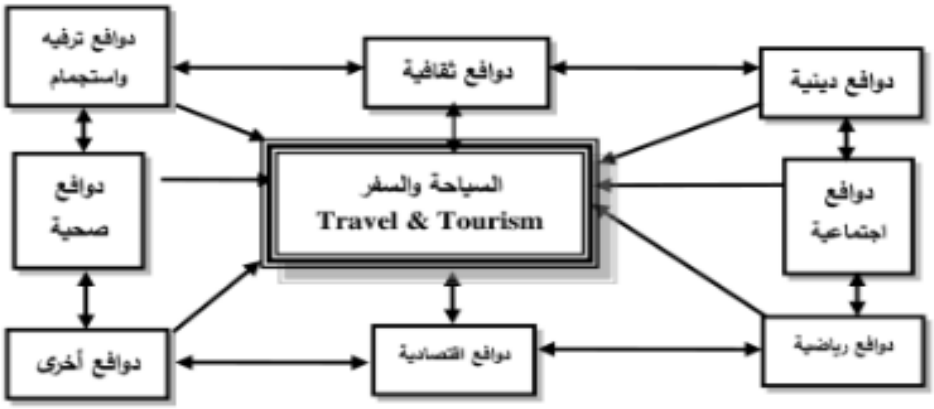

المصدر : زيد منير عبوي ، المرجع السابق ، ص 30.

الفرع الثاني: أهمية السياحة.

أصبح ينظر للسياحة في عديد من الدول وخاصة في الدول النامية على أنها وسيلة هامة من وسائل الاستثمار،م السريع وخاصة أن هناك تحول كبير في المسارات السياحية نحو الدول النامية التي أخذت تنافس الدول المتقدمة في الجذب السياحي، و تبرز أهمية السياحة ما يلي:[1]

- مصدر دخل للعملات الصعبة ويؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات، ودعم الاقتصاد الوطني مثل اليونان والمكسيك اللاتي اعتمدن على السياحة في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، كذلك تونس ومصر ولبنان في الدول العربية؛
- تشغيل الأيدي العاملة بكافة مستوياتها من مترجمي للسياح إلى الخدمات الدنيا الأمر الذي يوسع قاعدة الدخول في الدولة، والذي يعكس أثره على الاستهلاك والتنمية والاستثمار ، وهي كقطاع اقتصادي يتداخل في معظم القطاعات الإنتاجية الاقتصادية في الدولة من خلال إنشاء المشروعات السياحية التي تحقق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

[1] – يوسف كافي ، هبة كافي ، **"جغرافية السياحة و ادارة المقاصد و المخيمات السياحية"**، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ،عمان – الأردن ، 2016 ، ص ص 22-24.

- تعمل على التغير الاجتماعي نتيجة الحراك الاجتماعي لأنها تجعل الاتصال مباشرة بين الدول (الأمم) الفقيرة والغنية في العالم. ويظهر هذا الدولة أفريقيا وما يمثله من صراع بين القومية القبلية والسياح لهذا نرى العديد من المثقفين الأفارقة يضايقهم التفكير في ذهاب السياح إلى إفريقيا حتى لمجرد الذهاب لمشاهدة حديقة الحيوان؛
- للسياحة أثر في سرعة انتقال الأموال المستخدمة في السياحة دون موانع في دورة إنفاق ينتج عنها تأثيرا مركبا في تنشيط الخدمات والإنتاج في الدولة وهذا ما نطلق عليه بالأثر المضاعف (Multiplier Effect)؛
- تنقل الدولة من دولة متخلفة إلى دولة متقدمة من خلال الحراك الحضاري والثقافي بين الشعوب وهذه الحالة تنطبق على أسبانيا التي أخرجتها من حالة الفقر إلى غني تنافس الدول الأوروبية الأخرى؛
- تتيح السياحة الداخلية الفرصة للمواطنين التعرف على بلادهم وجمالها ولتعريفهم بتراثهم التاريخي والحضاري مما ينعش اقتصادهم الوطني.

المبحث الثالث طبيعة النشاط السياحي.

النشاط السياحي يحمل في طياته عديد المعاني والمضامين ويتميز بخصوصيات وسمات تميزه عن غيره من المفاهيم الأخرى، كما أنه عرضة باستمرار للتطور والتغيير نتيجة ارتباطه كظاهرة ونشاط لكثير من المجالات والميادين (الاقتصاد ، النقل، القانون، السياسة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والتطورات التي تشهدها. وقد تناولنا في هذا المبحث مقومات الجذب السياحي ، الشروط الواجب توفرها في السياحة بالإضافة إلى أسس السياحة والمشاكل التي تواجهها.

المطلب الأول مقومات الجذب السياحي.

تعتمد السياحة على مجموعة من المقومات أهمها:[1]

الفرع الأول المقومات الطبيعية وهي تشمل كافة الظروف التي تشكل مقصدا للسياح من جمال الطبيعة، والابتعاد عن كل تأثيرات الحياة الحضرية ونجد:

- **المناخ** وهو ذلك الجو السائد في بلد معين، إذ يفضل السياح الجو المعتدل الجاف حيث ينتقل السياح إلى المناطق السياحية الدافئة في فصل الشتاء والمناطق الجبلية والساحلية في فصل الصيف وبالتالي يمكن تقسيم المناخ في العالم إلى نمطين هما:

1-1 مناخات هادئة: تتميز بقلة تقلب خصائص عناصرها، كمناخ البحر الأبيض المتوسط، والمناخات السائدة في المناطق الغابية، والسفوح الجبلية منخفضة المنسوب؛

[1]- زير ريان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 54.

2-1 مناخات تتسم بالإثارة: نظرا لكثرة تقلب خصائصها، كهبوب الرياح وسقوط الأمطار الغزيرة، وكثرة تساقط الثلوج، وهذا النوع من المناخ يؤثر سلبا على السياحة، كتدمير بعض المنشآت السياحية، وغلق الطرق والاتصالات؛

- **الموقع الجغرافي:** يلعب الموقع الجغرافي دورا هاما في السياحة، من حيث القرب والبعد من مناطق الطلب السياحي، فكلما كان الموقع قريبا من الأسواق ساهم ذلك في زيادة الطلب السياحي؛
- **أشكال سطح الأرض:** ويبرز من خلال التضاريس والسلاسل الجبلية والمسطحات المائية، هذا يشجع الدول المختلفة على استغلال هذه الإمكانيات الطبيعية، وإقامة عليها منتجعات سياحية مما يحفز على جذب السياح لهذه المناطق؛
- **الحمامات المعدنية:** ويمكن استغلال الحمامات الطبيعية إما من أجل العلاج للمرضى، أو اللجوء إليها للحصول على الراحة والمتعة؛
- **المناطق الصحراوية:** تلعب المناطق الصحراوية دورا مهما في جلب السياح، نظرا لتوفرها على خصائص تميزها على المناطق الأخرى، كتوفرها على الكثبان الرملية.

الفرع الثاني: المقومات التاريخية والأثرية.

تعتبر المقومات التاريخية والأثرية من الإمكانيات السياحة الهامة، وتوجد بالعالم معالم تاريخية هامة كالأهرامات في مصر، حيث يكتسب السائح متعة ذهنية، من خلال التعرف على تطور وتعاقب الحضارات.

الفرع الثالث: المقومات الدينية.

تتمثل المقومات الدينية في الأماكن المقدسة والآثار الدينية، وتعتبر مكة المكرمة من أشهر المواقع الدينية في العالم، من حيث عدد السياح الذين يقصدونها من كل بقاع العالم، وهذا أجل أداء مناسك الحج والعمرة.

الفرع الرابع: المقومات الثقافية.

وتلعب دورا مهما من خلال رغبة السياح في التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعوب وفنونها الشعبية والصناعة التقليدية لهذه الشعوب، والتظاهرات الثقافية والفنية.

الفرع الخامس: المقومات المادية.

تعتبر الإمكانيات المادية الركيزة الأساسية لقطاع لسياحة في أي بلد، وتتمثل في مدى توفر البنى التحتية الأساسية (المطارات والطرقات والسكك الحديدية)، والبنى الفوقية كالفنادق والاتصالات والنقل.... الخ[1]

[1]- زير ريان ، مرجع سبق ذكره ، ص 55.

الفرع السادس: المقومات المؤسساتية.

وتتمثل في المؤسسات القائمة على القطاع السياحي، والتي تلعب دورها في مختلف المجالات الخاصة بالسياحة، من خلال سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة، ووضع خطط التسوق وبرامج الترويج للسياحة.

المطلب الثاني: الشروط الواجب توفرها في السياحة .

تتطلب السياحة توفير شروط معينة تجعل السائل يشعر بتحقيق الحد الأدنى من الأهداف التي رسمها في مخيلته، ومن هذه الشروط:[1]

الفرع الأول: الهياكل السياحية.

تعتبر الهياكل السياحية من الأولويات التي لا غنى عنها لترقية السياحة وتطويرها وجعل الاستفادة من عائداتها أمرا ممكنا ويمكن تقسيم هذه الهياكل إلى نوعين متمايزين:

- **النوع الأول** يتمثل في السلاسل من الفنادق السياحية الضخمة وما يتبعها من تجهيزات ونقل واتصال ومرافق رياضية وترفيهية ونظرا لضخامتها وارتفاع تكاليفها وكثافة سكانها نجد إمكانية التوافد عليها أكبر من قبل الزوار الأثرياء رجال الأعمال والأجانب؛
- **النوع الثاني** يتمثل في الهياكل الأقل تكلفة من حيث الإنشاء مثل الموتيلات، مساكن منفصلة، يراعى في تصاميم بنائها خفض التكاليف ومن ثمة جذب السائح للاستفادة منها بأسعار تتماشى مع دخله؛

الفرع الثاني الأمن.

يجب توفير الضمان للسائح فهو يحتاج إلى ضمان أمنه وسالمة جسده وأمتعته من أي مساس مادي أو معنوي سواء كان صادرا من طرف القائمين على تسيير المرفق السياحي أو من عامة الناس.

- إن الإخلال بهذا الشرط سيؤدي إلى إلحاق أضرار مادية ومعنوية بليغة بالسياحة كتقليص مدة الإقامة المقررة سلفا أو عدم الرجوع إلى هذا المرفق ثانية، أو اللجوء إلى الانتقام بإعطاء صورة مشوهة إلى أقاربه أو المتعاملين معه، وهكذا تطعن السياحة بطرق مباشرة أو غير مباشرة.
- يجب على الفرد أن يتزود بقدر من الثقافة السياحية، بحيث يكون واعيا للنتائج السلبية التي ستنجم عن سلوكه اتجاه السياح المحليين والأجانب.

[1] – صالح فلاحي ، **"النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي"** ، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد لخضر–باتنة ،الجزائر، موقع https://ketabonline.com/ar/books تم الإطلاع يوم 24/05/2023 الساعة 10:15.

الفرع الثالث: الخدمات.

وهي كل ما يعرض للسائح من حيث نوعية الإقامة والحرص على نظافة وتوفير المياه والنقل وتنوع الأكل وملاءمته من حيث الكم والكيف والسعر، إذ ليس مرغوبا أن تعرض هذه الخدمات مقابل تكاليف باهظة تدفع السائح إلى بالشعور بالغبن والاستياء، وثمة أنواع أخرى من الخدمات تترك آثار ايجابية لدى السائح أهمها: الهاتف، التلفاز، الطوابع والبطاقات البريدية والمنتجات التقليدية، وأماكن ممارسة الأنشطة الرياضية ككرة السلة والتنس وكرة الطاولة وكلها ذات تكاليف محدودة إلا أن مردوديتها في جانبها السيكولوجي عظيمة وهكذا يحس السائح بأنه يتحصل فعلا على منافع مقابل ما يدفعه من أموال.

المطلب الثالث: أسس السياحة و آثارها.

لقيام ظاهرة السياحة لا بد من توفرها على مجموعة من الأسس ، و ينتج عنها آثار منها ما هو ايجابي على المجتمع المضيف و منها ما هو سلبي ، و بالتالي سنتطرق في هذا المطلب الى اسس السياحة و آثارها.

الفرع الأول : أسس السياحة.

تبنى السياحة على مجموعة من الأسس والتي تتكامل فيما بينها لقيام النشاط المتعلق بالقطاع السياحي، وجعله ذي فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية، وتتمثل هذه الأسس في العناصر التالية:[1]

- **الطلب السياحي**: يمثل الطلب السياحي المجموع الاحتمالي للوافدين إلى منطقة سياحية من المواطنين والأجانب، ويعبر عن رغبة لدى الشخص ذات أهداف متعددة قد تكون مادية أو معنوية، ثم تتحول إلى تصرف مادي في شكل انتقال وسفر الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى الجهة التي يقصدها لإشباع تلك الرغبة؛
- **العرض السياحي**: يمثل العرض السياحي ما تقدمه المنطقة السياحية وتحتويه من مقومات سياحية سواء أكانت عوامل جذب طبيعة أو تاريخية أو صناعية، فضلا على السلع والخدمات التي قد تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين وتفضيله عن آخر؛
- **المنتج السياحي**: هو منتج خدمي يمثل التجربة التي يعيشها الزائر أو السائح منذ لحظة مغادرته لمكان إقامته الأصلي لحين عودته إليه، فالسياحة صناعة قائمة ومتكاملة تتضمن التخطيط والاستثمار في المرافق التي لها علاقة بالنشاط السياحي والتسويق، مما جعل لنشاط السياحة خصوصية في اتساع مفاهيمه وأنشطته.

[1] – عمر بوتيحة، "**واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره**"، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 29 ، جامعة أدرار، الجزائر، 2014، ص ص 389-390.

- **التسويق السياحي:** يعتبر التسويق السياحي من أهم أدوات التنمية السياحية زيادة على التخطيط السياحي والتنمية السياحية، ويعرف بأنه: نشاط متكامل يضم جميع الجهود المبذولة لجذب انتباه السياح الدوليين و المحليين لزيارة المناطق السياحية بالدولة؛
- **الإنفاق السياحي:** تتوقف أهمية وحجم الإيرادات السياحية على حجم ما ينفقه السائحون في الدولة المضيفة للسياح وذلك تبعا لعدة متغيرات منها الغرض من السياحة نوعية ،الإقامة، وعدد الليالي السياحية التي يقضيها السياح في مختلف المؤسسات الفندقية وغيرها .

الفرع الثاني : آثار السياحة.

ينتج عن السياحة مجموعة من الآثار منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي كما يلي :[1]

الآثار الايجابية للسياحة : و نجد منها :

- السياحة وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافات بين الشعوب و مجتمعات الدول السياحية ؛
- تعتبر السياحة وسيلة التقاء الشعوب مع بعضها البعض ، إذ توفر الاحتكاك المباشر بين هذه الشعوب ، وبالتالي انفتاح الشعوب على العالم ؛
- تعمل السياحة على تطوير وسائل النقل و المواصلات ، و إقامة المطارات و الموانئ و شق الطرقات ؛
- تؤدي السياحة إلى الرفع من المداخيل المحققة من الضرائب ؛
- تساعد السياحة على ترقية الصناعات التقليدية و التراث الثقافي ؛
- الحفاظ على الآثار التاريخية و ترقيتها .

الآثار السلبية للسياحة : وهي كما يلي :

- قد تؤدي السياحة إلى حدوث خلل اجتماعي ، من خلال تأثير العادات و التقاليد للمجتمعات الغربية على الدول التي تتميز أسرها بالمحافظة ؛
- عادة ما يحدث تمايز الأفكار و الاتجاهات و المعارف و اللغة ، و غياب التفاهم بينهما ؛
- تعمل السياحة على زيادة أسعار السلع و الخدمات ، من خلال زيادة طلب السياح على المنتجات المحلية للبلد المضيف ، كما يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار العقارات ؛

[1] – عوينان عبد القادر ، "**السياحة في الجزائر الإمكانيات و املعوقات (2025–2000) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر – 03 – ، 2012-2013 ، ص 33.

- في كثير من الأحيان تؤدي السياحة إلى ترك آثار سلبية على البيئة ؛
- تعمل السياحة كذلك على نشر الجريمة ، وتشجيع على تهريب الآثار ، نظرا لقيمتها الثمينة؛
- غياب التوازن بين أجور موظفي قطاع السياحة مع أجور موظفي القطاعات الأخرى ، ما يشجع على انتقال الإطارات إلى القطاع السياحي ، نظرا للامتيازات التي يمنحها القطاع السياحي ؛
- قد تخلق السياحة مشكل للاقتصاد الوطني الذي يعتمد كثيرا على الإيرادات السياحية ، بسبب تعرضه للأزمات المختلفة (اقتصادية ، أمنية ..)الخ.

خلاصة الفصل الأول.

ومن هنا يمكننا القول أن قطاع السياحة يكتسب أهمية لا تقل عن أهمية بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وقد يتبوأ هذا القطاع المرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى في بعض الدول، ومما لوحظ أنه يتزايد الاهتمام بالسياحة في جذب أكبر عدد من السياح من مختلف الدول، فلمجمل النشاط السياحي أهمية خاصة لأنه يدعم الأنشطة الأخرى، فعند انجذاب السياح لمنطقة معينة هذا يساهم في تنميتها إقليميا واقتصاديا والذي يقوم بجذب السياح واستمالتهم هو ما تناولناه في فصلنا هذا من عوامل جذب طبيعية وبشرية وحتى العوامل الأخرى للجذب السياحي.

الفصل الثاني :
الاطار النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد الفصل :

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي حيزا كبيرا في الأدبيات الاقتصادية في الآونة الأخيرة ، خاصة في الاقتصاديات الأحادية أي الدول الريعية التي تعتمد على مصدر وحيد و هو النفط ، خاصة و أن تحقيق التنويع الاقتصادي أصبح وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تزويد ميزانية الدولة بالأرباح و العملات الأجنبية و تعزيز الاستثمار و زيادة في حجم و عائدات الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تأثريه في كل المجالات ليس فقط المجال الاقتصادي بل حتى على لمجال الاجتماعي والسياسي،أين يمد الاقتصاد بالحصانة من المؤثرات الخارجية السلبية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط .

و الجزائر كسائر الدول النفطية سعت لتبني استراتيجيات لتنويع اقتصادها بغية استدامة نموها الاقتصادي و حمايته من الأزمات و التقلبات في أسعار المحروقات للسوق العالمي ، و ذلك من خلال التوجه تدريجيا نحو تفعيل و تنشيط القطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الفلاحي ، و القطاع السياحي و الصناعي، و كذا قطاع النقل و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و هذا ضمن سياستها الكلية المنتهجة بداية الألفية الحالية.

و من خلال هذا الفصل سنتطرق بشيء من التفصيل حول المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي ، و ارتأينا إلى تقسيمه إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي و أهميته.

المبحث الثاني : أنماط التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه.

المبحث الثالث : واقع التنويع الاقتصادي بالجزائر و استراتيجياته.

المبحث الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي و أهميته.

التنويع الاقتصادي بشكل عام هو إحداث الاستقرار و التوازن في اقتصاد دولة ما ، إذ يساهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير ، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية و التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط . وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التنويع الاقتصادي و مدى أهميته و تحديد أهدافه.

المطلب الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي.

يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة للخروج من الاقتصاد الريعي، مما استوجب علينا التعرف على التنويع الاقتصادي وفيما تكمن خصائصه و مظاهره.

الفرع الأول :تعريف التنويع الاقتصادي.

تعددت المفاهيم التي قدمت لمصطلح التنويع الاقتصادي " The Economic Diversty " منها :

- ✓ التنويع الاقتصادي يمكن:" أن يشار فيه الى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة ، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات ، أي أنه عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و العلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الاقتصادي بهدف تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب قائم على التكامل المدروس بين القطاعات و النشاطات الأخرى"[1]؛
- ✓ يعرف التنويع الاقتصادي على أنه:" عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل "[2]؛
- ✓ و يعرف التنويع الاقتصادي أيضا على أنه: " الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مداخيل النفط ، و تطوير اقتصاد غير نفطي و استحداث صادرات غير نفطية ، و مصادر للإيرادات ، كما يشمل ضرورة

[1]- لحول علي و آخرون ، " **التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020** " ، مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عاشور – الجلفة، المجلد : 12 ، العدد 2 ،الجزائر ، 2021 ، ص 150.

[2]- ضياف أحمد ، عزوز أحمد ، " **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة** " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف ، المجلد : 14 ، العدد 19 ،الجزائر، 2018 ، ص 22.

تطوير القطاع الخاص فيها و اعطائه دورا رياديا "[1]. و كما يعرف أيضا على أنه : " توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا "[2]؛

و بشكل عام فإن التنويع الاقتصادي هو تخفيض التعويل على مورد واحد و بناء قاعدة إنتاجية متينة منبثقة من مختلف القطاعات خاصة منها القطاع الصناعي و الفلاحي و القطاع السياحي، من خلال جعل هذه الأخيرة تساهم بنسب متقاربة في حصيلة كل من: الناتج الداخلي الخام ، حصيلة مستوى التشغيل، حصيلة الصادرات والإيرادات العامة، وفي نفس الوقت الرفع من قيم هذه المتغيرات من سنة لأخرى بالإضافة إلى الرفع من فترة إلى أخرى في عدد القطاعات التي تشارك في حصيلة المتغيرات المذكورة.

الفرع الثاني : خصائص التنويع الاقتصادي و مظاهره .

تتمثل خصائص التنويع الاقتصادي في[3]:

- ✓ يعني التحرر من اعتماد سلعة واحدة رئيسية؛
- ✓ عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل؛
- ✓ عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني؛
- ✓ عملة تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والإنتاجية؛
- ✓ عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

وتتمثل مظاهر التنويع في:

- ✓ تطور البنى التحتية التي تساهم وتشجع الاستثمار وتستقطبه؛
- ✓ احتلال القطاع الخاص مكانة هامة في الاقتصاد من خلال المشاركة في الادخار والاستثمار والناتج والعمالة وخلق القيمة المضافة؛
- ✓ ترقية الأداء في المؤشرات الدولية؛
- ✓ وجود تشابك بين القطاعات الاقتصادية؛

[1]– بوعلام العربي ، جمال هشام ، " **دراسة قياسية للعلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2020** " ، مجلة اقتصاد المال و الاعمال ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – الجزائر ، المجلد : 07 ، العدد : 02، سبتمبر 2022 ، ص 322.

[2]– ضياف أحمد ، عزوز أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

[3]– سليم مجلخ ، وليد بشيشي ، " **قياس و تحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996–2019** "، المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير ، جامعة محمد بن أحمد وهران 02 – الجزائر ، المجلد : 16 ، العدد : 01 ، 2021 ، ص 50.

- ✓ التبني الدائم لبرامج وسياسات الإصلاح والتحفيز والدعم في شتى المجالات والقطاعات؛
- ✓ التقليل التدريجي للاعتماد على القطاع النفطي الريعي.

المطلب الثاني : أهمية التنويع الاقتصادي.

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص ، وعليه فإن أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية تكمن في[1]:

- ➢ بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط، مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- ➢ تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛
- ➢ تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- ➢ تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية، وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي.

يهدف التنويع الاقتصادي إلى عدة أهداف متداخلة نوردها فيما يلي:[2]

- ✓ يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاستثمارات في عدد كبير من القطاعات؛
- ✓ تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد أو منتج واحد ؛
- ✓ تقليل المخاطر الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد و بالتالي تنجب التأثير على عمليات تمويل التنمية ؛

[1]– جحنين كريمة ، " **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 –2018)** "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في شعبة علوم التسيير، تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2020-2021 ، ص114.

[2]– خالد هاشم عبد الحميد ، " **التنويع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص و التحديات**" ، مجلة الدراسات ، جامعة حلوان- مصر ، المجلد 19 ، العدد الأول ، يناير 2018 ، ص 78.

- ✓ رفع معدلات التبادل التجاري نتيجة توزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات على عدد كبير من السلع و الخدمات بدلا من تركز الصادرات في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع و الخدمات ؛
- ✓ زيادة درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الانتاجية و بالتالي زيادة القيمة المضافة ، حيث يسهم التنويع في زيادة الروابط الأمامية و الخلفية في الاقتصاد حيث تشكل مخرجات قطاع مدخلات انتاجية لقطاعات أخرى ؛
- ✓ يسهم التنويع في توليد فرص عمل جديد ، و من ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج ، و ما يترتب عليه من ارتفاع القيمة المضافة المتولدة قطاعيا و محليا ؛
- ✓ يسهم التنويع في تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادي و تخفيض الدور الحكومي للدولة ؛
- ✓ يسهم التنويع في تعزيز التنمية المستدامة ، و ذلك من خلال استقرار معدلات النمو عبر الزمن و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : أنماط التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه.

يعتبر التنويع الاقتصادي شرطا ضروريا لبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد يتسم بدرجة عالية من التكامل، من خلال هذا نستعرض أهم الأنماط المميزة للتنويع ومحدداته بالإضافة إلى مؤشرات قياسه.

المطلب الأول : أنماط التنويع الاقتصادي.

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع، قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي(الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة،أو قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام، وبالتالي يمكن أن نميز ببين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق كالتالي : [1]

❖ **تنويع الهيكل الإنتاجي(الصناعي)**: يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل

[1] – موسى باهي ،كمال روابنية ، " **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط** "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، العدد 05 ، ديسمبر 2016 ، ص 136.

خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبيعية" أو "المرض الهولندي". التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية معناه الأكثر شمولية.

❖ **تنويع الأسواق:**ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك هناك وفرات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، على سبيل المثال المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير مختلفة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة، وعموما تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، وعلاوة على ذلك فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

المطلب الثاني : مؤشرات التنويع الاقتصادي.

لقياس مدى التنويع ودرجته نستعين بعدة مؤشرات اقتصادية ، و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول : مؤشرات قياس مدى التنويع الاقتصادي .

من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من عدمه ما يلي: [1]

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** والذي يعد من أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي، فعندما تكون النسبة المئوية لمساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام متقاربة وعدم وجود تباين كبير دل ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح فعندما تكون النسبة المئوية لمساهمة قطاع إنتاجي كبيرة ومسيطرة على حصيلة الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع مساهمات القطاعات الإنتاجية الأخرى دل ذلك على أن الاقتصاد يتصف بعدم تنوعه(اقتصاد أحادي)، وللتدقيق أكثر في هذا المؤشر وجب الأخذ بعين الاعتبار

[1] – محمد دعمي ، " **واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي و دورها في الخروج من صفة الاقتصاد الاحادي في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000–2020** " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف ، المجلد 18 ، العدد 29 ، 2022 ، ص 19.

قياس الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل قطاع إنتاجي ومدى مساهمته في حصيلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي؛

- **ارتباط عدم الاستقرار في حصيلة الناتج الداخلي الخام بعدم استقرار أسعار النفط:** فكلما كان حصيلة الناتج الداخلي الخام مرتبطة بأسعار النفط دل ذلك على أن الاقتصاد أحادي وبالتالي عدم تنوع الاقتصاد، والعكس صحيح، ومنه فإن التنويع الاقتصادي ومن خلال هذا المؤشر يتحقق من خلال التقليل من درجة هذا الارتباط؛
- **تطور الإيرادات البترولية نسبة إلى الإيرادات الكلية:** فكلما كانت نسبة الإيرادات البترولية إلى الإيرادات الكلية كبيرة جدا ذلك على أن الاقتصاد أحادي وبالتالي عدم تنوع الاقتصاد، والعكس صحيح، ومنه فإن التنويع الاقتصادي ومن خلال هذا المؤشر يتحقق من خلال التقليل من الاعتماد على الإيرادات البترولية، وفي نفس الوقت وجود قاعدة موسعة ومتنوعة من مصادر الإيرادات العامة مع مرور الزمن؛
- **نسبة الصادرات البترولية والصادرات العادية (غير النفطية) إلى الصادرات الكلية:** فكلما كان نسبة الصادرات العادية (غير نفطية) أكبر وفي ارتفاع مستمر بالمقارنة مع الصادرات البترولية دل ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح ،مع الإشارة إلى أن التغيرات الحاصلة على المدى القصير في هذه النسب قد تكون مظللة، وهذا من جراء التقلبات الحاصلة في أسعار النفط فقط، وفي نفس الوقت وجود قاعدة متنوعة من مصادر الصادرات مع مرور الزمن؛
- **تطور التوزيع القطاعي لمستوى التشغيل:** فعندما تكون النسبة المئوية لمساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في حصيلة مستوى التشغيل متقاربة وعدم وجود تباين كبير ومرتفع مع مرور الزمن دل ذلك على التنويع الاقتصادي ، والعكس صحيح ، ويعد هذا المؤشر كذلك من أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي ومكمل لمؤشر معدل ودرجة التغير الهيكلي، أين يجب أن تتماشى نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في مستوى التشغيل مع مساهمة القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج؛[1]
- **مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج الداخلي الخام:** كلما كانت مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي أكبر من مساهمة القطاع العام دل ذلك على التنويع الاقتصادي والعكس صحيح ،كلما كانت

[1]- مُحَمَّد دعمي ، مرجع سابق ، ص 19.

مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي أكبر من مساهمة القطاع الخاص دل ذلك على أن الاقتصاد أقل تنوعا.

الفرع الثاني : مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي.

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي، و هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي، المقياس الأول هو مقياس **هرفندل هيرشمان** " Herfindal Hirshman"، و الثاني مقياس **فلاديمير كوسوف** " Fladimur Cossouv " .[1]

- **مقياس هرفندل هيرشمان "Herfindal Hirshman"** : من أهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي والأكثر استعمالا نجد مؤشر هرفندل هيرشمان " Herfindal Hirshman"، وهو معامل يقيس التنوع الاقتصادي من خلال تركيبة وبنية بعض المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي المذكورة أعلاه والتي من بينها: الناتج الداخلي الخام، الصادرات، مستوى التشغيل، حيث استخدم المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية للتجارة والتنمية **UNCTAD** بغية معرفة التنوع في مؤشر التصدير، وتكمن الصيغة الرياضية لهذا المؤشر في ما يلي : [2]

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{Xi}{X})^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن:

N: عدد النشاطات؛

Xi:قيمة المتغير في النشاط i؛

X:القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات؛

[1]- ضياف أحمد ، عزوز أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

[2]- بوعلام العربي ، جمال هاشم ، مرجع سبق ذكره ، ص 324.

تتراوح قيمة معامل هرفندل هيرشمان بين الصفر و الواحد $0 \leq H.H \leq 1$، فإذا كان:

- ✓ $H.H = 0$: الاقتصاد متنوع بشكل كامل وتام ؛
- ✓ $H.H = 1$: الاقتصاد أحادي بشكل كامل وتام؛
- ✓ كلما اقترب المعامل من الواحد دل ذلك على ضعف التنويع الاقتصادي والعكس صحيح كلما اقترب المعامل من الصفر دل ذلك على القرب من تحقيق التنويع الاقتصادي بشكل تام وكامل.

- **مقياس فلاديمير كوسوف " FladimurCossouv"** : يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية[1]:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث أن :

αi:الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos : مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة **Cos= 0** يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني ، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

المطلب الثالث : محددات التنويع الاقتصادي.

ومن أهم المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي نوردها فيما يلي:

الحوكمة: يعتبر الحكم الراشد شرطا أساسيا في بناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي إذ ينطوي هذا المفهوم على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات مع وجود كفاءة في التنسيق بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة بتنفيذ هذه السياسات إذ يعتبر الجهاز التنفيذي عنصر فاعلا في عملية تنويع الاقتصاد من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية كما تلعب الحكومات دور بالغ الأهمية في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد؛[2]

[1]– ضياف أحمد ، عزوز أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

[2]– أوكيل حميدة ، " **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر–** "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس– ، 2015-2016 ، ص 146.

- **الموارد الطبيعية:** تعد من أهم العوامل التي لها القدرة على قيادة التنويع الاقتصادي إذ يمكن استغلالها لزيادة نطاق الصادرات والسلع المنتجة داخل البلاد خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يكمن أن تنشأ من الموارد المستخرجة؛
- **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا هاما في نمو التنويع ،عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية دائمة الاستثمار في البحث وتطوير أنشطة جديدة،كونه يهتم دائما يهتم بما يحدث في القطاعات الجديدة وجلب الابتكار للاقتصاد؛[1]
- **العوامل الإقليمية:** يعتبر التكامل الإقليمي إستراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة ويشمل إصلاح نظام إدارة الجمارك؛
- **الإطار الدولي:** يلعب دورا هاما بالنسبة للدولة الهادفة لتنويع اقتصادياتها سواء كان على انفراد أو تكتلات إقليمية، فالاقتصاديات العملاقة يمكن أن تلعب دور شريك أساسي للدول الراغبة في تنويع اقتصاداتها حيث يمكن لهذه الشراكة عن طريق المشاريع التجارية المشتركة أو اتفاقيات استثمار أو نقل التكنولوجيا لتحسين مناخ الأعمال فدورها يكمن في خلق أسواق موسعة للمنتجات الجديدة رغم أن الأمر معقدا من حيث قضايا الوصول إلى أسواق جديدة وفرص تجارة دولية؛
- **القدرات المؤسساتية و الموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة ،كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية والقطاعات المختلفة.

[1] – آسيا طويل ، " **تداعيات الاقتصاد الجزائري و حتمية استراتيجية التنويع الاقتصادي مابعد أزمة جائحة (كوفيد –19) – دراسة تحليلة و قياسية لحالة القطاع الفلاحي–**" ، مجلة Les Cahiers du Cread ، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية ، المجلد 37 ، العدد 03 ، الجزائر ، 2021 ، ص 225.

الشكل رقم (2-1) : محددات التنويع الاقتصادي.

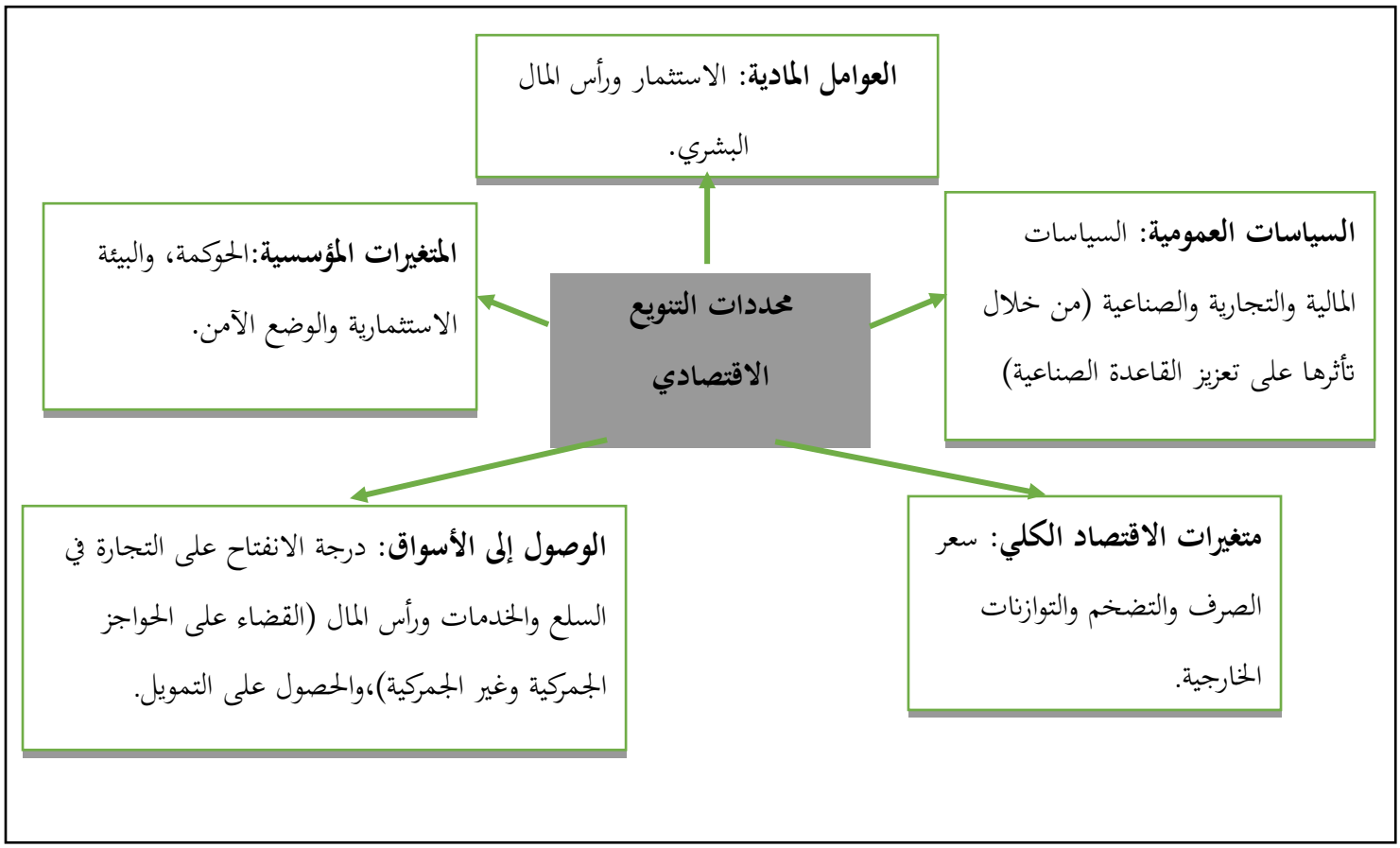

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق.

المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي واستراتيجياته.

إن إحداث التنويع الاقتصادي يعد حتمية لمعظم الدول النامية، خاصة الجزائر من خلال الاعتماد على آليات لإرساء قاعدة اقتصادية عريضة دافعة للنمو وقادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية ، فمن خلال هذا المبحث سنعرض استراتيجيات التنويع و كذا التعرف على واقعه في الجزائر.

المطلب الأول : استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

يقوم التنويع الاقتصادي على استراتيجياتتمثل مختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح سياسات التنويع الاقتصادي التي تختلف من اقتصاد إلى آخر بناءا على التوجهات الإيديولوجية و المستوى الاقتصادي والاجتماعي،ومن أهم تلك الآليات نجد :

الفرع الأول:تنشيط القطاع العام وتفعيل دوره التنموي.

تعتبر الدولة تنموية والذي يتجسد في شكل الإرشاد الإستراتيجي في توجيه عمليات التنمية وهو ما يؤكد الدور الهام لما يسمى بـ "الدولة المحفزة" في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية فيا لتركيبة القطاعية في ظل إستراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد، إن إصلاح القطاع العام لا يتم إلا بأسلوب علمي في وضع الخطط والبرامج وفي إدارة مؤسسات والدولة وتوابعها ويعد دور القطاع العام الأساس بالنظر لإمكانية دوره القيادي في عملية التنمية أو تولي توجيهها ومتابعتها خاصة فيما يتعلق بإقامة البنية الأساسية سواء غير المادية منها كالتعليم والتدريب الذي يصب في تطوير الموارد البشرية والبنية الأساسية المادية والتي تشمل إقامة نظام متكامل جديد للاتصالات والمواصلات وما يرتبط بها من طرق وجسور ومطارات وتوفير إمدادات كافية كالماء، الكهرباء ...الخ ، أي العمل على تهيئة البيئة المناسبة للمؤسسات من خلال تهيئة الأسواق والبنى التحتية والتكنولوجيا الحديثة .إن العمل على تثبيط مؤسسات القطاع العام يتطلب إيجاد سبل وإستراتيجيات للنهوض بها من خلال تحديث أسلوب الإدارة بالقيادة الكفؤ والعمل على الحد من الفساد بكل أنواعه[1].

الفرع الثاني :تفعيل دور القطاعات الاقتصادية.

إن العمل على إحداث تنويع اقتصادي يستوجب التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وخاصة ذات القدرة التنافسية المرتفعة مما يساهم في التحول التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد الموارد، ومن أهم القطاعات التي يمكن استغلالها التنويع الاقتصادي وتنمية الإيرادات العامة والتخفيف من عبء الموازنة العامة نجد:

2-1 تنمية القطاع الصناعي: يعد القطاع الصناعي عصب عملية التنمية الاقتصادية إذ يساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى إلا أنه لم يحقق أهدافه التنموية في الدول النامية ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب :[2]

- اعتماد سياسة التصنيع على توفير الدعم والحماية المفرطة من قبل الدولة لغرض مواجهة منافسة السلع الصناعية المستوردة مما أفقد المؤسسات الوطنية جودة المنتوج وعدم تحسينه تماشيا والمتطلبات العالمية؛

[1]- أوكيل حميدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 151.

[2]- المرجع نفسه ، ص 152.

- ارتفاع حجم استيراد المستلزمات السلعية والمواد الأولية الخاصة بعملية الإنتاج وعدم الاعتماد على صناعة مرتكزة على تصنيع المواد الخام المنتجة محليا؛
- عدم توظيف التكنولوجيا الحديثة على كافة المجالات والمستويات (التخطيطية، الإدارية، التسويقية...إلخ)؛
- حدودية استثمارات القطاع الخاص.

إن الحديث عن إمكانية النهوض بالقطاع الصناعي يستوجب توفير رأس المال اللازم للاستثمار أو جذب الاستثمار الأجنبي و تهيئة المناخ الملائم له وتوجيهه نحو قطاع الإنتاج الحقيقي ليسهم بالنهوض بالصناعة لاسيما بنقل التكنولوجيا الحديثة وبالتالي زيادة مستويات الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من جهة والجودة والنوعية من جهة أخرى.

2-2 تنمية القطاع الزراعي: من المعلوم أن القطاع الزراعي لمعظم الدول النامية عاجز عن تلبية الطلب المحلي من السلع الزراعية والتي تدخل ضمن طلب الأمن الغذائي للمستهلك مما يزيد الفجوة الغذائية بين الإنتاج الزراعي المحلي والطلب الاستهلاكي وما تحمله من مبالغ هائلة لاستيراد هذه المنتجات فبنظرة سريعة على معظم موازنات الدول النامية على البطاقة التنموية تتضح معالم ما تحمله الموازنة العامة من أعباء مالية لتلبية الطلب الاستهلاكي وهو خير دليل على عجز هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي من خلال العبء المتزايد على الموازنة العامة وخروج للعملة الصعبة وأثاره السلبية على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص في حين أن معظم المؤشرات للقطاع الزراعي للدول النامية خاصة العربية منها تدل على أنه يمكن أن يكون قطاعا رائدا ويعكس لتحقيق التنمية وتفعيل مصادر الدخل غير النفطية نظرا لمقوماته المتنوعة. وترجع أسباب انخفاض كفاءة أداء القطاع الزراعي إلى جملة من الأسباب أهمها[1]:

- القصور في معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة نتيجة انعدام التحفيزات للاستثمارات في هذا القطاع ؛
- إتباع السياسات الزراعية الخاطئة والبدائية نتيجة تخلف التكنولوجيا الزراعية وانخفاض معدلات استخدام الآلات والأسمدة وغيرها.

رغم هذه المؤشرات ينبغي النهوض بهذا القطاع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي وجعله قطاع جالب للإيرادات المالية من خلال تحقيق الأمن الغذائي والتخلص من الواردات الزراعية وتوجيه المبالغ

[1]- أوكيل حميدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 152.

المخصصة له القطاعات أكثر إنتاجية وتخفيف الضغط على الموازنة وهذا ما يتطلب تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع بإيجاد و تهيئة بيئة استثمارية محفزة والاعتماد على الأساليب التكنولوجيا الحديثة...إلخ.

2-3 تنمية قطاع الخدمات: يعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات المولدة للدخل والخالق لفرص العمل وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي، إذ بلغ نصيب قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة 70 %من الناتج المحلي الإجمالي ومن اليد العاملة، غير أن هذا القطاع يمثل التحدي للبلدان النامية إذ لا يتجاوز نصيبه 50 %من الناتج المحلي الإجمالي و35 % من اليد العاملة إضافة إلى التحديات التي تواجهها هذه البلدان في بناء وتوسيع قدرتها الإنتاجية والتجارية في قطاع الخدمات مما يتيح لها من فرصة تنويع اقتصاداتها .فلقد نجحت عدة بلدان نامية مثل تونس، المغرب، مصر...إلخ من جني مكاسب إنمائية كبيرة من قطاع الخدمات وعلى رأسها القطاع السياحي الذي يتسم بأهمية خاصة باعتباره صناعة متكاملة وأحد الروافد الرئيسية للدخل القومي وبديلا تنمويا فعالا منشطا لباقي القطاعات الأخرى.

2-4 تفعيل دور القطاع الخاص: يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا بما يميز من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات إذ يعرف على أنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسب الملكية الخاصة تقم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطرة إذ تؤكد العديد من الدراسات على المدى الطويل وهذا ما انعكس في تزايد الاتجاه نحو عملية الخصخصة وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتي تشتمل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد جاء هذا التحويل نتيجة عدة مزايا يتميز لها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام وهي :[1]

- ارتكاز نشاطه على تحقيق الربح أي طغيان الهدف الاقتصادي على الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية مقارنة بالقطاع العام؛
- الكفاءة في إدارة الموارد نتيجة انتشار عدم الرشادة في استخدام الموارد للقطاع العام؛
- قدرة القطاع الخاص على خلق الحوافز لعنصر العمل مما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛

[1] – بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، "**رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**"، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "**دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول**"، يومي 20-21 نوفمبر 2011 ، جامعة جيجل، الجزائر، ص 4.

- الإدارة الكفء للنشاط الاقتصادي من خلال استهدافه للموارد البشرية الكفء والمؤهلة ذات الخبرة والمهارة؛
- التمييز بروح المبادرة والديناميكية للإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي القادر على المنافسة.

وتتمثل آليات تفعيل القطاع الخاص فيما يلي :[1]

- **توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال:** من أهم العناصر الأساسية لتحقيق بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط نجد:

✓ وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب عن طريق التشاور بين القطاعين العام والخاص سواء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص ؛

✓ توفير وتطوير البنى التحتية إذ تلعب دورا هاما في تطور نشاط القطاع الخاص باعتبارها من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات؛

✓ تنمية الموارد البشرية باعتبارها عملية استثمار لرأس المال البشري حيث تعرف على أنها عملية تطوير المهارات والقدرات والمعارف مما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج وزيادة الكفاءة في الأداء ؛

✓ تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعد داعما قويا لتواجد القطاع الخاص.

- **توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات:** إن توفير التمويل اللازم يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص ويتم ذلك من خلال: تعبئة المدخرات بتطوير بنية القطاع المصرفي، مساندة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق.
- **الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:** إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد أدوار كل منها في عملية التنمية الاقتصادية يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

2-5 جذب الاستثمار الأجنبي: تسعى البلدان النامية لاستكمال مسيرتها التنموية في ظل عقبات وإخفاقات نتيجة نقص مواردها المحلية مما دفعها للاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية تعزيزا للمدخرات الوطنية وإلى ما تسهم به من تزويد هذه البلدان بالنقد الأجنبي للوفاء بمتطلبات عملية التنمية. وفي ظل نقص هذه الموارد المحلية عملت البلدان النامية على جذب وتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية إليها بتوفير المناخ

[1]- بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود ، مرجع سابق ، ص 11.

الاستثماري الجيد الذي يتضمن مجموعة من العوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية ويمكن إدراج أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :

- يعد أحد مكونات التدفقات الرأسمالية لدول النامية ومصدر من مصادر التمويل ؛
- مكملا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية في مختلف القطاعات؛
- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية إذ تستخدم هذه التدفقات المالية عادة في المشاريع المربحة ذات المردودية العالية؛
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتخفيض مستوى البطالة ونقل للتكنولوجيا.

المطلب الثاني : واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تمتلك الموارد وتعاني على المستوى الاقتصادي حيث أنها تدور حول حلقة مفرغة في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد البترول ، من خلال هذا المطلب سنتعرف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الأول :إمكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصاد.

للجزائر عدة إمكانات تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه، ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطنية للمحروقات، إلا انه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع المحروقات ، ونقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانات كبيرة يمكنان تحل محل المحروقات، وخاصة في فترات انخفاض أسعار البترول[1].

1-1-القطاع الفلاحي: تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذا قربها من السوق الأوربية ، فضلا عن امتلاكها لأراضي خصبة شاسعة وموارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وتنميته كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص مختلف هذه الموارد والإمكانات في النقاط التالية:

1-1-1- الموارد المائية: إن التنوع المناخي و الإقليمي جعل من مصادر المياه في الجزائر متنوعة حيث توفر على ثروة مائية اجمالية مقدرة بحوالي ب 17.5 مليار م^3 كثروة مائية سطحية وجوفية متجددة تمتد في الشمال و الجنوب،يستحوذ الشمال على 12 مليار م^3 أي 70 % من الثروة المائية حيث تقدر كمية المياه السطحية

[1]- ضياف أحمد ، عزوز أحمد ، ص 24.

بـ 10 مليار م^3 على شكل مجاري مائية، اودية مؤقتة ، مسطحات مائية، مياه مجمعة في السدود وحواجز مائية. و لا يتوفر الشمال سوى على كمية بسيطة من المياه الجوفية حيث لا يخزن سوى حوالي 2 مليار م^3 ، اما الجنوب فيتوفر على 5.5 مليار م^3 من الثروة المائية المتجددة و الفعلية اي 30% من مجمل الموارد المائية منها 5 مليار م^3 جوفية و الباقي هي عبارة عن بحيرات مالحة.

وتتجه الجزائر في السنوات الأخيرة نحو استغلال مواردها المائية البحرية الممتدة على سواحلها الشاطئية من خلال إنشاء العديد من المصانع تحلية مياه البحر، أهمها مصنع أرزيو بطاقة إنتاجية كلية 900 ألف م^3 في اليوم. [1]

1-1-2- الأراضي الفلاحية: تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42 مليون هكتار (نسبة الاستغلال لا تتعدى 20 %) من المساحة الزراعية الكلية،كما انه في السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي فقد ارتقت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ولايات الجنوب الجزائري كولاية الوادي، وولاية بسكرة. ورغم ذلك فان المساحة المستغلة للزراعة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي لإحداث امن غذائي وكذا إمكانية التصدير للخارج،ليصبح القطاع الفلاحي من ضمن بدائل قطاع المحروقات.

1-2-القطاع الصناعي: إن تحليل القطاع الصناعي في الجزائر يبين لنا بان الصناعة مرت بمرحلتين رئيسيتين وهما: مرحلة الصناعات المصنعة (1962-1985)،ومرحلة خصخصة المؤسسات (1986 إلى يومنا هذا).

- **مرحلة الصناعات المصنعة (1962-1985)** :تميزت هذه الفترة بهيمنة الدولة على كل القطاع الصناعي،حيث كانت الدولة تتبنى نموذج الاقتصاد الاشتراكي، الذي يعتمد في التسيير الكلي للاقتصاد الوطني من طرف الدولة من خلال التخصيص المركزي للموارد المالي، والذي يجعل من الدولة المنظمة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للبلاد.

[1] - بوعنينبة لبنى ، " **التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الخيارات و البدائل المتاحة –دراسة قياسية–**" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص:مالية المؤسسة ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، 2017/2016 ، ص 54.

ولقد تميز النمو الصناعي بين سنتي 1967-1977 بإطلاق مخططات تنموية عديدة لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة وخصص لهذا أكثر من 300 مليار د.ج للاستثمار في الصناعات المصنعة في كل من المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخططين الرباعيين (1970-1973 و 1974-1977) ، وكل هذا يبين إرادة الدولة في تطوير الصناعة وجعلها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر. وبالرغم من هذه المجهودات والأموال التي صرفت إلا أنا لنتائج المحققة كانت ضعيفة، حيث تميزت الصناعة في هذه المرحلة بارتباطها بالأسواق الخارجية في الحصول على المواد الأولية، و عدم قدرتها على تلبية الطلب الداخلي من المواد الاستهلاكية، حيث تراجعت نسبة تغطية الإنتاج الصناعي للطلب الداخلي إلى أكثر من النصف خلال عشرة سنوات (كانت 48 %سنة 1967 وأصبحت 24 %سنة 1977) ، وبالتالي كانت التجربة الجزائرية فيما يخص تنمية القطاع الصناعي وفق النموذج الاشتراكي. وارجع الخبراء الدوليين هذا الفشل بفشل النظام الاشتراكي في أصله، فهو نظام يعتمد على المخططات في تسيير الاقتصاد ولا يعتمد على فعالية وفاعلية المؤسسات .

- **مرحلة الخصخصة (1986 –وقتنا هذا)**: إن لانهيار أسعار البترول سنة 1986 اثر كبير على الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في مختلف الميادين، حيث كشف انهيار أسعار المحروقات عن الهشاشة الكبيرة للاقتصاد الجزائري حيث لم تستطع الصناعات المصنعة من خلق قطاع إنتاج قوي خارج قطاع المحروقات، وبقيت الدولة تعتمد على الريع البترولي كمورد رئيسي لتمويل الاقتصاد. إن النتائج غير المرضية للسياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال في إطار النموذج الاقتصادي الاشتراكي أدى بالدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل الاقتراض منه بشروط إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات اقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق، وذلك بداية من سنة 1989[1] .

من بين أهم شروط وملاءات صندوق النقد الدولي التوجه نحو خصخصة المؤسسات العمومية التي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على خلق قيمة مضافة حقيقية ، ومن أهم المؤسسات التي تم خصخصتها المؤسسات الصناعية بسبب المكانة الضعيفة التي كانت تحتلها في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث مثلت 6.7 %سنة 2003 لتنتقل إلى 5.5% سنة 2008 لتتحسن سنة 2016 وتصبح 7.5 % ولكن تبقى نسبة ضعيفة جدا لا تعكس إمكانات وقدرات الاقتصاد الوطني في هذا المجال سواء من حيث المواد الأولية المتوفرة أو الأموال اللازمة للاستثمار في هذا القطاع.

[1]- ضياف أحمد ، عزوز أحمد ، ص 27.

لقد اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي، وذلك من خلال تجسيد الإستراتيجية الصناعية الجديدة والتي تعتمد على أربعة عوامل رئيسية :

- إعادة تأهيل المؤسسات .
- تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي
- طوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين .
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-3-القطاع السياحي : تتوفر لدى الجزائر إمكانيات سياحية تتمثل أساسا في المناظر الطبيعية وأماكن الراحة و الترفيه، الجبال، الأنهار والشواطئ والغابات والصحاري، الينابيع والحمامات الطبيعية بالإضافة إلى الآثار التاريخية و المعمارية والدينية والصناعات التقليدية وأيضا العادات والتقاليد والفنون الشعبية المختلفة ، و التي سنتطرق لها لاحقا بالتفصيل.[1]

الفرع الثاني : مساهمة القطاعات الاقتصادية في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

للدراسة التنويع الاقتصادي بالجزائر يتطلب منا دراسة و تحليل مدى مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام ، و كذا دراسة مدى مساهمة كل من القطاع العام و الخاص في الناتج الداخلي الخام و هذا ما سنتطرق اليه في هذا الفرع.

- **مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام :**

على الرغم من مرور أكثر من من 21 عاما من انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق ، لا يزال الاقتصاد الجزائري يتميز بضعف مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي (محروقات ، صناعة ، زراعة ، خدمات) في الناتج الداخلي الخام ، و نلاحظ أن هناك اختلالا في المساهمة القطاعية للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2022 ، كما هو مشار اليه في الجدول رقم (2-1) و الشكل رقم (2-2) كالتالي :

[1] – د. عيساوي سهام و آخرون ،**" سياسات التنويع االقتصادي في الجزائر"**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية ، جامعة عباس لغرور خنشلة – الجزائر ، العدد : 01، جوان 2017 ، ص 349.

الجدول رقم (2–1) : مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام للفترة 2001–2022.

(الوحدة : %)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات	حقوق و رسوم على الواردات	الناتج الداخلي الخام
2001	34.2	9.7	7.5	8.5	33.0	7.2	**100**
2002	32.7	9.2	7.5	9.1	33.2	8.3	**100**
2003	35.6	9.8	6.8	8.5	31.8	7.7	**100**
2004	37.7	9.4	6.4	8.3	31.1	7.3	**100**
2005	44.3	7.7	5.5	7.5	28.5	6.5	**100**
2006	45.6	7.5	5.3	7.9	27.9	5.8	**100**
2007	43.7	7.6	5.1	8.8	29.1	5.7	**100**
2008	45.3	6.6	4.7	8.7	28.8	5.9	**100**
2009	31.2	9.3	5.7	11.0	35.6	7.2	**100**
2010	34.9	8.5	5.1	10.5	34.8	6.2	**100**
2011	36.1	8.1	4.6	9.2	36.1	5.9	**100**
2012	34.4	8.8	4.5	9.3	36.4	6.7	**100**
2013	29.8	9.9	4.6	9.8	38.4	7.5	**100**
2014	27.1	10.3	4.9	10.4	40.2	7.2	**100**
2015	18.8	11.6	5.4	11.5	44.6	8.1	**100**
2016	17.3	12.2	5.6	11.8	45.1	8.0	**100**
2017	19.6	11.8	5.5	11.7	43.7	7.8	**100**
2018	22.4	12.0	5.6	11.6	41.0	7.4	**100**
2019	19.5	12.3	5.7	12.2	42.5	7.9	**100**
2020	13.9	13.8	6.2	12.8	45.2	8.0	**100**
2021	22.2	12.2	5.6	11.7	41.1	7.3	**100**
2022 الثلاثي	25,8	11,7	5,3	12,4	38.1	6,3	**100**

الاول							
المتوسط	30.55	9.66	5.59	10.14	36.63	7.08	100

المصدر : النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر من رقم 5 إلى غاية 59 ، 2007-2022 : www.bank-of-algeria.dz.

الشكل رقم (2-2) :القيمة المضافة للقطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2001-2022 (%)

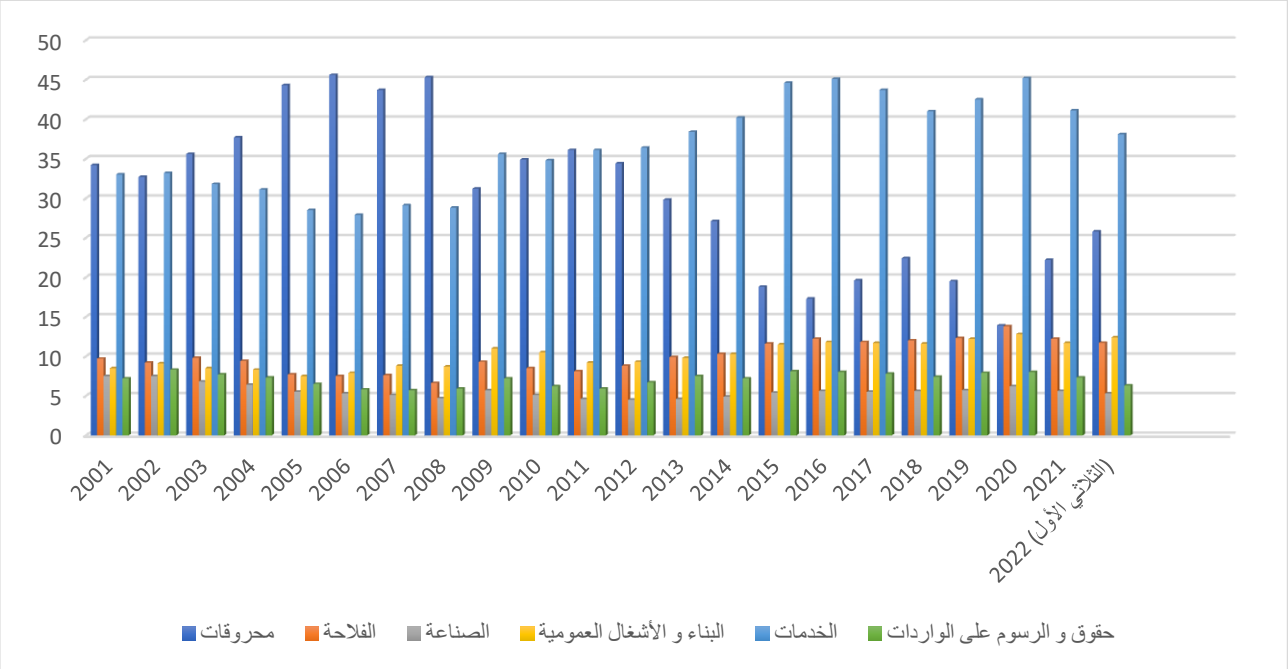

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (2-1).

من خلال الجدول رقم (2-1) و الشكل رقم (2-2) نلاحظ ما يلي :

- ✓ نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام يتحدد بدرجة كبيرة بقطاعي المحروقات و الخدمات ، أين بلغت نسبة المساهمة في متوسط الفترة 30.55 % و 36.63 % على الترتيب خلال الفترة 2001-2022 ، إن الانخفاض الذي شهده قطاع المحروقات في المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام بعد سنة 2013 لم يكن نتيجة تحسن مساهمة القطاقات الإنتاجية الأخرى و إنما كان نتيجة انخفاض أسعار البترول ، حيث انخفض سعر البترول من 109.38 دولار/البرميل سنة 2013 إلى 99.68 دولار/ البرميل سنة 2014 ، و 42.07 دولار/البرميل سنة 2020 بسبب وباء كوفيد-19 و على الرغم من ارتفاعه سنة 2022 إلى 118.93 دولار/البرميل إلا أن مساهمة هذا القطاع لا تزال منخفضة مقارنة بقطاع الخدمات ؛

- ✓ تعود ديناميكية كل من قطاع الخدمات و قطاع البناء و الأشغال العمومية إلى الإنفاق الرأسمالي الحكومي حيث تم إطلاق مشاريع جديدة و برامج لإعادة بناء الهياكل الأساسية ، و كذا الاستمرار في تنفيذ العديد من برامج البنى التحتية و الإسكان ؛
- ✓ عدم ظهور مساهمة كل من القطاع السياحي ، قطاع النقل و قطاع الاتصالات في حصيلة الناتج الداخلي الخام لأن هذه الأخيرة تندرج ضمن قطاع الخدمات ، و نظرا لأهميتها في تحقيق التنويع الاقتصادي هاهي نظرة عن مساهمة هذه القطاعات في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2019 : قطاع السياحة بلغت مساهمته 3.36 % ، قطاع النقل 9.14 % ، قطاع الاتصالات 2.29 % ؛
- ✓ ضعف مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة في حصيلة الناتج الداخلي الخام مقارنة مع قطاعي المحروقات و الخدمات ، حيث بلغت نسبة المساهمة المتوسطة 9.66 % و 5.59 % على التوالي خلال الفترة 2001-2022 ، و على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة من خلال البرامج التنموية التي تم تجسيدها في إطار المخطط الوطني للتنمية الزراعية و برامج التجديد الريفي لا يزال القطاع الزراعي بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة فالإنتاج الحالي لا يغطي سوى 50 % من احتياجات السوق ، ويرجع هذا بشكل أساسي إلى الظروف المناخية الغير مواتية خاصة في السنوات الأخيرة و زيادة أسعار المدخلات الزراعية و تشديد شروط استيرادها ؛
- ✓ نلاحظ وجود تباين كبير في نسب المساهمة القطاعية المكونة للناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2022 و يدل هذا على أن الاقتصاد الجزائري مازال يتصف بعدم التنويع .

- **مساهمة القطاعين العام و الخاص في القيمة المضافة الكلية :**

يمكن معرفة مدى التنويع الاقتصادي من خلال دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص و القطاع العام في النمو الاقتصادي، وتغيرهما عبر السنوات. حيث إذا كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص تفوق نسبة مساهمة القطاع العام فنقول بأنه هناك تنويع اقتصادي والعكس صحيح ، و هذا ما يوضحه الجدول و الشكل التاليين :

الجدول رقم (2–2) : نسبة مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية للفترة 2000–2021.

الوحدة :%

السنوات	القطاع العام (%)	القطاع الخاص (%)	السنوات	القطاع العام (%)	القطاع الخاص (%)
2000	58.3	41.7	**2011**	51.7	48.3
2001	52.4	47.6	**2012**	48.5	51.5
2002	50.7	49.3	**2013**	43.4	56.6
2003	52.5	47.5	**2014**	40.5	59.5
2004	53.5	46.5	**2015**	33.3	66.7
2005	57.5	42.7	**2016**	32.3	67.7
2006	57.3	42.7	**2017**	34.9	65.1
2007	57.3	42.7	**2018**	36.4	63.6
2008	58.8	41.2	**2019**	33.4	66.6
2009	45.4	54.6	**2020**	28.8	71.2
2010	48.8	51.5	**2021**	37.0	63.0
متوسط الفترة				**46.03**	**53.96**

المصدر : Office National des Statistique, "Les comptes économiques de 2000 à 2014", N°709.

www.ons.dz

Office National des Statistique, "Les comptes économiques de 2015 à 2018" , N°861.

Office National des Statistique, "Les comptes économiques de 2019 à 2021" , N°963.

الشكل رقم (2-3) : تطور مساهمة القطاعين العام و الخاص في القيمة المضافة الكلية في الجزائر للفترة 2000-2021.

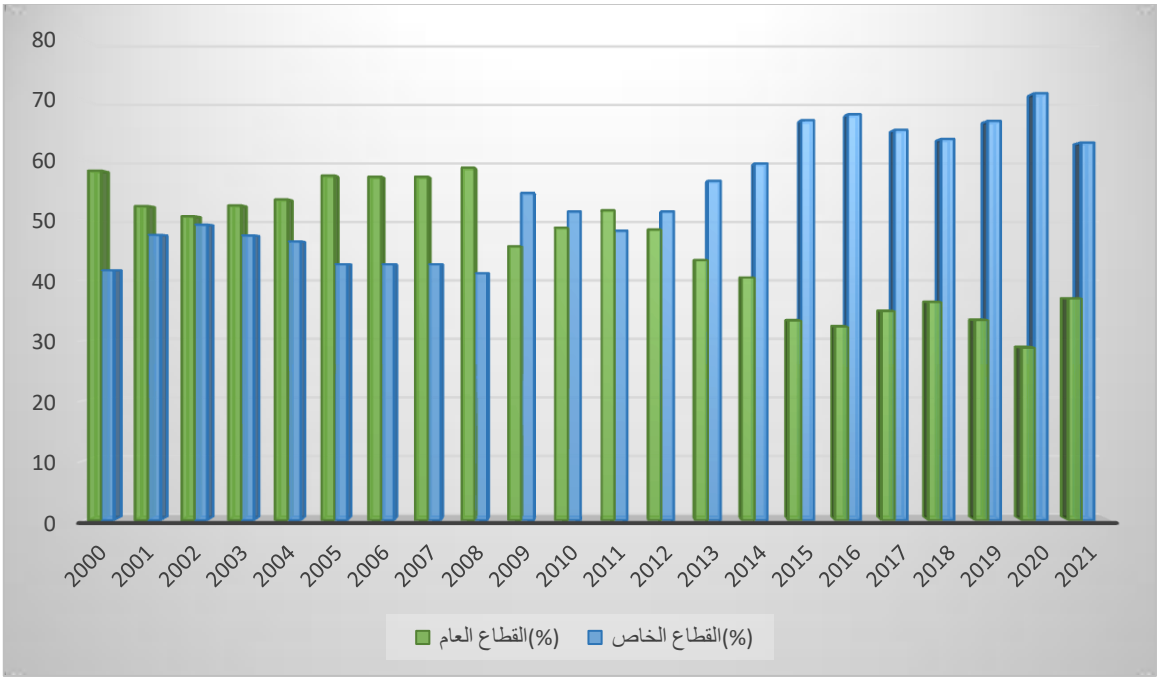

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (2-2).

من خلال الجدول رقم (2-2) و الشكل رقم (2-3) نلاحظ ما يلي :

- ✓ نلاحظ تفوق مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام على مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية خلال السنوات من 2000 إلى 2009 ، و كذلك في سنة 2011 فلم تتعدى نسبة مساهمة القطاع الخاص 50 % ، ثم تفوق مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخاص خلال باقي السنوات مسجلا أعلى نسبة مساهمة قدرت بـ : 71.2 % سنة 2020 ، و بالتالي نستنتج أن الفترة من 2000 إلى 2009 تميزت بعدم التنويع الاقتصادي ؛
- ✓ عموما حقق القطاع الخاص نسبة مساهمة في القيمة المضافة الكلية خلال الفترة 2000-2021 نسبة قدرت بـ : 53.96 % ، في المقابل حقق القطاع العام نسبة مساهمة قدرت بـ : 46.03 % ؛
- ✓ و للتعمق أكثر في مدى مساهمة هذان القطاعان في القيمة المضافة الكلية ، ارتأينا إلى البحث في نسب مساهمتهما حسب القطاعات الإنتاجية خلال الفترة 2000-2021 و هي كالتالي :
  - قطاع المحروقات : مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخاص : 8.6 % ، و القطاع العام : 91.4 %؛

- القطاع الفلاحي : مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخاص : 99.42 % ، و القطاع العام : 0.57 % ؛
- القطاع الصناعي : مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخاص : 44.32 % ، و القطاع العام 55.68 % ،
- قطاع البناء و الأشغال العمومية : مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخاص : 78.37 % ، و القطاع العام : 12.20 %؛
- قطاع الخدمات : مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخاص : 87.35 % ، و القطاع العام : 12.65 %.

✓ نلاحظ ابتداءا من سنة 2009 ميلان كفة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية مقارنة مع القطاع العام ، و من خلال ما تم عرضه من إحصائيات نستنتج أن هناك دلالات توحي بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل :

بعد التطرق لمختلف الجوانب الملمة بالتنويع الاقتصادي في هذا الفصل ، نستنتج بأن التنويع الاقتصادي عملية يتم من خلالها الحد من الاعتماد على مصدر واحد ، من خلال توسيع نطاق الانشطة الاقتصادية الاخرى وقدرة الاقتصاد على خلق قيمة مضافة للهذه الاخيرة ، و هذا لبناء اقتصاد قائم على قاعدة متينة و صلبة .

و الجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط عملت على عدة محاولات و بذلت العديد من الجهود للنهوض بالقطاعات الانتاجية خارج المحروقات و جعلها أداة لتنويع الاقتصاد و خلق فرص عمل و تلبية الاحتياجات العامة ، و ذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وقد شهد الاقتصاد الجزائر في السنوات القليلة الماضية قليلا من الانتعاش و دلالات توحي بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي خاصة بعد الخروج من الازمة التي سببتها جائحة كورونا ، و بالرغم من هذا فعلى الجزائر بذل جهود أكبر و انتهاج سياسات تنموية صارمة للخروج من تبعية قطاع المحروقات.

الفصل الثالث :

القطاع السياحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد الفصل :

للجزائر مقومات سياحية متنوعة و متعددة من جغرافيا ، تاريخ و حضارة تميزها عن باقي الوجهات السياحية الأخرى حول العالم ، فإذا عملت السلطات المعنية على الاستغلال هذه المقومات استغلالا عقلانيا بامكانه تطوير الصناعة السياحية بالجزائر ، و بالتالي تصبح الجزائر من بين أهم الوجهات السياحية العالمية و هو ما ينعكس ايجابيا على باقي القطاعات الاقتصادية.

و الجزائر كغيرها من دول العالم تعتبر السياحة من بين رهانات التنويع الاقتصادي التي لابد من التركيز عليها من أجل انعاش الاقتصاد الوطني ودفعه نحو الأمام، خاصة في ظل عدم الاستقرار أسعار البترول في السنوات الأخيرة ، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

المبحث الأول: واقع القطاع السياحي في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث: معوقات تفعيل القطاع السياحي في الجزائر و أفاق تطويره.

المبحث الأول: واقع القطاع السياحي في الجزائر.

تتميز كل دولة بمجموعة من الخصائص و المقومات ، سواء كانت مقومات طبيعية كالموقع الجغرافي و التضاريس ، أو تتعلق بما بناه الانسان من حضارات و ثقافات مختلفة ، و الجزائر كون لها موقع استراتيجي هام و مساحة شاسعة تنفرد بمقومات حضرية و طبيعية لها ميزة كبيرة فقد سعت منذ الاستقلال الى استغلال هذه الامكانية و تطويرها من أجل النهوض بالقطاع السياحي ، و عليه من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى التطور التاريخي و المؤسساتي للجزائر ، و كذا مقوماتها و مؤشراتها السياحية.

المطلب الأول: الاطار التاريخي و المؤسساتي للسياحة في الجزائر.

نظرا للتطورات التي شهدها قطاع السياحة في الجزائر ، سنتطرق في هذا المطلب تطور السياحة الجزائرية و كذا اطاراها المؤسساتي.

الفرع الأول: الاطار التاريخي للسياحة في الجزائر.

تعتبر الظاهرة السياحية ظاهرة قديمة، وظهورها في الجزائر يعود إلى الحقبة الاستعمارية لذلك نميز بين مرحلتين: المرحلة الأولى قبل الاستقلال، والثانية غداة الاستقلال :

- **مرحلة ما قبل الاستقلال :**

ظهر النشاط السياحي في الجزائر في بداية القرن التاسع عشر خلال الاحتلال الفرنسي، حيث تفطن المستعمر باكرا للقدرات السياحية للجزائر، ففي سنة 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية ، وبواسطة الدعاية والإشهار تمكنت الجزائر خلال تلك المرحلة من جلب العديد من السياح الأوربيين لاكتشاف مناظرها الطبيعية، وهو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية لتلبية حاجيات الزبائن الأوربيين.

وخلال سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران، ثم سنة 1916 تم تشكيل نقابة سياحية في قسنطينة تمثلت مهامها في التنسيق فيما بينها لتنظيم رحلات سياحية في اتجاه الجزائر.[1]

وفي 1929 تم إنشاء القرض الفندقي المكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي، وهو بمثابة بنك أنشأ من أجل تشجيع تجديد وتوسيع الفنادق. وفي 1931 تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي

[1] – عزوزي خديجة ، بلايلية ربيع ، **"تطوير و ترقية السياحة في الجزائر"** ، الكتاب الجماعي " القطاع السياحي و رهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر" ، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، مارس 2022 ، ص86.

والسياحي (O.F.L.A.C) هدفه تنمية السياحة، والذي أصبح يسمى مركز التنمية السياحية واستمر نشاطه بعد الاستقلال.

وقد بلغ عدد السياح الذين زاروا الجزائر سنة 1950 م 150 ألف سائح هذا العدد تقلص في سنة 1954 نظرا لاندلاع الثورة التحريرية. إذ كان المستعمر يدرك أهمية الموارد السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، وما البرنامج الموسع الذي تم وضعه والخاص بالتجهيزات السياحية في مخطط قسنطينة 1957 ، والخاص بإنجاز17.200 غرفة لفنادق حضرية ، 17 % منها تتركزة في الجزائر العاصمة، إلا دليل على أهمية السياحة في الجزائر، ويشمل هذا البرنامج على إنجاز 1.130 غرفة في المحطات المعدنية والمناخية.

❖ **مرحلة غداة الاستقلال** :

عند الاستقلال مباشرة ورثت الجزائر طاقات إيواء تقدر بـ 5922 سرير، موزعة على السياحة الشاطئية بنسبة 50 % و السياحة الحضرية بنسبة 40 % و السياحة الصحراوية بنسبة 8% حيث أن التوزيع كان يلبي احتياجات الزبائن الأوروبيين و الفرنسيين ، و كانت هذه المنشآت في حالة تدهور مما لم يسمح للسلطات باستغلالها و الاستفادة منها كما أن التوجه الاقتصادي آنذاك لم يكن يعتمد على السياحة و لم يجعلها من الأولويات التنموية.[1]

و في الفترة الممتدة بين 1962 و1966 قامت الجزائر بجمع المعلومات الخاصة بمناطق التوسع السياحي القابلة للتهيئة ووضع هياكل تسيير وتنمية القطاع السياحي وإنشاء الهياكل التنظيمية التالية :[2]

- مركز التنمية السياحية وهو في الحقيقة كان موجود إبان الاستعمار حيث أنشئ سنة 1931 وكان يطلق عليه اسم الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي؛
- الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT تم أنشاؤه سنة 1962 بموجب الأمر رقم 27 - 62 دوره الرقابة والوصاية على الهيئات الإدارية و السياحية وتعمل على ترقية المنتج السياحي؛
- لجنة تسيير الفنادق والمطاعم(COGEHORE)أنشئ سنة 1963 وهي تابعة للديوان الوطني للسياحة؛

[1]- حيزية حاج الله ، **" الاستثمارات السياحية في الجزائر"** ،رسالة ماجستير ، تخصص نقود مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب – البليدة ، الجزائر ، ماي 2006 ، ص 132.

[2]- عزوزي خديجة و بلايلية ربيع ، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

- الوكالة السياحية الجزائرية ATA أنشئت سنة 1963 وهي تابعة أيضا للديوان الوطني للسياحة، ودورها تنظيم رحلات سياحية عبر التراب الوطني؛
- وزارة السياحة: أنشئت سنة 1963 بعد ما كانت الوكالات التابعة لها تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة والسياحة ، والتي كان دورها هو تنظيم وتحضير استراتيجية التنمية السياحية.

و خلال هذه الفترة لم يشهد القطاع السياحي أي تنمية حقيقية إذ تميزت هذه المرحلة و تردي الهياكل السياحية ، دفعت هذه الظروف الدولة الى محاولة استغلال الثروات السياحية من خلال جمع المعلومات وحصر إحصاءات الإرث السياحي تم إعداد ميثاق السياحة والذي تتضمن آفاق تنمية السياحة في الجزائر المستقلة، وقد فسحت الدولة المجال للاستثمارات الخاصة المنظمة في القانون الصادر في 26 جويلية 1963 وإصدار المرسوم 75– 66 في أفريل 1966 المتضمن لمناطق التوسع السياحي، وكذلك الأمر الصادر في 15 سبتمبر 1966 بهدف رفع القدرات الإنتاجية الوطنية، غير أن مساهمة القطاع الخاص ظلت ضعيفة جدا باستثناء إنجاز مشروعين في عنابة و وهران.

و كانت بداية الاهتمام الحقيقي بالسياحة من قبل الدولة كان بصدور الميثاق السياحي سنة 1966 ، فبعد تقويم شامل قدمته وزارة السياحة حول مجمل الثروات السياحية عبر الوطن و تحديد أهمية و فوائد السياحة و نوع الهياكل الواجب انشاؤها ، تم تحديد سياسة الدولة في هذا القطاع من خلال الميثاق السياحي حيث حددت التوجهات الأساسية للقطاع و المتمثلة في :[1]

- توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الدولية (الخارجية) من أجل جلب العملة الصعبة و ذلك لحاجة الجزائر لموارد مالية معتبرة لتغطية و تمويل برامج التنمية المخلفة ؛
- تسهيل إجراءات الدخول عبر الحدود و تنظيم حركة التنقل و تطويرها ؛
- اختيار مناطق التوسع السياحي أي تحديد مناطق للتهيئة السياحية و التي يمكن انجاز فيها كل التجهيزات المستقبلية ، و تم تحديد هذه المناطق بعد دراسة جد مدققة ؛
- انشاء الوكالات السياحية في الداخل و الخارج بغرض الإشهار و الدعاية للمنتوج السياحي ؛
- انشاء و تطوير الصناعة الفندقية من خلال اختيار المطاعم و الفنادق ذات الطابع السياحي ، و اصلاح المرافق المخصصة للعطل عبر الشواطئ و انشاء فنادق سياحية ضخمة عبر مختلف المناطق ؛

[1]- حيزية حاج الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

- انشاء مناصب شغل من خلال توسيع هياكل هذا القطاع مع اندماج الجزائر في السوق الدولية للسياحة مما يؤدي الى امتصاص نسب البطالة المرتفعة.

أما في الفترة الممتدة بين 2000 و 2011 شرعت وزارة السياحة سنة 2000 في إعداد خطة حول تطوير قطاع السياحة تحت عنوان" مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010" حيث ركزت على تهيئة العقار السياحي ، إلا أنه في الواقع بلغت نسبة الانجاز حوالي % 75 نهاية 2002 إذ تم تسجيل 387 فندق في طور الانجاز وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير، وفي نفس الفترة توقف ما يقارب 254 مشروع استثماري بالرغم من كونها في مستوى إنجاز يصل إلى 50% تضاف إلى ذلك تعطل 671 مشروعا بطاقة إيواء تقديرية بـ 50000 سرير بسبب تعطل طلبات الاستثمار لعدم حصولها على قطع أرضية. ورغم تحقيق بعض النتائج الإيجابية خلال سنة 2008 ، قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة و السياحة مع بداية شهر جانفي 2008 ببعث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 والذي يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر.[1]

الفرع الثاني: الاطار المؤسساتي للسياحة في الجزائر .

إن للمؤسسات والمنظمات السياحية دور مهم في تنفيذ السياسة السياحية، كما تلعب دورا كبيرا في تنشيط وترقية الاستثمار ومن الهيئات الموجودة في الجزائر:[2]

- **وزارة السياحة (MTA) :**

تأسست بموجب مرسوم رقم 26-474-1-8 المؤرخ في 1963/12/20 وحدت بموجب المهام الموكلة إليها والمتمثلة في:

- التعريف بالمنتج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته؛
- تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة؛
- انجاز المخططات التنموية السياحية؛

- **الديوان الوطني للسياحة (ONT) :**

أنشئ الديوان بموجب أحكام المرسوم 14-888 بتاريخ 1988/10/31 المعدل بموجب المرسوم 402-92 بتاريخ 1992/10/31، تتعلق أهدافها بما نص عليه القانون رقم 903-01 بتاريخ 2003/02/17 المتعلق

[1] – عزوزي خديجة ، بلايلية ربيع ، مرجع سبق ذكره ، ص 88.

[2] – وزاني مُحَمَّد، **"السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر"**، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2011 ، ص 140 .

بالتنمية المستدامة للسياحة على أن الترقية السياحية تعتبر ذات منفعة عامة وتقع على عاتق الدولة، كما تنص هذه المادة على أن الديوان الوطني يتولى مهمة تأطير الترقية السياحية ويحدد قانونها الأساسي وتنظيمها ومهامها عن طريق التنظيم.

- **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) :**

تم إنشاء الوكالة بمرسوم تنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 1998/02/25، تتمتع بالشخصية المعنوية ومسؤولة عن التسيير ومكانة بتطبيق السياسة الوطنية للتنمية للسياحة، ومن مهامها:

- الحماية والمحافظة على المناطق السياحية؛
- الحرص على توفير وإنشاء المرافق العمومية؛
- تهيئة الأراضي المعتمدة التي تخدم الاستثمار السياحي؛
- الحرص على احترام القوانين المتعلقة بمخططات التهيئة السياحية؛ اقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية؛

- **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) :**

أنشئت حسب المرسوم رقم 94-98 الصادر بتاريخ 1998/03/10، وتتكلف بـ:[1]

- انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها؛
- القيام بدراسات التهيئة السياحية؛
- مراقبة المشاريع التنموية؛
- تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية؛

- **اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية :**

أنشئت بمرسوم تنفيذي رقم 95-94 سنة 1994، مهامها:

- اقتراح القواعد التنظيمية لتنمية وترقية السياحة؛
- تسهيل التدفقات السياحية الوطنية والدولية؛
- تبسيط الإجراءات لجذب السياح؛
- تحسين العلاقة بين مختلف الخدمات والأنشطة السياحية؛
- حماية وتقييم الإرث الطبيعي، الثقافي، التقليدي والتاريخي؛

[1]- وزاني محمد ، مرجع سابق ، ص 141.

- **الدواوين المحلية للسياحة :**

وهي دواوين ولائية للسياحة وتلعب دورا وسيط بين الديوان الوطني والدواوين المحلية ويتواجد أكثر من 50 ديوان محلي للسياحة على المستوى الوطني، مهمتها :

- المساهمة في حماية وحفظ المواقع السياحية؛
- إعلام السياح وتنظيم الرحلات السياحية؛
- التنسيق والتبادل بين الدواوين؛

- **مؤسسات التكوين :**

وهي مؤسسات مختصة في التكوين السياحي، وأهم هذه المؤسسات على المستوى الوطني لدينا (معهد بوسعادة، معهد تيزي وزو، معهد الجزائر) ، كما هناك المدرسة العليا للسياحة الذي من المفروض أن يكون أولى اهتمامات الوزارة إنعاش السياحة الوطنية.

- **النادي السياحي الجزائري (TCA) :**

لديه عدة مهام تساهم في دعم السياحة تتمثل فيما يلي:[1]

- المساعدة في تنمية السياحة في الجزائر ؛
- تنظيم الرحلات بهدف التعريف بالجزائر ؛
- تقديم المساعدة للسياح الراغبين في زيارة الجزائر .

المطلب الثاني: المقومات السياحية بالجزائر.

تحوز الجزائر ثراءاً وتنوعا من ناحية الإمكانيات السياحية الطبيعية التي وهبها الله تعالى والتاريخية نظرا لتعاقب الحضارات إضافة إلى بعض المقومات المادية والتي تمكنها من أن تصبح بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، لعل أبرز هذه المقومات السياحية في الجزائر:

[1]- وزاني محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 144.

1. المقومات الطبيعية:

تتعدد المقومات الطبيعية في الجزائر بين الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يتوسط بلاد المغرب العربي والمطل على البحر الأبيض المتوسط وقارة أوروبا والطبيعة الساحرة والتضاريس وتنوع المناخ كل هذه العوامل أدت إلى وجود تنوع في مناطق الجذب السياحي بالجزائر فنجد:[1]

1.1 المنطقة الساحلية: تمتد المنطقة الساحلية على شريط ساحلي طوله 1641.32 كلم يظم 14 ولاية ساحلية و136 بلدية ذات واجهة بحرية إذ تعد المنطقة الساحلية الآن واحدة من أكثر المناطق السياحية في البلاد فهي مصدر متعة للمتنزهين وممارسي الرياضيات المائية وهواة الصيد ويتوزع فيها 588 شاطئ ،منها 362 شاطئا مرخص للسباحة. بحيث تعتبر متاحة لتطوير سياحة الصحة والترفيه من خلال إقامة منتجعات للعلاج بمياه البحر إلا أنه في الواقع لا يوجد سوى مركبين عموميين ومركب واحد خاص. إضافة إلى سلسلة جبلية تمتد من منطقة تلمسان غربا إلى الحدود التونسية في الشرق وتتضمنها سهول خصبة وجبال الأطلس التلي التي يفوق ارتفاعها 2000 متر والتي تكون عناصر جذب للسياحة الجبلية والطبيعية.

2.1 الحظائر الوطنية: تظم هذه الحظائر أصناف نادرة من الحيوانات وأشجارا مهددة بالانقراض وهي في ستة (06) حظائر وطنية ومحميات وهي: حظيرة الشريعة بالبليدة، حظيرة بلزمة بباتنة، حظيرة القالة بولاية الطارف، حظيرة قوراية ببجاية، حظيرة جرجرة بالبويرة مصنفة حظيرة تيسمسيلت.

3.1 المنطقة الصحراوية : تعد السياحة الصحراوية جوهر المنتج السياحي الجزائري، فالصحراء الجزائرية هي ثاني اكبر صحراء في العالم تتربع على مساحة تقارب 2 مليون متر مربع أي حوالي نسبة 85% من المساحة الكلية (2000 كلم من الغرب إلى الشرق و 1500 كلم من الشمال إلى الجنوب) يحتوي الجنوب الجزائري على مناظر بركانية (جبال الهقار) التي يعود عمرها إلى أكثر من ثلاث مليارات سنة وصنفت من قبل منظمة اليونسكو سنة 1987 ضمن التراث الثقافي العالمي، وجبال الطاسيلي التي تبلغ مساحتها 120000 كلم مربع وصنفت كذلك سنة 1982 من قبل منظمة اليونسكو ضمن مواقع التراث العالمي ومحمية للإنسان و المحيط الحيوي سنة 1986 يتواجد بها أكثر من 15000 من الرسومات والنقوش وتعد أكبر متحف على الهواء الطلق في العالم إضافة إلى سهوب حجرية ورملية.

[1] – لبخور صبرين، كبيري فتيحة، **"القطاع السياحي الجزائري (واقع، مقومات وآفاق)"**، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد 09 ،جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، 2022، ص 3.

4.1 السياحة الحموية: تعتبر السياحة الحموية أحد أوجه أنواع السياحة التي تمتلك فيها الجزائر إمكانيات تحتاج إلى تطويرها واستغلالها لجذب السياح المحليين والأجانب بحيث تمتلك الجزائر حوالي 282 منبع حموي من بينها 34 منبع يستغل بالطرق التقليدية والتي أثبتت التجارب العلمية فعالية هذه المياه في الشفاء من العديد من الأمراض المستعصية كأمراض الروماتيزم والأمراض الصدرية والجلدية بالإضافة إلى 90 حق امتياز استعمال المياه الحموية ويوجد حاليا ما يقارب 100 منبع حموي يمكنه إيواء مشاريع حموية جديدة.

2. **المقومات الثقافية:** تمتلك الجزائر العديد من المقومات الثقافية والتاريخية التي تمكنها من أن تصبح وجهة للسياحة الثقافية، فتتميز الجزائر بتنوع في الثقافات وذلك نتيجة لتعاقب الحضارات التي أثرت على الفن والعمارة فلازالت العديد من المدن الجزائرية تحتفظ بآثار الحضارات الرومانية و الفينيقية والنوميدية كما تحتوي الجزائر كذلك على حوالي 1000 موقع ومعلم ثقافي وتاريخي مصنف كتراث وطني و7 مواقع ثقافية مصنفة من قبل اليونسكو كتراث مادي عالمي.

3. **المقومات المادية:** ورثت الجزائر بعد الاستقلال قدرات فندقية تقدر ب 5922 سريرا وفي عام 1985 بلغ إجمالي السعة الفندقية 39213 سريرا ليصبح عددها سنة 2020 127614 سرير إما فيما يخص الوكالات السياحية فبلغ عددها 3546 وكالة سياحية ناشطة مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ عددها 1643.كما وتمتلك الجزائر شبكة طرقات طولها 104 ألف كيلومتر مربع و حولي 55 مطار للنقل الجوي ، 4200 كلم من خطوط السكك الحديدية و 17 ميناء للنقل البحري إضافة إلى 225 منطقة توسع سياحي موجهة لاحتضان مشاريع سياحية جديدة.[1]

المطلب الثالث : المؤشرات السياحية في الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب الى أهم المؤشرات الدالة على تطور القطاع السياحي في الجزائر ، و هي : التدفقات السياحية الوافدة من الخارج ، حركية المقيمين نحو الخارج و عدد الليالي في الفنادق الجزائرية.

- **التدفقات السياحية الوافدة من الخارج:** لقد شكل التدفق السياحي الدولي إلى الجزائر ما نسبته 3.9% فقط من اجمالي تدفقات أعداد السياح في افريقيا[2] ، والجدول الموالي يوضح عدد السياح الوافدين من الأجانب والجزائريين المقيمين في الخارج :

[1]- لبخور صبرين، كبيري فتيحة ، مرجع سابق ، ص 5.

[2]- يحياوي عبد الحفيظ و آخرون ، **"الآثار الاقتصادية لتنمية السياحة في الجزائر"** ، الكتاب الجماعي " **القطاع السياحي و رهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر"** ، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، مارس 2022 ، ص 36.

الجدول رقم (3-1) : التدفقات السياحية الوافدة من الخارج خلال الفترة 2015-2022.

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الاجانب	1,083,121	1,322,712	1,708,375	2,018,753	1,933,778	509,736	66,995	757,380
معدل النمو %	--	22.12	29.16	18.17	4.21-	73.64-	88.86-	1030.50
الجزائريين المقيمين بالخارج	626,873	716,732	410 ,742	638,360	437,278	81,295	58,243	640,668
معدل النمو%	--	14.33	3.58	14.02-	31.50-	81.41-	28.36-	999.99
المجموع العام	**1,709,994**	**2,039,444**	**2,450,785**	**2,657,113**	**2,371,056**	**591,031**	**125,238**	**1,398,048**
معدل النمو%	**--**	**19.27**	**20.17**	**8.42**	**10.77-**	**78.81-**	**78.81-**	**1016.31**

المصدر : وزارة السياحة و الصناعة التقليدية ، "ملخص التدفقات السياحية في الجزائر خلال سنة 2019 ، 2022" ، www.mta.gov.dz .

الشكل رقم (3-1) : تطور التدفقات السياحية الوافدة من الخارج خلال الفترة 2015-2022.

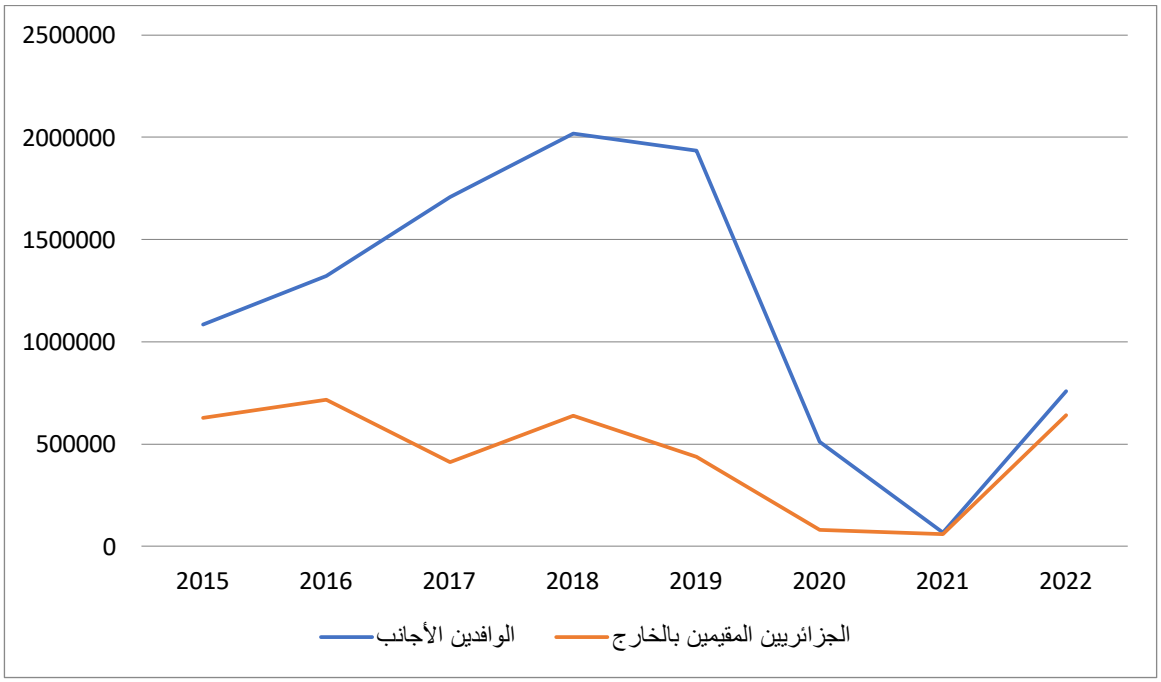

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (3-2)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-1) و الشكل رقم (3-1) أن العدد الإجمالي للسياح في تزايد خلال ستتي 2015 و 2018 بمتوسط نمو قدر بأكثر من 15 % ، الى أنه شهد تراجعا ابتداءا من سنة 2019 الى سنة 2021 ، ليتراجع عدد السواح الأجانب بنسبة 88.86 % و عدد الجزائريين المقيمين بالخارج بنسبة 28.36 % ، ويرجع هذا بسبب الظروف السياسية و الصحية المظطربة التي عاشتها الجزائر ابتداءا من الحراك الشعبي الى أزمة كوفيد-19 التي مست العالم أجمع و كذا فرض قيود صحية جد صارمة ، و خلال سنة 2022 يعود العدد الاجمالي للسياح الى الارتفاع بمعدل نمو قدره 1016.31 % و يرجع هذا الى التخلص التام من الجائحة و رفع القيود الصحية ، و قد كان التوافد لأغلب السواح خلال السداسي الثاني من هذه السنة أي تزامنا مع موسم الاصطياف و موسم السياحة الصحراوية .

- **التدفقات السياحية نحو الخارج:** على الرغم من أن بلد بحجم قارة كالجزائر يزخر بمقومات سياحية متنوعة ، الا أن هذا لم يؤثر على الجزائريين من القيام بالسياحة الخارجية و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (3-2) : حركية المواطنين نحو الخارج خلال الفترة 2015-2022.

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حركة المواطنين المقيمين	3,638,140	4,529,524	5,058,404	5,609,947	5,731,814	1,385,601	344,162	2,864,606
معدل النمو %	--	24,50%	11,68	10,90	2,17	75,83-	75.16-	732.34

المصدر : وزارة السياحة و الصناعة التقليدية ، "ملخص التدفقات السياحية في الجزائر خلال سنة 2019 ، 2022" ، www.mta.gov.dz

الشكل رقم (3-2) : حركية المواطنين نحو الخارج خلال الفترة 2015-2022.

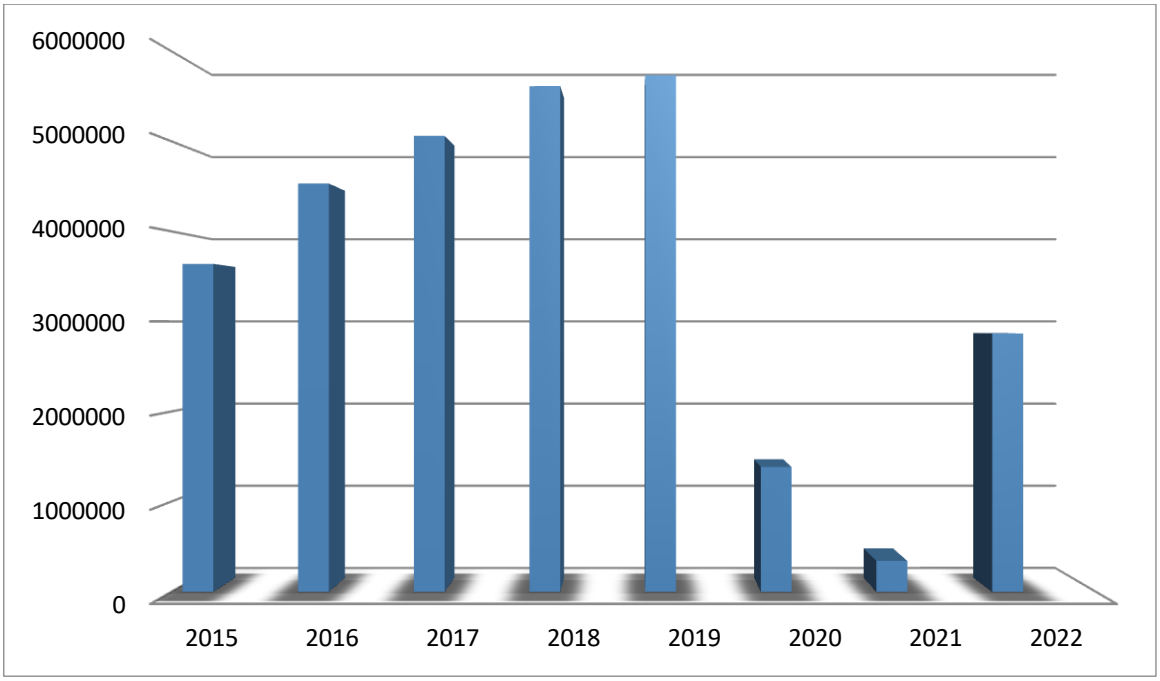

المصدر : من اعداد الباحيثين اعتمادا على الجدول رقم (3-2).

نلاحظ من خلال الجدل رقم (3-2) و الشكل أعلاه مايلي :

- ✓ نلاحظ أن عدد السياح الجزائريين المتوجهين نحو الخارج في تزايد ، بحيث ارتفع من 3,638,140 سنة 2015 الى أكثر من 5 ملايين سنة 2019 وذلك بمتوسط نمو قدره 13.21 % ، و لقد كانت وجهات الجزائريين في نفس السنة كالتالي :
  - ●تونس:2,812,400 مسافر ، بنسبة 49,07 % من المجمع العام.
  - ●فرنسا: 1,382,559 مسافر ، أي بنسبة 24,12 % من المجمع العام.
  - ●المملكة العربية السعودية: 318 326 مسافر أي بنسبة 05,69 % من المجمع، و أكبير عدد كان من أجل أداء مناسك العمرة والحج.
  - ●إسبانيا: 135 321 مسافر ، أي بنسبة 05,60 % من المجمع العام.
- ✓ نلاحظ كذلك انخفاض في حركية الجزائريين المقيمين نحو الخارج خلال سنتي 2020 و 2021 بمعدل تراجع قدره % -75,83 و -75.16 % على التوالي ، ليرتفع الى 732.34 % خلال سنة 2022.

✓ نلاحظ أيضا بأن عدد المسافرين الجزائريين نحو الخارج يفوق بكثير عدد الوافدين من الخارج ، و نرجع هذا الى ضعف المنتوج السياحي في الجزائر و ارتفاع أسعاره مع تدني مستوى خدماته ، في ظل نقص هياكل الإيواء و غياب التنافسية فيما يخص المؤسسات السياحية عامة .

- **الليالي السياحية:** تلعب فترة مكوث السائح في الجزائر دورا حيويا في زيادة حصيلة النقد الأجنبي، فكلما طالت فترة بقاء السائح زاد انفاقه على المنتج السياحي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حدوث زيادة في الدخل السياحي للدولة، و الجدول أسفله يوضح عدد الليالي التي يقضيها السياح في الجزائر :[1]

الجدول رقم (3-3) : تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019.

	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الليالي	7,146,572	7,276,521	7,406,470	7,536,034	7,690,926

المصدر : يحياوي عبد الحفيظ و أخرون ، المرجع نفسه.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية الجزائرية في تزايد خلال الفترة 2015-2019 ، فقد ارتفع عدد الليالي من أكثر من 7 ملايين و 100 ألف سنة 2015 ، الى أكثر من 7 ملايين و 680 ألف سنة 2019 بمعدل نمو 7.07 % ، و بالتالي فهي نسبة ضعيفة لا تدعو للتفاؤل.

المبحث الثاني: واقع مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية.

يلعب القطاع السياحي دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية كغيره من القطاعات الأخرى، و عليه سنتطرق في هذا المبحث الى مساهمة القطاع السياحي في كل من الناتج المحلي الاجمالي ، حصته من ميزان المدفوعات ، و دوره في خلق فرص العمل.

المطلب الأول : مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) .

يلعب قطاع السياحة دورا رياديا في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، بحيث أن معظم الدول المصدرة للبترول أولت اهتماما كبيرا لهذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى ، أما بالنسبة للجزائر فمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي يعكس حجم الايرادات المحققة على مستوى هذا القطاع ، و الجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2015-2022 :

[1] - يحياوي عبد الحفيظ و أخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

الجدول رقم (3-4): نسب مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي (فرع فنادق ، مقاهي، مطاعم) خلال الفترة 2015- 2021.

الوحدة: %

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021 (الثلاثي الأول)
حصة قطاع السياحة في PIB	1.3	1.4	1.6	1.7	1.8	1.1	1.6

المصدر : الموقع الرسمي لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية www.mta.gov.dz

شكل رقم (3-3): تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في PIB خلال الفترة 2015-2022.

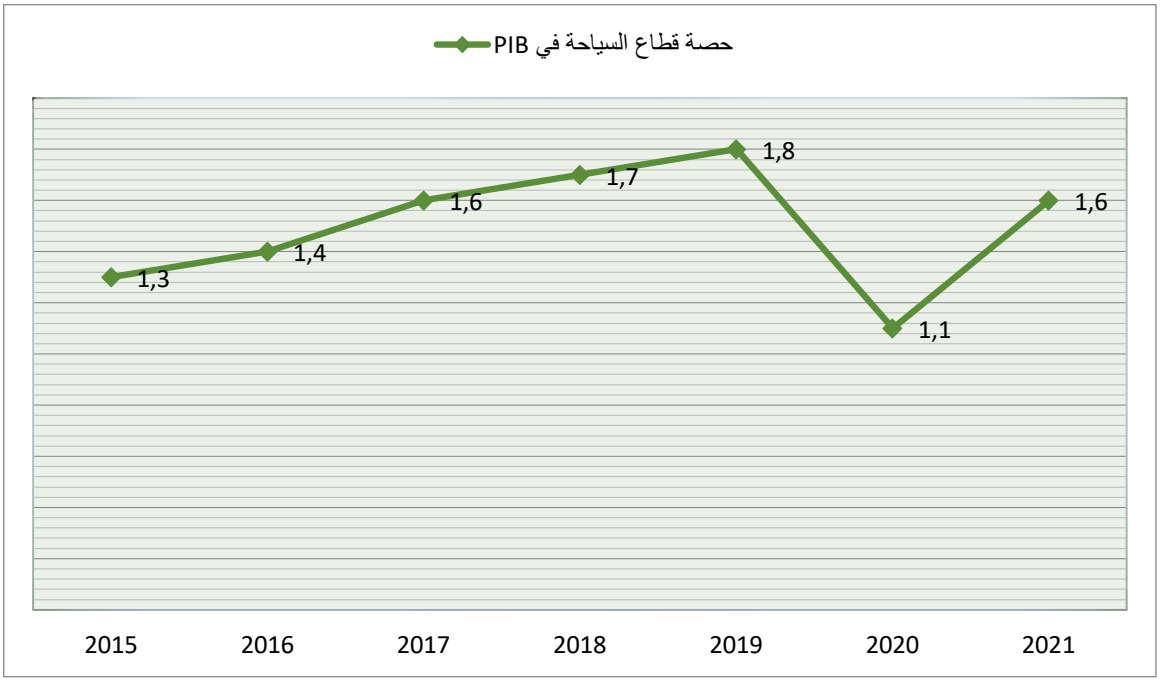

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الجدول رقم (3-4)

نلاحظ من خلال المنحنى السابق و الجدول رقم (3-4) أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2021 في نمو متباطئ فلم تتجاوز 2% و أعلى نسبة سجلها كانت في سنة 2019 بنسبة 1.8 %، وهي تعد نسبة جد ضعيفة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى ، و بالتالي نستنتج

أن ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي تعود الى عدم الاهتمام الكافي بهذا القطاع ، يعني هذا أن الجزائر مازالت تعتمد على قطاع المحروقات باعتباره المساهم الأكبر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.

ان السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية أيضا بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، و يتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي و نسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء أكانت سلبية أم ايجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية و كانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية أيضا فإنها ستعزز النتيجة الايجابية المحققة في الميزان التجاري.

و لمعرفة مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة أكثر وضوح سيتم دراسة تأثير الميزان السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (3-5): يوضح تطور ميزان المدفوعات –بند السفر– للفترة 2014-2020.

الوحدة : مليون دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إيرادات	258	304	209	141	169	165	42.9
نفقات	611	677	475	580	494	500	232.6

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية www.mta.gov.dz

شكل رقم (3-4):تطور ميزان المدفوعات للفترة 2014-2020.

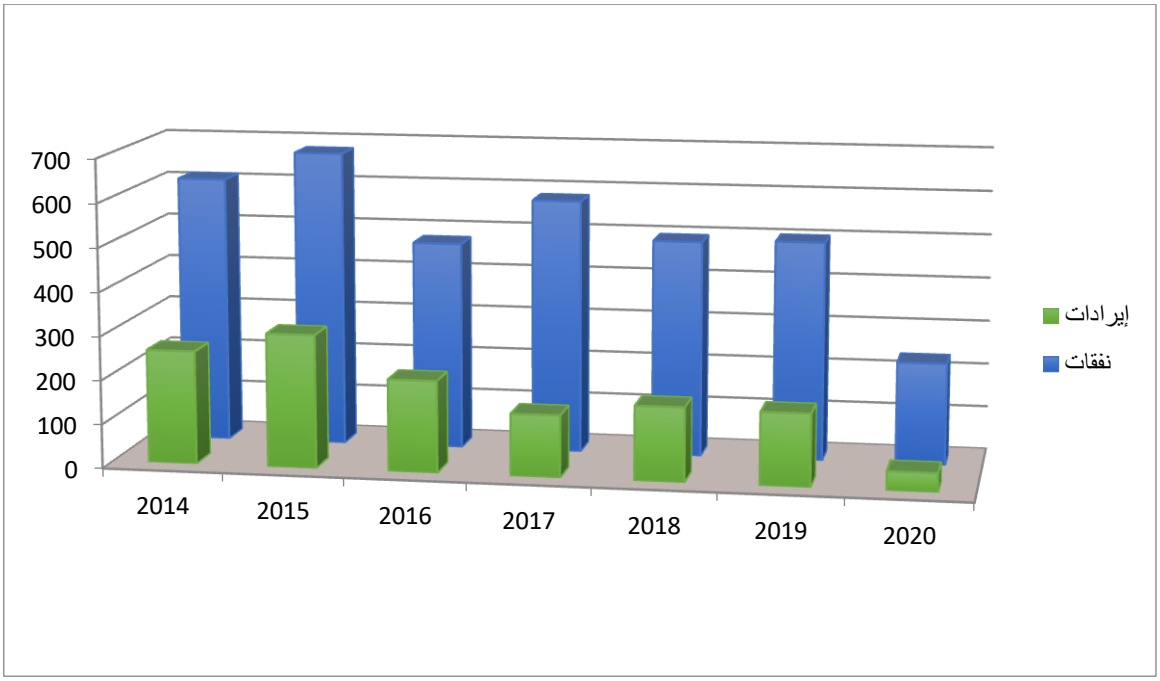

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (3-5).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه و الجدول رقم (3-5) :

- ✓ بمقارنة الإنفاق السياحي، نجد أن مقدار العملات الأجنبية التي ينفقها المواطنون في الخارج أعلى من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن التدفقات السواح الغير مقيمين، ومن المهم تحديد أن عائدات السياحة من خلال بند السفر لا تشمل جميع الإيرادات السياحية، حيث أن معظم التبادل يجري في سوق العملات الموازية، وخاصة من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج.
- ✓ نلاحظ أن حجم ايرادات القطاع السياحي لا تغطي نفقاته ، و بالتالي شهد رصيد هذا القطاع عجزا خلال فترة 2014-2020 ، ويرجع هذا لعدة أسباب منها :
  - ضعف المنتوج السياحي المعروض ؛
  - عدم انتهاج استراتيجية تسويقية فعالة للترويج للمنتوج السياحي على المستوى المحلي و الدولي؛
  - ارتفاع حجم السياحة العكسية .

المطلب الثالث:مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل.

تعد السياحة من بين أكبر القطاعات توليدا لفرص العمل فهي صناعة كثيفة العمالة، وتساهم في خلق فرص عمل بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال القطاعات الداعمة لها، والجدول التالي يوضح عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2014-2019 :

الجدول رقم (3-6): مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل (فرع : فنادق ، مطاعم ، مقاهي) خلال الفترة 2014-2019.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد العمال	261289	265803	270317	300000	308027	320000
معدل النمو %	--	1.69	1.66	9.89	2.6	3.74

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية www.mta.gov.dz

شكل رقم (3-5): تطور عدد العمال في قطاع السياحي خلال الفترة 2014-2019.

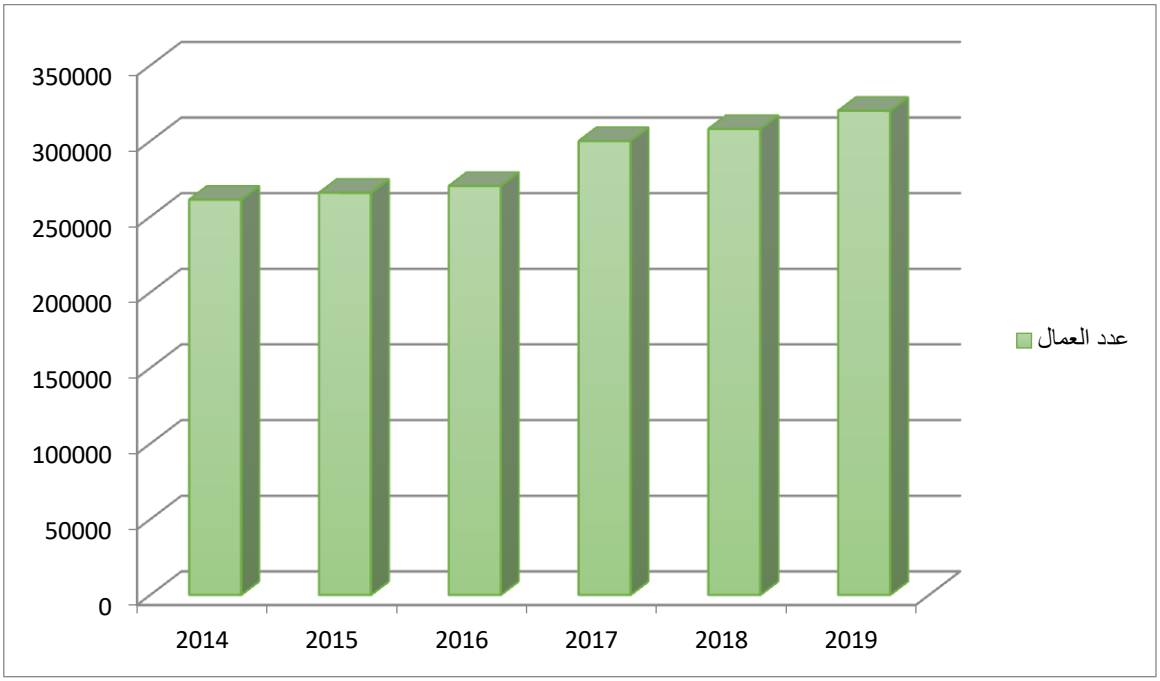

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (3-6).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) و الشكل أعلاه أن عدد العمال في القطاع السياحي خاصة فرع الفنادق ، المطاعم و المقاهي في تزايد ملحوظ ، فقد بلغ عدد العمال 320000 عاملا سنة 2019 مقارنة بسنة 2014 اين بلغ عدد العمال 261289 عاملا ، إذ تتراوح نسبة المساهة بين 1.69 % و 3.74 % و بالتالي تعد نسبة جد ضعيفة من حيث امتصاص البطالة ، و يرجع هذا الى عدة أسباب منها :

- نقص في الهياكل السياحية ؛
- قلة خريجي الجامعات والمعاهد في التخصص السياحي و خاصة الفندقي للعزوف الأغلبية عن هذه التخصصات بحكم ثقافة المجتمع السائدة التي كانت تنظر للعمل في الفنادق نظرة دنيئة نوعا ما.

المبحث الثالث: معوقات القطاع السياحي في الجزائر وآفاق تطويره .

يعاني القطاع السياحي في الجزائر من الكثير من العقبات و الصعوبات التي تحد من تطوره ، و عليه سنتطرق في هذا المطلب الى معوقات تفعيل القطاع السياحي و الحلول المقترحة ، و كذا تطوره في ظل استراتيجية التنمية السياحية لأفاق 2025 و المخطط التوجيهي أفاق 2030.

المطلب الأول : معوقات تفعيل القطاع السياحي والحلول المقترحة.

يتعرض القطاع السياحي كغيره من القطاعات الاقتصادية الى الكثير من العقبات و التي تحول دون تفعيله ، و عليه سينقسم هذا المطلب الى فرعين ، الفرع الأول يتعلق بمعوقات السياحة في الجزائر و الفرع الثاني يتعلق بالحلول المقترحة للتفعيله.

الفرع الأول: معوقات السياحة في الجزائر.

تكمن العقبات الرئيسية التي تعيق نمو قطاع السياحة الجزائري فيما يلي :

- **الأوضاع الأمنية:** التي مرت بها الجزائر في التسعينات أدت إلى تدهور وتأخر قطاع السياحة في الجزائر، ويظهر ذلك من خلال تراجع عدد السواح الأجانب القادمين إلى الجزائر؛[1]
- **التأخر التكنولوجي و الاقتصادي:** والذي أثر سلبا على القطاع السياحي، لأن السائح يختار الوجهة السياحية التي توفر له كل أساليب الراحة والترفيه، كما أن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي عنصرين هامين في

[1]- عزوزي خديجة ، بلايلية ربيع ، مرجع سبق ذكره ، ص 90.

تحقيق رغبات السياح، فهو بحاجة إلى مواصلات واتصالات متطورة، بنوك ومصارف تتسم معاملاتها بالمرونة، والتي تضمن له تحويلات بنكية في أي وقت يريد، بالإضافة إلى خدمة سياحية جيد ؛[1]

- **ضعف المكانة السياحية في السوق الدولية:** بسبب إهمال القطاع وعدم إعطائه العناية والاهتمام الكافيين وعدم اعتباره نشاط اقتصادي منتج، بالإضافة إلى ضعف الإعلام والإشهار السياحيين؛
- **ضعف البنية التحتية و الفوقية:** من مواصلات، فنادق، حدائق تسلية، مدن ملاهي، مطاعم، مقاهي... بالإضافة إلى قلتها بدرجة كبيرة في الجنوب الذي يعتبر موردا سياحيا هاما؛
- **قلة الجمعيات السياحية:** وعدم قيامها بدور فعال في ترقية الصورة السياحية للجزائر على المستويين الداخلي والخارجي؛
- **ارتفاع معدلات الضرائب:** على الأرباح المفروضة على الفنادق والأنشطة السياحية، مما يؤدي إلى رفع سعر الخدمات السياحية، ومن ثمة التأثير على القدرة التنافسية للمنتج السياحي المحلي والتأثير على ربحية المشاريع السياحية، مما ينتج عنه التأثير على الاستثمار السياحي في المستقبل؛ [2]
- **التحديات والمعوقات التنظيمية والإدارية والفنية:** والتي تحول دون زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع السياحي وتتمثل في : مشكلة تعدد الإشراف على المنشآت السياحية، عدم وجود خريطة أولويات للاستثمار السياحي في مختلف المناطق السياحية مما يحول دون إمكانية التميز في التسهيلات الاستثمارية؛
- **التحديات الخاصة بالسياسة التسويقية:** وتتمثل أهم المعوقات الخاصة بالسياسة التسويقية المؤثرة في الجذب السياحي في عدم وجود استراتيجية تسويقية ذات فعالية يساهم فيها القطاع الحكومي مع الخاص في المجال السياحي؛ وقلة البرامج الإعلامية المحلية وانعدامها بالنسبة للإعلام الدولي والتي تبرز خصائص المنتج السياحي الجزائري وتنوعه وأماكن تواجده وكيفية الحصول عليه؛
- **المشاكل والمعوقات المتعلقة بالنقل:** إن توفير وسائل النقل الملائمة بالكفاءة المطلوبة لاستقبال السياح ونقلهم إلى محطات إقامتهم والأماكن التي سيزورونها تعتبر من العوامل الهامة التي تعمل على تحفيز

[1]– قويدر لويزة ، **" اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر"** ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2009-2010 ، ص 293.

[2]–كواش خالد ، **أهمية السياحة في في ظل التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر"** أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004 ، ص 185.

السياحة الخارجية والداخلية، ومشكلة النقل في الجزائر تعني كل وسائل النقل خاصة الاضطرابات التي تعرفها الرحلات الجوية؛

- **التحديات والمعوقات الثقافية:** وتتمثل أهم المعوقات الثقافية المؤثرة في الجذب السياحي في عدم الاهتمام بالصناعات البيئية التقليدية التي تمثل عنصر جذب هام للسائحين الأجانب وتشجيع الأسر القائمة عليها من جانب المسئولين الرسميين والجمعيات الوطنية، حيث أن لهذه الأنشطة جدوى اقتصادية أكيدة، بالإضافة إلى إبراز القيم الفنية والجمالية في تراث وثقافة الجماعة المحلية وتعميق الإحساس بأهمية وأصالة هذا التراث واعتزاز الزائرين بهذه القيم؛ بالإضافة إلى عدم وجود نشرات أو كتيبات تبرز مختلف الخصائص البشرية والتراثية إلى جانب المقومات الطبيعية و الاقتصادية في مناطق الجذب السياحي ،خصوصا المناطق ذات الثقافات الفرعية مثل مناطق وادي مزاب، و جانت، و الطاسلي، ومنطقة الأوراس ومنطقة القبائل...؛
- **المرافق السياحية في الجزائر :القلة، الغلاء، وتدهور مستوى الخدمات:** حيث تعتبر الحظيرة الفندقية في الجزائر الأقل في المنطقة من حيث عدد الأسرة المتوفرة وجودة الخدمات المقدمة، أما عن الأسعار المطبقة في هذه الفنادق فيمكن القول أنه في المتوسط فإن سعر قضاء ليلة واحدة يعادل الأجر الأدنى المضمون أو يتجاوزه في أغلب الأحيان؛
- **التحديات الداخلية:** والتي تتحدد في قصور المهارات البشرية للعاملين في الحقل السياحي ونقص الإطارات البشرية المؤهلة راجع لنقص المدارس والمعاهد السياحية ؛ وغياب قاعدة بيانات إحصائية يعتمد عليها؛ بالإضافة إلى ضعف الوعي السياحي العام بما يؤدي إلى سوء معاملة السائح الأجنبي، من جهة، و اعتبار السائح المحلي سائحا من الدرجة الثانية، من جهة أخرى؛
- **التحديات الخارجية** :يعتبر الوضع الأمني علة السياحة في الجزائر حيث تم إدراج الجزائر ضمن مناطق الحظر والخلط الخاطئ بين الإسلام والإرهاب وتداعيات وجود تنظيم القاعدة بالمنطقة، فرغم التحسن الملحوظ للجانب الأمني في الجزائر ، إلا أن إقبال السياح الأجانب على الجزائر لا زال ضعيفا[1] ؛
- **صعوبات ومعوقات الاستثمار السياحي:** يشكل الاستثمار أهم عوامل التنمية السياحية إلا أنه يتعرض في الجزائر لمشاكل تحد من مردوديته وفعاليته، وتتمثل أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار

[1] – عزوزي خديجة ، بلايلية ربيع ، مرجع سبق ذكره ، ص 92.

السياحي في: مشكل العقار السياحي (سوء التسيير ، عدم دقة الدراسات، تأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي وتهيئتها، وعمليات المضاربة المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي)، عدم ملائمة طريقة التمويل الحالي مع نوعية الاستثمار السياحي، عدم استقرار الإطار التشريعي والتنظيمي للنشاط السياحي[1] ؛

- **مشاكل على مستوى قطاع الصناعات التقليدية:** إن الصناعات التقليدية تشكل عنصرا هاما في المنتوج السياحي، هذه النشاطات يقوم بها الحرفيين الخواص الذين يحتاجون إلى دعم من طرف السلطات العمومية لاسيما في تأطيرها المهني من خلال تحفيزات جبائية، مالية وترقوية نظرا للصعوبات التي يواجهها الاستثمار في هذا المجال.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة .

بعد عرض المشاكل و المعوقات التي يتعرض لها القطاع السياحي في الجزائر ، وجب التطرق للحلول المقترحة لهذه المشكلات و نوجزها فيما يلي :

- **وضع إطار قانوني سياحي متميز ومستدام:** من أجل تطوير النشاط السياحي لا بد من وضعه في إطار قانوني وتنظيمي يرقى لاحتواء وتسيير الموارد السياحية من كافة الجوانب من حيث الإحصاء، الاستغلال والتسيير، الحماية، الاستثمار، بل تحتاج إلى قوانين ونصوص تنظيمية تسعى لتطوير وتنمية هذه الموارد، فعلى السلطة الجزائرية رعاية السياحة وإفرادها بمنظومة قانونية تسهل عملية استغلال وممارسة النشاط السياحي، لأنها تعاني أولا من عدم استقرار التشريع السياحي، وتبعثرها بين القوانين العامة الأخرى ثانيا، خاصة الاستثمار فضرورة وضع تشريع سياحي خاص به سيقضي حتما على الثغرات الموجودة والبيروقراطية وأشكال الفساد، فالسياحة الجزائرية تحتاج إلى نظام قانوني سياحي واضح ومستدام يرقى لمستوى نظيراتها من الدول الكبرى.[2]
- **إدراج التعليم السياحي في المنظومة التربوية والتعليمية الجزائرية:** يلعب التعليم السياحي دورا مهما في بناء الوعي السياحي، فالرقي والتطور المنشود في صناعة السياحة يتوقف على توافر العنصر البشري الكفء والفعال القادر على التعامل مع متطلبات السوق العالمية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال خضوع عملية التعليم بكل مستوياته للتطوير في إطار منظومة تعليمية متكاملة. تبدأ مهمة نشر الوعي السياحي من الأسرة

[1]- حيزية حاج الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 213.

[2]- دواودي منصورية ، خضراوي عقبة ، **"واقع قطاع السياحة في الجزائر و آفاق تنميتها (دراسة تحليلية)"** ، الكتاب الجماعي **" القطاع السياحي و رهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر"** ، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، مارس 2022 ، ص127.

الجزائرية أولا، التي ينبغي لها تربية أبنائها على ثقافة السياحة وتلقينهم قيمها وأخلاقها، لتنتقل المهمة إلى المدارس المتوسطات، الثانويات، الجامعات المساجد، وسائل الاتصال الحديثة، البرامج التلفزيونية والإذاعية، والقيام بحملات التوعية من خلال مختلف التظاهرات العلمية والثقافية، نشر الأدلة السياحية، اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة التي تمتاز بالسرعة والقابلية للاستجابة،...إلخ ؛

- **توفير الأمن السياحي:** لابد من تنمية الحس الأمني لدى العاملين في القطاع السياحي عن طريق التدريب والتعليم، وكذا التوجيه والممارسة والإرشاد، لذلك يستوجب على السلطات المسؤولة في الجزائر التركيز على توفير هذا الركن المحوري من خلال :
  - إحداث ما يعرف بالشرطة السياحية لتأمين السائح ؛
  - تبادل الخبرات بين المنشآت السياحية الوطنية والدولية في مجال الأمن السياحي؛
  - إشراك مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بأهميةالسياحة وحماية الآثار والحفاظ على التراث الثقافي؛
  - اعتماد طرق وأساليب تأمين المنشآت السياحية الحديثة مثل اعتماد الكاميرات التقنية الحديثة، اعتماد مضادات الحرائق، تدريب العاملين بالمجال السياحي على التصدي لكل ما من شأنه الإخلال بأمن المنشأة، فحص كافة العاملين جنائيا وسياسيا واستبعاد كل من لا يصلح للعمل بالمجال الأمني السياحي، استخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة لمتابعة المنشآت السياحية والفندقية.
- **تشييد المنشآت السياحية والفندقية:** تعتبر الهياكل السياحية من بين الأولويات التي لا غنى عنها لترقية السياحة وتطويرها وجعل الاستفادة منها أمرا ممكنا، وتتمثل هذه الهياكل في المنشآت السياحية والفندقية على اختلاف أنواعها من فنادق، مطاعم، مقاهي، وبصفة خاصة يجب الاهتمام أكثر بهياكل الإيواء، وتعميمها بل الإكثار منها وتوزيعها على جميع أنحاء البلاد وبصفة خاصة في المناطق الجنوبية، من أجل تغطية الطلب من جهة وتوفير النوعية التي يرغبها السائح حسب قدراته المالية من جهة أخرى، فكلما توفرت بعدد أكبر كلما تواضعت أسعار الخدمات المقدمة بها. بالإضافة لتوفير وسائل المواصلات، الموانئ والمطارات ومراجعة أسعار تذاكر النقل هذا كله في إطار تحسين الخدمات المقدمة بها[1].
- **ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي** : من خلال:
  - حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر؛
  - تقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي؛

[1]- دواودي منصورية ، خضراوي عقبة ، مرجع سابق ، ص 128.

- القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري حيث يشير تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 إلى أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر.

بالإضافة للحلول التي اقترحت سابقا يمكن تطوير السياحة الجزائرية من خلال: [1]

- ✓ استثمار الانترنت في تنمية السياحة فعلى وزارة السياحة أن تقوم بالاشتراك في عضوية أحد أو بعض المواقع العالمية المتخصصة في تخطيط الرحلات مثل Tript , Trip Planner ,Yahoo Travelmuse ,Dopllr, وغيرها مما يمكن السائحين من اختيار رحلاتهم المستقبلية، ويمكن الجهات المسؤولة عن النشاط السياحي في الجزائر من التعرف على خصائص الطلب المتوقع من جهة أخرى ؛
- ✓ تغذية مواقع التواصل الاجتماعي بروابط تمكن من الربط بين مواقع التواصل الاجتماعية وبين الأدوات الإلكترونية التوضيحية مثل الخرائط الجغرافية الإلكترونية والكتيبات الإلكترونية، التي تمكن السائح من الحصول على معلومات مفصلة وموثقة عن الخدمات أو المناطق التي يبحث عنها؛
- ✓ تغذية مواقع التواصل الاجتماعي بالصور والفيديوهات المتخصصة وأن تنشر على كافة الصفحات حتى المملوكة للأفراد والشركات الخاصة، على أن يتم تجهيز المادة العلمية والفنية من قبل المتخصصين في السياحة والتكنولوجيا؛
- ✓ إحداث هيئة خاصة بتنشيط السياحة: هدفها التواصل مع السياح لرصد انطباعاتهم عن زيارتهم للجزائر، من أجل تلبية الحاجيات غير المتوفرة التي يرغبها السائح ويكون ذلك من خلال قيام هيئة تنشيط السياحة بالتنسيق مع المكاتب الداخلية في المنشآت السياحية والفندقية؛ وكذا المواقع السياحية والأثرية بتقديم بطاقة للسائحين يقومون من خلالها بتسجيل ملاحظاتهم على الزيارة أو تزويدهم ببطاقة مدرج عليها عناوين صفحات التواصل الاجتماعي لتسجيل تجربتهم في الجزائر والاستفادة بالتجارب الإيجابية لإدراجها في صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة.

المطلب الثاني: إستراتجية التنمية السياحة في الجزائر لأفاق 2025.

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT2025 الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر هذا ويعد المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق2025 أداة وهو تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية

[1] – مُحَمَّد مُحَمَّد فراج عبد السميع ، " **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق مصر كمقصد سياحي دولي** " ، دراسة مقدمة للمسابقة وزارة السياحة لعام 2012 ، مصر ، 2012 ، ص 29.

للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائري ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها تعد خيارا بل أصبحت ضرورية لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

وتم إعداد هذا المخطط انطلاقا من عدة أبحاث ومشاركات وتحقيقات ودراسات ومشاورات مع متعاملين وطنيين محليين وعموميين وخواص، وتعلن الدولة الجزائرية من خلال نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في إطار التنمية المستدامة من أجل النهوض بالقطاع السياحي وجعل الجزائر بلدا مستقبلا للسواح.

ويعتبر هذا المخطط جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2025 الذي يظهر برنامج عمل الدولة في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والدعم الإيكولوجي على مستوى كل مناطق التراب الوطني لـ 20 سنة القادمة.

ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق خمسة غايات وهي:[1]

- ✓ جعل السياحة محرك من محركات النمو الاقتصادي وقطاعا مدرا للمداخيل كبديل لقطاع المحروقات، وذلك من خلال تنظيم وتطوير العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية والدولية وجعل الجزائر مركز جذب سياحي أورو متوسطي، بالإضافة إلى فتح مناصب عمل جديدة من خلال هذا القطاع ومساهمته في تحسين التوازنات الاقتصادية الكبرى؛
- ✓ يهدف أيضا هذا المخطط من خلال تنمية وتطوير القطاع السياحي إلى تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لها علاقة مباشرة مثل قطاع الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، القطاعات الخدمية الأخرى؛
- ✓ كما يرمي إلى التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة؛
- ✓ يسعى كذلك إلى تثمين التراث التاريخي والثقافي والشعائري لأنها تغير من مكونات وعناصر المنتوج السياحي التي تجذب العديد من السياح وتخلق التميز بين المناطق مما ستوجب ضرورة حماية هذا التراث والمحافظة عليه؛
- ✓ التحسين الدائم لصورة الجزائر: حيث يتم تحسين وتطوير هذه الصورة على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وكذلك السائح الأجنبي وإعطائه كل الضمانات فيما يخص الجوانب الأمنية وكذا توفير كل متطلبات وحاجات السائح بالإضافة إلى تقديم امتيازات للمستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- ✓ التطوير المتوازن للمنشآت والهياكل السياحية والاستغلال العقلاني لها والحفاظ على مناطق التوسع والمواقع السياحية؛

[1]- سماعيني نسيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 130-131.

- ✓ إدماج الأنشطة السياحية في آليات وأدوات تهيئة الإقليم والتهيئة الحضرية ويتم تحقيق هذه الأهداف في إطار المحافظة على الموروث الثقافي والتهيئة الحضرية؛
- ✓ تثمين الموارد البشرية والتي تعتبر كركيزة أساسية لتحقيق التطوير السياحي وعلى هذا الأساس، فإن الدولة تشجع:
  - ●إدماج المهن السياحية في برامج التكوين المهني؛
  - ●إنشاء مؤسسات جديدة للتكوين في فروع متعددة للسياحة؛
  - ●إنشاء مؤسسات خاصة للتكوين في السياحة؛
  - ●التحضير لبكالوريا مهنية في السياحة؛
  - ●فتح تخصصات لاقتصاد السياحة في الجامعات.

المطلب الثالث: السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي آفاق 2030 .

بعد فشل السياسات والتدابير العديدة المتبناة من طرف الحكومة للنهوض بقطاع السياحة وترقيته، عملت الجزائر على إعادة بعث القطاع السياحي، حيث تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010 في شكل وثيقة المسماة " بمخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق 2010 " وبعد سنتين من تنفيذه تم إدخال بعض تعديلات من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الآفاق بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي ليصبح مخطط أعمال لآفاق 2013 ، وتماشيا مع ذلك وبعد عدة تعديلات تم تجسيد المخطط التوجيهي السياحية آفاق 2030 الذي يرتكز أساسا على خمس آليات وهي:[1]

- التثمين والترويج للوجهة السياحية للجزائر؛
- الرفع من مستوى الجودة والخدمات السياحي؛
- ترقية الأقطاب السياحية وتشجيع الاستثمار؛
- مخطط الشراكة ما بين القطاع العام و الخاص؛
- مخطط التمويل العملي للسياحة.

كما يسعى هذا المخطط لبلوغ وتحقيق الأهداف الكبرى التالية:

- ✓ ترقية اقتصاد بديل لقطاع المحروقات؛

[1] – بن زعرور شكري، ساطور شكري، "**السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر: (الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية)**"، 2016، ص ص13- 14 ، شوهد على الموقع https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78731/ ، يوم 2023/04/15 على الساعة 02:55.

- ✓ تأثير ديناميكي على التوازنات الكبرى وتحفيز للقطاعات؛
- ✓ دمج الترقية السياحية و البيئية؛
- ✓ تثمين التراث التاريخي، الثقافي و الديني وتحسين صورة الجزائر في العالم.

كما حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كيفية تنمية السياحة في الجزائر عبر هيكلة الأقطاب السياحية التي تعتبر نموذج للسوق السياحية الوطنية والدولية، حيث يعتبر القطب السياحي على أنه تركيبة في مساحة جغرافية معينة من مؤهلات سياحية (فضاءات ومسالك) ونشاطات سياحية ذات نوعية (هياكل إيواء وترفيه)، منسجمة ومتكاملة مع مشروع تنمية إقليمية، واعتمادا على مؤهلاتها وجاذبيتها الإقليمية تم تحديد سبعة (07) أقطاب سياحية، هذه الأقطاب مجسدة عبر: ثلاثة أقطاب (03) في الشمال وقطبان (02) في الجنوب وكذا قطبان (02) في الجنوب الكبير. وأهم الأهداف والنتائج المرتقبة من خلال تنفيذ هذا المخطط متمثلة في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشغل، بعث السياحة الداخلية وبناء المقصد السياحي..... أما السيناريوهات المتوقعة بعد تنفيذ المخطط فيمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–7) : يوضح السيناريوهات المتوقعة في آفاق 2030.

السيناريوهات	عدد السياح (بالمليون)	عدد المشاريع	عدد الأسرة الجديدة	القيمة المالية (مليار دينار)	الإنجاز السنوي
السيناريو الثاني الضروري	6	635	100000	300	600 سرير 50 مشروع
السيناريو الثالث المعتدل	12	1240	200000	600	1200 سرير 100 مشروع
السيناريو الأول المتفائل	18	2500	400000	1200	24000 سرير 200 مشروع

المصدر: بن زعرور شكري، ساطور شكري ، المرجع السابق.

و حاليا هناك اهتمام كبير من طرف السلطات من أجل تحسين وترقية قطاع السياحة لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية، وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط، فالجزائر تبحث عن موارد أخرى لإتمام برامجها التنموية ويبقى الآن مسؤولية السلطات المعنية لتنفيذ هذا المخطط من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة عبر مختلف المراحل.

خلاصة الفصل :

بالرغم من الأهمية الاقتصادية الكبرى للقطاع السياحي من جهة وثراء الجزائر بالمنتجات السياحية المتنوعة والمتميزة من الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية من جهة أخرى، إلا أن القطاع السياحي يعاني من عدة مشاكل حالت دون تطوره، ذلك لأن الجزائر منذ الاستقلال أولت اهتمامها بالقطاع المحروقات، مهمشة بذلك القطاع السياحي من خلال قلة الاستثمارات المرصودة للقطاع في جميع مخططات التنمية، وفي إطار السياسة الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر في جميع القطاعات في ظل الانفتاح على السوق، كان للقطاع السياحي مكانة بين هذه الإصلاحات حيث انتهجت سياسة سياحية تهدف إلى تحديد المعالم السياحية ومناطق التوسع السياحي من أجل ترقية وتطوير المنتج السياحي في إطار سياسة التنمية المستدامة للسياحة.

خـــاتـــمـــة

الخـاتـــمـــة :

كختام و خلاصة لما تم عرضه في مختلف أضواء البحث ، أمكننا الوقوف على أن قطاع السياحة يكتسي أهمية كبيرة في العصر الحالي فهو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومي ، و يمكننا القول أيضا بأنه صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للكثير من البلدان التي اهتمت بتنميتها ، و هذا لما لها من دور كبير في تكوين الناتج و خلق فرص للعمل و تعزيز قدرات الدول من النقد الأجنبي ، و تجدر الإشارة بأن هذه الصناعة أصبحت تعتبر ليس بديلا للقطاع المحروقات فحسب بل خيارا ضروريا لإنعاش الاقتصاد و تنويعه.

أما بالنسبة للجزائر فرغم المؤهلات الطبيعية و الإمكانات المادية التي تزخر بها و جهودها المبذولة من خلال إدراج الاستثمارات السياحية في الخطة الوطنية للتنمية ، إلا أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني لا تزال ضئيلة إلى يومنا هذا و قدراته محدودة مقارنة بدول الجوار و دول الخليج كذلك ، و يعود ذلك لاهتمام الجزائر الكبير بالصناعة البترولية و الاعتماد عليها في دفع عجلة التنمية. و رغم ذلك فالسياحة غاية من الممكن إدراكها بسهولة ، فهي من أكثر الصناعات مولدة للدخل و جذبا للاستثمارات الأجنبية ، فالمسألة تكمن في إعطاء السياحة المكانة اللائقة بها كباقي القطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني ، و كذا التطبيق الفعلي للبرامج التنمية عامة و المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 خاصة من طرف الحكومة و متخذي القرارات في الجزائر.

❖ **نتائج الدراسة :**

بعد دراستنا للموضوع ومحاولة الإحاطة بمختلف جوانبه، توصلنا إلى مجموعة من النتائج العامة يمكن إيجازها فيما يلي:

- تعتبر السياحة قطاع اقتصادي له فعاليته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمته في جلب العملة الصعبة وخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة وبذلك يساهم في تنشيط وتفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- تعتبر السياحة صناعة متكاملة تتميز باتساع أنشطتها وتعدد أنواعها، وما يميزها أيضا أنها كنشاط اقتصادي تؤثر على الكثير من قضايا التنمية خاصة الاقتصادية منها في العديد من الدول التي تهتم بها؛
- تتجسد أهمية التنويع الاقتصادي في تجنب خطر الأزمات الاقتصادية والتخفيف منها وخلق حالة ايجابية من التفاعل والتشابك القطاعي مابين القطاعات الاقتصادية وبالتالي توليد المزيد من الوظائف والحد من البطالة، وبالتالي يمهد تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ؛

- أصبحت هناك حاجه ملحة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، و التي تعتمد على مصدر وحيد (النفط) في تمويل موازنتها العامة وكذلك في الحصول على الإيرادات العامة ؛
- لا يزال الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الأحادي والمعتمد على قطاع المحروقات ومن أهم الدلالات على ذلك التباين الكبير في نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2022، مع وجود دلالات طفيفة توحي بالتوجه نحو تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الإنتاج و التوجه نحو الاعتماد على القطاع الخاص ؛
- لا يمكن القول أن التنويع الاقتصادي يتحقق من خلال مؤشر أو مؤشرين من المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي بل من خلال جل المؤشرات ؛
- تعد السياحة أحد أهم آليات التنويع الاقتصادي في الجزائر لما تتمتع به من إمكانات و مقومات سياحية و مناطق الجذب السياحي الأنواع المختلفة للسياحة المحلية (جبلية ، صحراوية ، حموية ، شاطئية..) ؛
- كل المؤشرات السياحية خاصة ما تعلق بعدد السياح الوافدين من الخارج وعدد العمال في القطاع السياحي والإيرادات السياحية تشير إلى ضعف مساهمة القطاع السياحي في التنويع الاقتصادي للجزائر؛
- من معيقات تفعيل دور القطاع السياحي في الجزائر : ضعف الحملات الترويجية للسياحة و ارتفاع أسعار الخدمات الفندقية خاصة و الخدمات السياحية عامة ، مما يؤدي إلى ضعف حركة السياحة المحلية و توجه السياح الجزائريين نحو الخارج ، عدم التنسيق بين وزارة السياحة و الجهات المعنية من مؤسسات فندقية و وكلاء السفر في النهوض بهذا القطاع ، و ضعف الوعي السياحي العام مما يؤدي إلى سوء معاملة السائح الأجنبي من جهة، و اعتبار السائح المحلي سائحا من الدرجة الثانية، من جهة أخرى ؛
- تعمل الجزائر على استدراك هذا التأخر في القطاع السياحي لكن بوتيرة محتشمة.

❖ **اختبار فرضيات الدراسة :**

- **الفرضية الأولى** : تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيرا لفرص العمل حيث تستوعب نحو 11 % من اجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، و بالتالي تساهم بصفة مباشرة في خلق فرص عمل على مستوى القطاع نفسه و بصفة غير مباشرة من خلال التأثير على باقي القطاعات الإنتاجية كقطاع النقل مثلا ، **هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى** ؛
- **الفرضية الثانية** : بسبب التذبذبات التي تعرفها أسعار النفط عملت الجزائر على عدة محاولات و بذلت العديد من الجهود للنهوض بالقطاعات الإنتاجية خارج المحروقات و جعلها أداة لتنويع الاقتصاد و ذلك من

خلال الاستثمار في القطاع الفلاحي و خصخصة القطاع الصناعي و استغلال الامكانات المادية و الطبيعية للقطاع السياحي ، اضافة الى ذلك فقد شهد الاقتصاد الجزائري في السنوات القليلة الماضية انتعاشا و دلالات توحي بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي خاصة بعد تخطي أزمة جائحة كورونا، **هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية ؛**

- **الفرضية الثالثة** : نظرا لأهمية السياحة و نتائجها المحققة في تنمية اقتصاد الدول المتقدمة و السائرة في طريق النمو ، أضحت السياحة تحتل موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري وموردا مهما يكون بديلا للقطاع المحروقات ، و قد عملت السلطات من أجل تحسين وترقية قطاع السياحة لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية، وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط و ذلك من خلال اطلاقها عدة مشاريع و مخططات تنموية أهمها المخطط التوجيهي لآفاق 2030 و الذي يسعى لبلوغ أهداف كبرى من بينها ترقية اقتصاد بديل للمحروقات ، **هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

❖ **الاقتراحات و التوصيات** :

انطلاقا من النتائج السابقة والتي توضح في مجملها ضعف القطاع السياحي الجزائري و ضعف مساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني، وعليه وجب علينا الإشارة إلى التوصيات والاقتراحات التالية:

- ✓ يجب العمل على إتباع إستراتيجية تسويقية أكثر فعالية للتحسين وتسويق صورة الجزائر في الداخل والخارج؛
- ✓ تفعيل دور القطاع الخاص عامة و في القطاع السياحي خاصة ، من خلال تشجيع الاستثمار في البنى التحتية و الفوقية الخاصة بالنشاط السياحي ؛
- ✓ تشجيع المنافسة بين المؤسسات السياحية من أجل الرفع من مستوى الخدمات السياحية المقدمة مع المراقبة المستمرة لجودة هذه الخدمات و مراقبة الأسعار الخاصة بها بما يتماشى مع القدرة الشرائية للسياح خاصة المقيمين منهم و كذا إعطاء خيارات كثير بما يتماشى مع رغبة السائح ؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول السياحية، خاصة تلك التي تتميز بنفس الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والمادية كالتجربة الماليزية و الإندونيسية ؛
- ✓ إعطاء أهمية أكبر لتعليم وتدريب العنصر البشري في المجال السياحي من خلال إدخال التعليم السياحي في المناهج الدراسية و في المدارس والجامعات وإنشاء كليات وفتح تخصصات تعنى بتخريج المتخصصين في السياحة والضيافة.

قائمة المراجع

أولا : الكتب باللغة العربية.

1. زيد منير عبوي ، **" مبادئ السياحة الحديثة"** ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان – الأردن ، 2016.
2. يوسف كافي ، هبة كافي ، **"جغرافية السياحة و ادارة المقاصد و المخيمات السياحية"**، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ،عمان – الأردن ، 2016.
3. عزوزي خديجة ، بلايلية ربيع ، **"تطوير و ترقية السياحة في الجزائر"** ، الكتاب الجماعي " القطاع السياحي و رهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر" ، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، مارس 2022.
4. يحياوي عبد الحفيظ و آخرون ، **"الآثار الاقتصادية لتنمية السياحة في الجزائر"** ، الكتاب الجماعي **" القطاع السياحي و رهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر"** ، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، مارس 2022 .
5. دواودي منصورية ، خضراوي عقبة ، **"واقع قطاع السياحة في الجزائر و آفاق تنميتها (دراسة تحليلية)"** ، الكتاب الجماعي **" القطاع السياحي و رهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر"** ، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، مارس 2022.

ثانيا : المذكرات و الرسائل الجامعية.

1. آسيا بلقاضي، **"دراسة قياسية لمحددات الطلب السياحي الدولي (مقارنة بين الجزائر وتونس)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس ،سطيف، 2019.
2. زير راين، **"مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي (دراسة مقارنة الجزائر– تونس– الإمارات)"**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسويق سياحي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ، 2017.
3. سماعيني نسيبة، **"دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"**، مذكرة ماجستير، تخصص إستراتيجية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

4. إلهام بوحناش، فاطمة الزهراء شريط، " **تأثير عوامل الجذب السياحي على سلوك السياح**"، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير السياحة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل ،2014.

5. صليحة عشي، "**الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2011.

6. شرفاوي عائشة ، " **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الدولية** " ، أطروحة مقدمة شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2015/2014.

7. عميش سميرة، "**دور إستراتيجية الترويج في تكييف و تحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1 ،2015.

8. عوينان عبد القادر ، "**السياحة في الجزائر الإمكانيات و املعوقات (2025-2000) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر – 03 - ، 2013-2012.

9. جحنين كريمة ، " **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)** "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في شعبة علوم التسيير، تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2021-2020.

10. أوكيل حميدة ، " **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر–** "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أمُحَّد بوقرة – بومرداس– ، 2016-2015.

11. بوعنينبة لبنى ، " **التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الخيارات و البدائل المتاحة –دراسة قياسية–**" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص:مالية المؤسسة ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، 2017/2016.

12. حيزية حاج الله ، " **الاستثمارات السياحية في الجزائر**" ،رسالة ماجستير ، تخصص نقود مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب – البليدة ، الجزائر ، ماي 2006.

13. وزاني مُحَّد، "**السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**"، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2011.

14. قويدر لويزة ، " **اقتصاد السياحة و سبل ترقيتها في الجزائر**" ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2009-2010 .

15. كواش خالد ، **أهمية السياحة في في ظل التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر**" أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004.

ثالثا : المجلات العلمية.

1. يحي سعيدي، سليم العمراوي، "**مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36 ،2013.
2. نعيمة خطير ، "**الاستثمار في السياحة البيئية كإستراتيجية لدعم التنمية المستدامة**"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 4 ، جامعة الجزائر 3 ،2018.
3. ختنار نوال، قلش عبد الله، "**تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05 ، العدد 01 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019.
4. بومدين مُحَّد ، بومدين الحسين، "**دراسة تقييمية لواقع القطاع السياحي فيا لجزائر دراسة مقارنة**" ، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان،الجزائر ، العدد 09 ، جوان 2022.
5. عمر بوتيحة، "**واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره**"، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 29 ، جامعة أدرار، الجزائر، ،2014.
6. لحول علي و آخرون ، " **التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020** " ، مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عاشور – الجلفة، المجلد : 12 ، العدد 2 ،الجزائر ، 2021.
7. ضياف أحمد ، عزوز أحمد ، " **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة** " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف ، المجلد : 14 ، العدد 19 ،الجزائر، 2018.

8. بوعلام العربي ، جمال هشام ، " **دراسة قياسية للعلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2020** " ، مجلة اقتصاد المال و الاعمال ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – الجزائر ، المجلد : 07 ، العدد : 02، سبتمبر 2022.

9. سليم مجلخ ، وليد بشيشي ، " **قياس و تحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996–2019** "، المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير ، جامعة مُحَّد بن أحمد وهران 02 – الجزائر ، المجلد : 16 ، العدد : 01 ، 2021.

10. خالد هاشم عبد الحميد ، " **التنويع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص و التحديات**" ، مجلة الدراسات ، جامعة حلوان- مصر ، المجلد 19 ، العدد الأول ، يناير 2018.

11. موسى باهي ، كمال روابنية ، " **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط** "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، العدد 05 ، ديسمبر 2016.

12. مُحَّد دعمي ، " **واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي و دورها في الخروج من صفة الاقتصاد الاحادي في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000–2020** " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف ، المجلد 18 ، العدد 29 ، 2022.

13. آسيا طويل ، " **تداعيات الاقتصاد الجزائري و حتمية استراتيجية التنويع الاقتصادي مابعد أزمة جائحة (كوفيد –19) – دراسة تحليلة و قياسية لحالة القطاع الفلاحي–**" ، مجلة Les Cahiers du Cread ، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية ، المجلد 37 ، العدد 03 ، الجزائر ، 2021.

14. عيساوي سهام و آخرون ،" **سياسات التنويع االقتصادي في الجزائر**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية ، جامعة عباس لغرور خنشلة – الجزائر ، العدد : 01، جوان 2017.

15. لبخور صبرين، كبيري فتيحة، "**القطاع السياحي الجزائري (واقع، مقومات وآفاق)**"، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد 09 ،جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2022.

رابعا : الملتقيات و المؤتمرات.

1. بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، "**رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**"، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "**دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول**"، يومي 20-21 نوفمبر 2011 ، جامعة جيجل، الجزائر.

2. مُحَّد مُحَّد فراج عبد السميع ، " **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق مصر كمقصد سياحي دولي** " ، دراسة مقدمة للمسابقة وزارة السياحة لعام 2012 ، مصر ، 2012.

خامسا : التقارير و النشرات.

1. النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر من رقم 5 إلى غاية 59 ، 2007-2022 : www.bank-of-algeria.dz.
2. وزارة السياحة و الصناعة التقليدية ، "ملخص التدفقات السياحية في الجزائر خلال سنة 2019 ، 2022" ، www.mta.gov.dz

سادسا : المراجع باللغة الفرنسية.

1. Office National des Statistique, "Les comptes économiques de 2000 à 2014", N°709. www.ons.dz
2. Office National des Statistique, "Les comptes économiques de 2015 à 2018" , N°861.
3. Office National des Statistique, "Les comptes économiques de 2019 à 2021" , N°963.

سابعا : مواقع الانترنيت.

1. الموقع الرسمي لمنظمة السياحة العالمية https://www.unwto.org/.
2. الموقع الرسمي لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية www.mta.gov.dz
3. صالح فلاحي ، **"النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي"** ، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد لخضر-باتنة ،الجزائر، موقع https://ketabonline.com/ar/books تم الإطلاع يوم 24/05/2023 الساعة 10:15.
4. بن زعرور شكري، ساطور شكري، **"السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر: (الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية)"**، 2016، ص ص13- 14 ، شوهد على الموقع https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78731/، يوم 2023/04/15 على الساعة 02:55.